

1977

٤١٥
ن ٢

نتائج الأفكار في شرح الاظهار، للبركلي، تأليف
الاطهوي، مصطفى بن حمزة - كان حيا سنة ١٠٨٥ هـ
بخط الشيخ ابراهيم سنة ١١٢٦ هـ.

١٣٦ ق ١٩ س ١٦x٢١ اسم
نسخة جيدة، خطها تعليق وسط، طبع مرات آخرها
سنة ١٢٠٣ هـ.

الظاهرية (النحو): ٥٢٣: الكشف: ١٨٩، ١٩٠
١- النحو، اللغة العربية أ- المؤلف ب- تاريخ
النسخ ج- شرح اظهار الاسرار د- شرح
الاطهوي على اظهار الاسرار للبركلي.

١٤١٠
٥

م كان همته ما يدخل في خوف
 فقيته ما يخرج من خوفه

٥٠

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات	
الرقم:	٦٤٦٦ ف ١٠٨٤١
العنوان:	نظم في الأخلاق
المؤلف:	المخطوط محفوظ
تاريخ النسخ:	١١٤٦ هـ
اسم الناسخ:	الشيخ
عدد الأوراق:	١٢٦
ملاحظات:	

وعدم وصفه في القرآن
بالطريق الأولى إضافة
فيل إضافة الصفه الى
الموصوف وكذا قوله
لانه

من فمضاة الشبهه
مزايا من فمضاة الشبهه
كالدور
اي من فمضاة الشبهه
اضافة الدور
الى شريح فمضاة الشبهه

هذا الكتاب من جملته الشروع في تصنيف
وفي النوازل لغتان في الفون وفي الضمان
النون مدونة كما هو في الرسالة وان ضمت
قمرية قلت نعم دجوني رحمه
وهي ما كان لفظه وجيزا وجمعه معاني محلة
كقوله بم الخارج بالضم والنون في الهمزة لا ضرر
ولا ضرر في الكلام مراد الهمزة
ادنى اليه الكلام الجامع للمعاني الحرة ولفظ ادنى
نسبة عن ادنى عند رب لا ينفسه وتوفاها علم
لان هذا الفعل لا يصح الا انفسه

والله اعلم
بلاش او عجيبة
وفيهما وبين
والاحبار عن
فرا الا في
الثاني اضافة
معه

الأقصد المالك سمع

[illegible]

الحقول والحيات والبراري

[illegible]

في قولنا لا يوجد في نفسه
ففيه انما الظاهر هو

الماهية في نفسها لا في ضمن الفرد فيكون السند لازم للماهية كما
في قولنا الاربعة زوج فلا يوجد فرد من الجوهر بدون الاتصاف
بالكنهية لانه لا يوجد فرد من الاربعة بدون الاتصاف
بالزوجية وما وقع لغزنا في ظاهره فراجع اليه في الحقيقة
المصريح اختار الثاني في الالامعان لظهوره في اداء المرام ولان معنى
الاستغراق بدل على وجود الجاهل وحصوله له في خلاف معنى الجنس
او لا وجوده في الخارج فيكون في الافادة او في بعض الشياء اخرى
فان قلت في اي معنى لم اذكر الجنس او الاستغراق يكون بعض افراد
الآخر خارجا عن التخصيص الذي يفيد تعريف السند اليه بلام الجنس
او الاستغراق فلا يكون محد التخصيص على وجه كمال قلت فان اردت الكمال
فعليك بعموم الجاهل اعلم ان الى امدة في بدء تضيغه اما حادثة فقط
ان لم يقابلها بغيره بنوع او حادثة وعرفا وشكر لغة اذ قال بلير ما او
حادثة وعرفا وشكر كذلك ان جعله جزاء من شكر عرفي بان
صرف سائر ما انعم عليه الى انعم له كما عرف لسانه وذلك اعلى مراتب
الحامدين لله الالام للاختلاف ولا للاختصاص عند من يفرق بينهما
بان يفرق الاول بين الذات والصفة العزيت لله والامرورة والامرورة
بين الذاتين في الجنة للمؤمنين والنار للكافرين وللأخصاص عند
من لم يفرق بينهما وسمي الثاني للاول وهو اختيار ابن شام لما فيه
من تقليل الشبهة لذكره مولانا نور الدين صاحب الهوازي

المختار
او اشترى كذا اللام بين الاختلاف
والاخصاص والتمليك وغيره

او اذ جمع الافعال العباد او صافها بحال
لانه في قولنا لا يوجد في نفسه
ففيه انما الظاهر هو

او اذ جمع الافعال العباد او صافها بحال
لانه في قولنا لا يوجد في نفسه
ففيه انما الظاهر هو

او اذ جمع الافعال العباد او صافها بحال
لانه في قولنا لا يوجد في نفسه
ففيه انما الظاهر هو

واعلم ان الفاعل في الفعل هو
ان لا يوجد في نفسه

وهو المختار وعند المصريح قال في الالامعان ان الالام للاختصاص
وانه علم الذات واجب الوجود واصله لانه من لاه يلية اي تستحق
ثم ادخل عليه الالف واللام فجعل على امرها وحذف الف لانه في الخط
لئلا يكون على صورة النفي فلي ادخل عليه اللام حذفي همة الوصل
لئلا يلبس بالنفي ولا يلام لانه لئلا يجمع ثلث الامايات وكذا كل ما في
اوله لام ثم ادخل عليه الالف واللام ثم اللام نحو لذكره في الالامعان

رب العالمين اي ما كهمه ومبلغهم الى اكرم شيا فشيئا والعالم
لهما لا يعلم الخاتم والقالب غلب فيما يعلم به الصانع وهو كماله
من الجوهر والاعراض انما جمع كمال ما تحت من الاجسام المختلفة
وغلب العقلاء منهم فجمع بالياء والنون كسائر اوصافهم وقيل
لهم وضع لذوي العلم من الملائكة والتغلب وتناول لغزهم
على سبيل الاستبصار والصلوة هي اللغة الدعاء او التضرع فتشوع
بالاضافة الى كمالها ثلثة انواع تشوع الاجناس بالفصول
فمن قبل الصلوة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن
المؤمنين الدعاء ثم نعت في عرف الشرح من اجد العنيتين الى
العبادة المحصورة لخصتها بالياء والمراد هنا المعنى المعقود على
الانواع الثلاثة ولا يلام كلام المذاهب في النسبة والاستغراق واقادة
التخصيص ذكره مولانا نور الدين صاحب الهوازي ومراده الله
مع اعلم الفقر الادعائي والاستغراق العرفي اذ جعل الصلوة اوية

او القدر المشترك بين اجسام ذوي العلم فيطلق
على كل جنس من تلك الاجناس في مجموعها فلي اخصه
بذو العلم جميع بالياء والنون

او القدر المشترك بين اجسام ذوي العلم فيطلق
على كل جنس من تلك الاجناس في مجموعها فلي اخصه
بذو العلم جميع بالياء والنون

الترتيب في اللغة... جعلنا... ويكون لبعضها نسبة...

والفرق بين التفسير... في انشاء بحث هذه النكتة... كلامه اي الاعراب...

فيما اشار الى ما ذكره الفاضل... ليبيضاوي من ان الترتيب... اشتد منه انما اختار...

ما لم يعلم العامل وكيفية عمله... اجاز الاعراب على الالفاظ... الاصطلاحات التي هي...

منه يشاي... ذلك الاجنبى... التضمن لابد من قصد...

له اذ لا بعد فان يلتزم في بعض الكتابات... وليكن التسمية بذكر خاص... يقصد بالذكور معناه...

منه يشاي... ذلك الاجنبى... التضمن لابد من قصد...

اي غيب بعض الكتابات... اخذ ان عن سائر الكتابات... مع غير موصوفة وما بعد...

بلفظ واحد اطلاق واحد معناه الموضوع له وغيره معالذاتها
وهو غير صحيح كما قرع به شرح الرازي والعلامة التفتازاني
والتلويح فلا صحة لكونه كناية فافهم قوله من غير استواء فيه
فلا يلزم ما لزم في الكناية قوله ومن غير تقدير لفظ فلا يكون
حذفاً حتى يراد الايراد المذكور **الباب الاول** الذي عرّف جزوه
من الرسالة لفظاً او معنى كما في بيان احوال العالم وسو
له وجعل المعاني ظروفاً لا لفظاً بتقدير البيان توسع شائع
باعتبار انه كما يحصل بها يحصل غيرها فكانه شئ يحيط بها الح
الظرف بظرفه كجمل الالفاظ ورواها حيث قالوا انما يقول
المعاني باعتبار انما يتخذ من اوتى يد يدنا وتنقص بنقصا
نما وقيل بفتح هذا بلا تقدير فافهم جعلون النفس المعاني محالاً
للالفاظ توسعاً حيث قالوا عندئذ لا بد من اعمام منع الجمع بين
الحقيقة والمجاز ان الموضوع له بمنزلة المحل للفظ والشئ الواحد
لا يكون مستقراً محكاً ومتجاوِزاً عنه في حالة واحدة او في حيل
او كما في فلا يلزم مظهرية الشئ لنفسه والتجصيل كما يحصل بهذه
المعاني من حيث انما مدلولان هذه الالفاظ يحصل بغيرها فكانه
شئ يحيط بها ويجوز ايراد اللام بدل في وجود معناه هنا و
هو الاضمار على ما قاله السيد السند والتعليل على ما قيل
قيل ان في هذا ايضا للتعليل كما في قوله تعالى فذكرني الذي لم يمتني فيه

بمعنى واحد اطلاق واحد معناه الموضوع له وغيره معالذاتها

بمعنى واحد اطلاق واحد معناه الموضوع له وغيره معالذاتها

اذ المراد بالمعاني التي غير غريبة بالسياحة يحصل احوال

انها يكون ظروفاً

فقد

انها يكون ظروفاً

فقد يتعلق بصلح ان يكون معلولاً لما بعده فلا حاجة الى ا
ذكر من التوسع في تفصيل الظرفية وهكذا سائر العبارات المعنوية
بها الباشكال القاصد والوافق والمقدمة قد مر في حق
اكثر تعريفات المول على حيث كان البحت عن احوال العالم موقوفاً
على معرفة ومعرفة اقسامه موقوفة على معرفة اقسام الكمال
الموقوفة على معرفة اقسامه موقوفة على معرفة اقسام الكمال
ان ينقسم الكمال اولاً معرفة اقسامه من اقسامها وبين كون
كل من اقسامه كلاً او بعضاً في انما يعرف العالم ويقيم ثانياً
فقال اعلم بخطاب عام لا ابي قبل الشروع في المقصود الصالح و
القاموس ان جعلت اولاً صفة لم تعرفه تقول القيمة عامة الاول
واذا لم تجعل صفة صفة تقول القيمة عامة الاول او معناه في الاول
اول من هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام ان الكلمة لا مهابه
للمعنى من حيث وجوده في ضمن الكل اذ المقصود التقسيم وهو لا ي
لالهاية على ما هو راي البعض والتوبيخ في حق هذا في الضمير
لست اعم او من حيث هو واذ التقسيم كالعرفان للمعاني لا للافراد
على ما حققه الفاضل العصام في اوائله كفاية وثاؤها كقوله
الشخصية الكلية اللزم حقيقة الكلمة ولا تنافي بين ما بين
للمعنى من حيث هو هو ولا من حيث وجوده في الفرد وانما التقسيم

انها يكون ظروفاً

انها يكون ظروفاً

انها يكون ظروفاً

قال الشيخ الخ و يجوز الاصرار بالجنس كما بالنفع ان كان
ان كان بينهما عموم وخصوص من وجه وهما كذلك لان
الموضوع لم يفرق فيكون لفظا وقد لا يكون وكذا اللفظ
قد يكون موضوعا وقد لا يكون

في خبره الضار بالسر لا كنهه في اللفظ
الشجاع عن تعريف الكلد
يؤخره ما صدر عن الجاران كما في المخرج وكما
والاول الادب وكذا امثاله من ضرب العارة
الذات على ركوب السلطان والنصير في نفسه
وهي ما وضع لمعرفة الطريق خصام الدين
لا لعدم الغير من هرقته
المتشابه وهو جعل الامر الثابت بالافاضة باقرا
الاحكام لعدم العلم بالغير فيه جعله مصاحبا للحارة

بينها وبين المركب او بين الوحدة الشخصية الجزئية وبين الجنس
ثم الكلمة والكلام مأخوذان من الكلمة بسكون اللام بمعنى المخرج
للتأثير في القلوب وقال الشيخ الرضوي وهو شتاق بعيد وهي
الواو اعترضت اللفظ هو في الاصل بمعنى الرمي وفي العرف هو
من شأنه ان يخرج من الغم فمما دخل المخرج وتعرفه المشهور
وهو ما يتلفظ به الذات حقيقة او كما ذكر في توقف اللفظ
على اللفظ ولا مجال له هنا للحواس المشهورة في امثاله وهو كون
المراد في التعريف لغويا لا عرفيا انه الذي فلا يصح تفسيره فلا
كما لا يخفى كذا في الامتحان خرج به الدوال الاربعة كالمحطوط
والفقود والاشارة والنصب عن قبل اللام للتخصيص على الجنسية
والماهية ولذا عدل عن قوله وضع الى قوله الموضوع ولان
اسم المفعول دل على المفعول وهو البقاء في الحال المتبادر منه بخلاف
الماضي فانه يفهم منه بالانقضاء ولان الاصل في التسمية الافراد
والوضع المطلق تعيين شي على شئ متى ادرك الاول فانه الثاني
وكو يفهم للعالم به والوضع اللفظي نوعان شخضي وتوقيفي
لفظ معيّن بنفسه اي بخلاته وجوهه لم يفرق وجعله بازائده
نوعه هو تعيين هيئة او اذنية او تركيبية لغز والمصادر عند
الاطلاق هو الوضع الشخضي والاحتياط في ذكر اللفظ الموضوع
ليفرم معناه او من باب فهو فرع الوضع ذكره الامتحان عدل للمخرج والا
فواضحا

قوله والاول الادب وكذا امثاله من ضرب العارة
الذات على ركوب السلطان والنصير في نفسه
وهي ما وضع لمعرفة الطريق خصام الدين
لا لعدم الغير من هرقته
المتشابه وهو جعل الامر الثابت بالافاضة باقرا
الاحكام لعدم العلم بالغير فيه جعله مصاحبا للحارة
لأن المراد بالتعيين الذي يكون منشاء للدلالة و
الفهم كما بشر به قوله العالم به وهذا الجواز ليس كذلك
قال العلامة التفتازاني ان المعنى المجازي يفهم
بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لم يثبت
من الواضع جواز استعمال اللفظة الغن المجازي
كانت دلالة عليه وفهمه من عند قيام القرينة
بجمله

المراد بالوضع
المراد بالوضع
المراد بالوضع

عن

لان قوله تعيين شي
شئ يعطى ان الباء
كانت واظلا على النصيب
عنه وضع واحد من المراد ان كان على
منه وضع واحد من المراد ان كان على
منه وضع واحد من المراد ان كان على

عن التخصيص لان استعمال الوضع باللام دون الباء باه و
ليشمل التعريف وضع الشئ والمراد في بلاد كلف قوله للعالم
به اي بالتعيين زائد على المشهور ولا بد منه متعلق بغيره قوله
هيئة او اذنية كما في الافعال واسماء المشتقات والصفات والنسب
والشئ والمجموع قوله او تركيبية كافي المركبات كالمركب او غيرهما وخرج
بهذا القيد المملان كالدين واليز ومقتضيات الطبيعة كالح و
المخوفات عن الوضع غلطا كالمشهور المحرف عن الشئوم فاني
المخوف الاول لم يقصد جعله لمعنى بل قصد به يتوهم انه مجمل
له المخوف لان احتياجه الى متعلق في الدلالة ففهم معناه لاني
التعيين وللجمل المذكورين فيحتاج اليه المستعمل للمواضع ولما
المجاز فلا وضع فيه لا شخصيا ولا نوعيا فهو قد يقال ان المجاز
موضوع بالنوم بمعنى ان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله في غيره
اذ وجد علاقه من العلاقات المعينة لكن هذا استعمال لا وضع
ولو قيل تسمية وضعه لا مشاهة في الاصطلاح فظهر ان الوضع
يختص الحقيقة والاستعمال بهما والمجاز والكنية لمعنى هو الاما
مصدر ميمي ثم نقل ابتداء او بعد جعله بمعنى المفعول اما بقصد
شي او لمر زمان او مكان ثم نقل اليه او امر مفعول وفي الاول
معنى كرمي ثم خفف ونقل قال الفاضل العصام وهو اول الوجوه
المعنى كرمي لا نظير لتخفيفه خرج به حروف الهجاء والموضوع
بجانب كرمي لا نظير لتخفيفه خرج به حروف الهجاء والموضوع

لان قوله تعيين شي
شئ يعطى ان الباء
كانت واظلا على النصيب
عنه وضع واحد من المراد ان كان على
منه وضع واحد من المراد ان كان على
منه وضع واحد من المراد ان كان على

وتعينها الاما ذكرنا
وتعينها الاما ذكرنا
وتعينها الاما ذكرنا

وهو المراد بالوضع المجازي في تعريف الحقيقة والمجاز

دلالة اللفظ على تمام الموضوع له مطابقة وعلا
جزءه تضييقا وعلا فاجبة للام لازم التسمية

قال المص في حلقه على الامتحان فان قيل فاذا
ذكر في مذهب مكان جزء معناه فيكون تضييقا قلنا
تذكر دلالة اللفظ على البصر تضييقا فيكون تضييقا قلنا
وجهه ان البصر في توبيخ اللفظ لا يحد في البصر في
معناه فانه مضاد اليه والمضاد في البصر ليس جزء
عن المضاد وكذا اللفظ في توبيخ اللفظ مضاد
اليه في اللفظ الام

قوله صرح ان عليه وكم من قبل قيل فله سبب
ومن هذا القبيل ويعطوف العطف وانما
المراد باللفظ هو الراء والباء والذال في زيد

لان الفهم وما لا يدرك بلفظ على جزء معناه
باعتبار ما يؤول اليه

لفظ التركيب لا ياراه المعنى ثم ان ذكره بعد الوضع مع كونه خلا
في مفهومه تصحيحا على التسمية لان التسمية التسمية
في التوضيح فعلى هذا ان يكون ان يذكر الدلالة ايضا لان دلالة
الوضع عليها التسمية ايضا لان الدلالة الوضع على المعنى اوضح منها
عليه الذكر في مفهومه كالبصر واللفظ في هذا المقام تحقيق مذكور
في الامتحان ومن اراد التفصيل فليمرح به اليه لكن يتبع في هذه الاشياء
ابن الحارث في ترك الدلالة لانه كل مقام مقال مفرد صفة
وهو ما لا يدل جزاء لفظ على جزاء فان قيل هذا يوهم ان اللفظ اللفظ
موضوع للمعنى المتضمن بالافراد وليس الامر كذلك فان انصاف
به بل بالعنوية انا ابو بعد الوضع فيحتاج الى ان يتبع فيه تجزئ
يرتكب فيه تجزئ في مثل من قبل قيل لا واما لا يجوز في التوضيح
قلت لا يجوز فيه لان زمان وقوع نسبة الوضع وانصاف
المعنى بالافراد بل بالمعنوية واحد فيكون حقيقة وانما يكون
بما لا يوافق حصول الافراد بعد زمان الوضع وليس كذلك نعم
الوضع تقدم ذاتي على الافراد على المعنوية وذا غير معتبر في
الجازية كما ان زمان الفعل والمقتولية واحد لان الفعل لا يقع على
المحيي هو حي بل على المقتول بذلك الفعل لا يقتل حقيقة كما
حققة المص في حلقه على الامتحان في بحث العطف وخرج بهذا
التركيب كلاتية او غيرها ومثلا قاعة وبصري ماله معنى يدل جزاء
لفظ

الربيع الاول
غلام زيد
كزيد قائم

لفظ اجزئته لكي لشدة امتزاجه بعد لفظا واحدا فاذ قيل
يخرج ايضا من ضرب وضارب ومضروب لان صفة كل منهما كونه
تدل على معنى فلا يكون مفردا مع انه كلمة اتفاقا فيستقصى تعريفها
قلت ان الصيغة ليست بلفظ عند المص كما كانت لان الحذف
عند من ذهب من جعل اللفظ نفس الصوت المكلف لا كيفية له
كما هو مذهب الشيخ ابن سينا فيصدق عليه تعريف الفهم والكلمة
ولا يخرج مثل عبد الله على الالة مما له معنى لا يدل جزاء لفظ على جزاء
وفي هذا المقام تحقيق وتفصيل يطلب من الامتحان ثلثة فعل
سمى بكم مدلوله التضمين وهو لحدث قدس على اللفظ على عكس
سائر الكافية لان الكلام في العامل وهو اصل في العمل وان كان عامل
يخلو ان اللفظ كما يصح به وهو واي الفعل ولا كان فله من اللفظ
بالدلالة على احد الازمنة بالهيئة وكان ظاهر عبارة القوم و

هي الاقران باحد الازمنة غير مفيد لذلك بل مفيد ان لفظ
مع انه ليس كذلك ولذا احتيج لما التاويلات التي ذكرت في الامتحان
او مفيد اقران المعنى فوجب ان يراد به المعنى التضميني الذي
هو لحدث وهو يتكفل لا يشعر به اللفظ عند اجزاءها فاعلم
وما عاين على ان الكلام عبارة عنه فقد كبر الضمير في باعبار
لفظه ومعناه كحققة الفاضل العصام عن لفظها صحت يكون
التذكير باعتبار لفظه كازعم الفاضل الى اي بهيمة وضعا اي

ان من غير الطلاق
بند بولطاف

اللفظ على تمام الموضوع له مطابقة وعلا
جزءه تضييقا وعلا فاجبة للام لازم التسمية

فانما يشترط اداة في مذهب على اللفظ وهيئة الاول
على الازمنة وهيئة الثاني والثالث على الازمنة
المضاد اليه الحذف اطلاق كلمة الاحكام

سماحة ابن الحارث في تعريف الضمير

لعل على اقران معناه التضميني وبهذا الشرط
اول وقتين معناه في الفهم والذهن بغير احد
الازمنة وهذا الجاهل ومن يتبعه اولو
قمن نفس بدلالة الازمنة او دلالة
لشتم على هيئة دالة عليه وهو ان يكون
اظهر فيها واقر كلاما

أي حرف تترسب وذلك انما قبلان
 المضارع من الزمن الضيق وهو الى
 الزمان الواسع وهو الاستقبال
 مفعول مطلق
 وهو حرف الاستقبال وتسمى تفسيرا معناه تارة
 وقد غنجد زمان المستقبل وعدم الضيق في الماضي
 سو وقد يقال من غير الغاء الذي كان مستقرا وقيل
 الوارد في الماضي لا يوافق في الماضي
 كذا في قوله لا جمل المساكين فقال
 على ان زيادة المرفوع تدل على زيادة المعنى من قبل
 وذلك معلوم بالاستقراء فلا يراد به مطلق
 مكان العلم مضافا الى ما هو متصف بمفعول
 من اجتماع الترتيبين اذا اختلعا ومنه اريد
 الخبز ومضارع واغارة فانه اغرة كان
 احداهما صاحب الخير والاخر صاحب الاثم
 صاحب الغنى فاضيفوا مع تبيينهم لافادة انهم
 ما كانوا في دوره القاصر العصاة بالي السقيض
 في هذا الغرض هو الوصف دون الاضافة
 فيقدر مفعول الاضافة بتكرار الاضافة ضبطا
 الامر الاضافة
 او دلالة وضع او زمانه او
 دلالة وضعية او موضوعا او
 وصف حال او وصفة او مفعول فيه
 او مفعول مطلق

والايجاز مطلوب والخاصة المنطقية لا تصدق عليها الا بشرط الحمل الاصطلاحي
 فيذكر في الامتحان وجه الاختصاص كونه التحقيق حدث الفعل
 او تعلقه او توقعا او تترتب بالذات المضمرة الى الالف وشبهه لا يتحقق
 الا في الفعل فان قيل ذلك معلوم من الاختصاص الذي خبر به الواضع و
 لو عرف الاختصاص لزم الدور قل ذلك معلوم بالاختصاص لا من الاختصاص
 فلا دور فافهم والسين اي سين الاستقبال بقرينة سوف وسوف
 وتبين حرف تفسيرا كونه انما زائد وجه الاختصاص كونهما التحصيل
 الفعل بالاستقبال المعلوم بالاختصاص وان لانه لتعلق الشيء بالذات الفعلية وهو
 ولما لا تميز بين الحدث الفعل والامر لانه لطلب الحدث الفعل والامر
 لانه لطلب تكملة ولا يصح تصور كل من الاثني الفعلين اما بالاضافة فتشبه الضا
 والاولى تميز تعريف المعرفة لانه علم النفس او يجوز ان يكون زيد الشجاع
 راي لا يرضى او الوصف او البيان بتاويل الدال على التميز كذا في الامتحان
 قال السيد في حاشية الكتاب ان امثاله بالذات الريد بها النفس او تارة
 في غيرها التميز كذا اذا جعلت لها وقلة تارة وحفظه وكل عالم
 على ما ينبغي في جمل الفاعل القياس وانه ما خوذ من السموم وهو العلق
 سمي به لاستعلائه على خواتمه من جهة كونه اسم الله مستد اليه
 وترك الكلام منه وحده بخلافه ما هو ما اي كلمة يترتبة جعله
 قسما دال على معنى وضع الفاعل من الدلالة التي وضعت بها
 الكلمة ما تكون الكلمة كلمة باعتبارها وهي الدلالة الوضعية او الكيفية

بما

على تقدير رجوع الضمير
 الى على تقدير رجوع
 الضمير الى ما

بما ذكر في تعريف الفعل وان كان مرجع كون المعنى في نفس نفس الكلام
 ارجعا الى كونه مستقلا بالمفهومية ولان هذا غير ظاهر من ظاهر قوله لهم
 في نفسه على انه الى قوله مستقل بالفهم اي بالمفهومية تخرج
 بالمقصود وايضا حال المراد يعني يفهم ذلك المعنى من غير حاجة
 الى تفعل متعلق بخصوصه او يفهم من لفظه الدال عليه من غير
 حاجة الى ذكر اللفظ الدال على التعلق وخرج بهذا القيد لانه
 معناه غير مستقل كما سيجي غير مقرر وضعه انما كونه اكتفاء بالذات
 في تعريف الفعل فيه اي في الفهم عدل عليه باحد الازمنة والظاهر
 التاكيد ليقول ان يقول غير ان الازمنة على اصل الازمنة بل الاظهر
 ان يقول ما دلل على بادية على معنى مستقل بالفهم غير ان الازمنة
 كذا انما التسمية على انه يمكن اصلاح عبارة ابن ابي عمير يعني ان المراد بعدم الاقران
 كما اصح الناضل الى ابي عمير يعني ان المراد بعدم الاقران
 عدم الاقران عند فهم ذلك المعنى من لفظه الدال عليه فلا يفتقر في عدم
 الاقران ان يكون المعنى بمقارنا زمانا او واقعا فلا يخرج مثل الضرب والضرب
 مع ان الضرب انما يقع في احوال الزمنة فيقرن به في الواقع كونه غير مقرر في
 الفهم ولا كونه مفهوما قبل فهم الزمان من لفظه اخر او بعده فلا يخرج
 مثل الضرب في قولنا زيد ضارب اسير في الماضي زيد ضارب وخرج بهذا القيد
 الفعل ودخل به ما خرج عن حد الفعل من زمانا او اسير وريد وحيث
 تذكر ما ذكر في الفعل دخول التثنية ويهتدون سكتة تتبع حركة الاخر للتاكيد

اولا يكون للتاكيد جمل هذه صفة تامة
 النون او مفعول متعلق كذا في
 الاقشاع

والا يخلو بالبرزخ والغالب فانها غير مختصين بالامر له يستلزمها كما
استلزم البسيط او لا يخلو بالبرزخ فانها غير مختصين بالامر له يستلزمها كما
استلزم البسيط او لا يخلو بالبرزخ فانها غير مختصين بالامر له يستلزمها كما

والا يخلو بالبرزخ والغالب فانها غير مختصين بالامر له يستلزمها كما
استلزم البسيط او لا يخلو بالبرزخ فانها غير مختصين بالامر له يستلزمها كما
استلزم البسيط او لا يخلو بالبرزخ فانها غير مختصين بالامر له يستلزمها كما

والا يخلو بالبرزخ والغالب فانها غير مختصين بالامر له يستلزمها كما
استلزم البسيط او لا يخلو بالبرزخ فانها غير مختصين بالامر له يستلزمها كما
استلزم البسيط او لا يخلو بالبرزخ فانها غير مختصين بالامر له يستلزمها كما

قال القاضى الحامى هذا الى انما يخلو بالبرزخ والغالب فانها غير مختصين بالامر له يستلزمها كما
استلزم البسيط او لا يخلو بالبرزخ فانها غير مختصين بالامر له يستلزمها كما
استلزم البسيط او لا يخلو بالبرزخ فانها غير مختصين بالامر له يستلزمها كما

لام

ولا يخلو بالبرزخ والغالب فانها غير مختصين بالامر له يستلزمها كما
استلزم البسيط او لا يخلو بالبرزخ فانها غير مختصين بالامر له يستلزمها كما
استلزم البسيط او لا يخلو بالبرزخ فانها غير مختصين بالامر له يستلزمها كما

لام التعريف وهذا الظاهر من قولهم اللام لام التعريف
واعتمدوا في ذلك على انهم لم يذكروا في الامتناع ان لا يكون حرفية
للمبتدئ فثبت ان في هذا اشارة الى ان المختار عند ما ذهب اليه يسيرون
من ان حرف التعريف هو اللام وحده زيد عليه همة الوصل لتقدير الابتداء
بالساكن لا ما ذهب اليه المبرد من انه الهزة وحده لا زيد عليه اللام
للفرق بينهما وبين همة الاستفهام ولا ما ذهب اليه الخليل من ان همة
كلامها وجه الاختصاص انه لبعض المعنى المطابق المستقل بالمفردة
بشهادة الاستفهام وهو لا يوجد الذي لا يخلو بالبرزخ والغالب فانها غير مختصين بالامر له يستلزمها كما
اليه وكونه مستند اليه وهو معنى الترامي مجازي له والحقيقة الاولى
الظاهر عدل عنه الى قوله وكونه مبتدأ وفاعلا وانما اليه يخلو بالبرزخ والغالب فانها غير مختصين بالامر له يستلزمها كما
اليه وكونه مبتدأ وفاعلا وانما اليه يخلو بالبرزخ والغالب فانها غير مختصين بالامر له يستلزمها كما

الاشارة الى ان همة الاستفهام ولا ما ذهب اليه الخليل من ان همة
كلامها وجه الاختصاص انه لبعض المعنى المطابق المستقل بالمفردة
بشهادة الاستفهام وهو لا يوجد الذي لا يخلو بالبرزخ والغالب فانها غير مختصين بالامر له يستلزمها كما

لكن الكسرة باعراب يخرج بها فان قيل المراد بالواو لغة المعاني والاشياء المتشابهة المتماثلة
 المقضية لا عرب على حاشية فيخرج بها المتكلم بها فانه وان كان موجبا لكنه ليس
 بهذه الواو فقلت كون المراد بها ما ذكرنا فخرج من الاعراب ولولاه لم يفرم
 فافهم كمن لزم بذكره الدور لذكره العامل في تعريفه فيما بعد لان يقال ان
 هذا تعريف لفظي بقصد تعيين صورته حاصله وتبينها عما عداها فيجوز فيه
 التعاكس نحو القضاة القعود والقوا القضاة فلا دور وانما لم يفرم ان لو كان
 هذا تعريفيا لسمي بقصد تحصيل الصورة ولا يخفى ان هذا لا يصلح لان موقفة
 العام لا تحصر الا بعرف جميع اقسامه وكيفية اعمالها وشرائطها كما اخرج به في الامكان
 ونفصل الفرق بين الاسم واللفظ مذكور في ايضا وفقد الله بطلان
 والمراد بالواو لغة مقتضى بالكسرة الاعراب فيخرج به التعريف ما لا يصلح بالاصالة
 بل الجمل على الاصل من الحروف الجارية الزائدة وشرائط والمضاف بالاضافة اللفظية
 وان وان الدخلى على الماضي الواقع موقع المضارع فيكون تعريفه للعام
 الاصل فيلزم كون ذكرها في الماضي لفظا او معنويا من مقاصد اللفظ ولو
 زاد بعد قوله من الاعراب او حركه على الاصل كذا العراض في الاستحسان في تعريفه ايضا
 جرحا ويحكم ان يقام ان اشار الى الخطا بربها بان اخرج عن التميز والاختلاف التبعي
 بينا من كلام ايضا تحت الجواز ان كان هو يفتقر الاعراب في اقسامه من التميز والاختلاف
 مع اللفظ فيكون من جهة اللفظ او من جهة المعاني المتماثلة على اي وجه وادعى
 حقيقة اللفظ فيكون من جهة اللفظ او من جهة المعاني المتماثلة على اي وجه وادعى
 للفعولية والاضافة

التعريف اللفظي وهو ان لا يكون اللفظ واضحا
 الدلالة على اللفظ فيفسر بلفظ واضح
 دالة على ذلك المعنى كقولك القضاة
 سريع موافق
 لا يجوز ذكر احد من تعريف الاخر والاخر في الاخر
 مما لا يتفق عليه في كذا

في تعريف اللفظ فيكون من جهة اللفظ او من جهة المعاني المتماثلة على اي وجه وادعى
 حقيقة اللفظ فيكون من جهة اللفظ او من جهة المعاني المتماثلة على اي وجه وادعى
 للفعولية والاضافة

حقيقة سند على علم اي كل امر من استند على علامة واحدة ظاهرة لكن
 قد يمنع من ظهورها مانع فان كان حاله في اخر الكسرة فتقديريه وان
 في نفسها فحلية كما في الباب الثالث لتعرف مثلا اذا قلنا ضرب زيد غلام
 عمرو ضرب او جب كون اخر زيد مضمونا واخر غلام مضمونا وبواسطة ورود
 الفاعلية اي بواسطة الفاعلية الواردة على زيد وبواسطة ورود الفعولية
 على غلام بسبب تعلق ضرب بهما تعلق القيام بالاداء وتعلق الوقوع بالانذار
 واوجب غلام ايضا كون اخر عمرو ومسكور بواسطة ورود الاضافة عليه
 اي كونه مضمونا بالهية لقدم بسبب تعلقه به فالعامل يحصل المعاني الخفية في اللفظ
 بسبب تعلقه بها وهي المعاني الخفية تتقضى نصب علامته هي الاعراب فالعامل
 يحصل الاعراب بواسطة وجعل العامل محصلا وموجب للمعاني وعلامة بها انما
 هو اعتبار النحويين واما في الخفية الفاعل المؤثر هو التثنية والعام هو الاول
 وجعلها التثنية كما في التوجه على ما هو في التثنية وقال الفاضل العفصاني
 الدالة هو التثنية وجعل العامل اللفظي التثنية ايضا اعلم ان الاعراب معنيين
 عام وهو ما اقتضاه عروص معنى بتعلق الفاعل بالكون دليله عليه وهو تابع لتقدير
 في وجهه في ظرف والمضارع والامر بغير اللام والامر به هنا في ظرف بالاعراب
 اللفظية والتقدير وهو ليس بمراد هنا كالاخي على من تتبع كلامه وفي الافعال
 اي حقيقة الاعراب في التثنية التامة للامر اي الفاعل كالمسمى التمرح وهي
 في المضارع فقط لا في سائر الافعال وانما لم يفرق المضارع اوله حتى لا يحتاج الى
 بيان ثانيا ليجوز المقابلة بالاسماء انما ان يصفى الجمع الجمع مع ان الكتاب للمضارع
 لا فاضله

في تعريف اللفظ فيكون من جهة اللفظ او من جهة المعاني المتماثلة على اي وجه وادعى
 حقيقة اللفظ فيكون من جهة اللفظ او من جهة المعاني المتماثلة على اي وجه وادعى
 للفعولية والاضافة

نسب بغير اشارة الى انك امثالا او امثالك كالتشابه
 فعلى الاول ما بعد بدارضه وعلى الثاني بيان له
 فتعريفه في سوس اليه الشيطان قال بالامر الاخر
 فتعريفه في سوس اليه الشيطان

الفاعل في شرط جرح وفي مفهوم من الكلام
 السابق فتدبر ان عرفت الاجاب المذكور
 وعلمته فالعام

ولا وقع في عباراتهم عند بيان المعاني الخفية
 الاضافة وذلك على وفق كلامهم وكان التبادر
 منها كون الشيء مضافا وهو ليس بمراد لانه ليس
 مما يقتضيه الجمل المراد كونه مضافا اليه وهو ليس
 بظاهر من بعدهم الصلة فان اختلاف اللفظ
 يدل على اختلاف المعنى وبشيء وان حرف الجر
 في غير الواضع التثنية ليس يقتضي تفسيرا بقوله
 اي كونه اه بيانا للامر وتصرحا بالمقصود
 على انه لو قلنا ذكر الصلة لظهر المراد منها
 ايضا بل قد يثبت كونه معنى جازيا للتثنية
 لانه كما ذكرنا في تحت الحرف والافعال ظاهرة
 منها فيحتاج الى التفسير ايضا فافهم

متعلق باقتضاء احوال من فاعله
 لا بعروض والمعنى العارض اعتمد من
 التثنية فيصح التمرح بيقوله فيوجد
 لا فاضله

الأفراد للثلاثة أو للتبعية على تنوع المضارع كالجاء والطارق والمستوفى وغير ذلك
 أو للنظر في الأفراد فانه مشابه لاسم الفاعل ولو صورة كصورة دخول اللام
 عليه فانه ح فاعله كسبي لفظا ومعنى والاول اما الشبه الاول وهو الشبه لفظا
 فلو انتم اي المضارع له اي الاسم الفاعل في الحركات اي مطلقا وافق في نوعها
 اولها والسكان في عدد حركاتها وترتيبها ووصفها للجمع اما بالنظر في الأفراد والاشكال
 قال المصنف واما التفسير بالمعنى فلا يخلو للجمعة باللام فليس بعيدا من ان ليس معنى
 لا يخلو بطلان اعتبار التعدد اصلا حتى يجوز ان يقال جاء في الرجال اذا جاءوا
 بل معناه بطلان معنى الجمع فيها نسب السبب وكونه بمعنى كل الأفراد في ان يعبر كل فرد
 منه كان ليس بمعبر غيره نحو ضارب ويضرب ومدخر ويخرج ويخرج مثل ثلثين من الاول
والثاني وهو الشبه معنى فلقبول كل منهما اي المضارع واسم الفاعل الشيوع
 والانتشار بين المعاني والاحتمال لما يغيب الابد عن عدس العموم الشائع في
 كلامهم اليه اذ لا عموم حقيقة في كل منهما والجمع الشيوع بعيد والفرق به اولى
 والخصوص فان الاسم اي الفاعل عند حركته عن اللام يفيد الشيوع بين الأفراد
 وعند دخول حرف التعريف عليه يتخصص بما قبل حرف التعريف ولم يقل عند دخول الفاعل
 الرجوع الى اللام مع كونه اخر وعاقبة الظ للتبعية ان اعتبار المشابهة لاسم الفاعل
 عند دخوله عليه مني اعتبار كونه اللام حرف تعريف ولو صورة المستلزم اعتبار
 كونه المدخول عليه لاسما ولو صورة والاول المدخول عليه ليس باسم فاعل فضلا عن الشبهة
 له بل فاعله العز والتحقق على ما هو في الجملة كسبي واما ما قبل اول حرف التعريف
 الحاجة الى هذا التبيين عند التجرد ان في اختيار اللام مشابهة لان الاختلاف في اري في حرف

التعريف

التعريف انه الالف واللام او كلاهما باجاء الموصوف ايضا في طرح به الفاضل العظام
 وان المختار عند من يسمونه كما في حرف التعريف نحو ضارب فانه جازم زيد او نحو
 او غيرها والضارب فانه يخص بعين كونه كان اللام حرف التعريف او سمي هو لا
 فانه موصوف في ان يكون صلته معلومة عند المخاطب كذلك المضارع عند تجرده
 عن حرف الاستقبال والحال قدم الاول لا خصا به بخلاف الثاني فانه يوجد
 في الاسم ايضا ولا في الاصطلاح الاول استند لعدم تبادر الاستقبال عند التجرد عنها
 بخلاف الحال فانه التبادر فلا يستند الحاجة الى الحرف الى حاله والاسم في قدم
 الاول لانه الاحتمال اليه راجع لتبادر بخلاف الثاني نحو يضرب وعند دخولهما اي
 دخول احدهما عليه يتخصص بالاستقبال والحال نحو سيضرب وما يضرب وتبادر
 الفهم فيها عند التجرد عن القرآني حاله او مقابلة وهي حروف الاستقبال
 في المضارع واسم في الاسم وحرف في الحال والآن وغدا فيهما الى حال لا قضاء
 مفهومه الوقوع **والثالث** وهو الشبه لفظا فلو وقع كل منهما صفة
 لكثرة جلاله وتمامي التحقيق فجزء اول منها نحو جاءني رجل ضارب او يضرب فاني
 في الاول مركبة وفي الثاني جملة فاطلاق الصفة عليها مني على المسماحة لفظا والمركبة
 او على التجوز باطلاق اسم الكل على الجزء ولادخول اللام الابتداء عليها نحو ان زيدا
 لضارب او يضرب فهذه المشابهة اي المشابهة لفظا ومعنى واستواء مقتضى تظفر
 للمضارع اي ببقية الاسم فيما اريد به هو اي الاسم اصل فيه وهو اي ذلك الشيء
 الاعراب والمراحم هنا استعدادا للخر للحركات العاملة وعدم الاشباع عنها لفظا
 او تقديره ويقابل البناء لانه العامر الذي لا ينفق تظفر اسم الفاعل للمضارع

اي على اسم الفاعل والمضارع عند
 يميز ويدخل
 في المضارع واسم في الاسم وحرف
 في الحال والآن وغدا فيهما الى
 اي على اسم الفاعل والمضارع مع
 قطع النظر عن الفاعل

فيما هو اصل فيه وهو العا والهاء اعتبر هذه المشابهة ما وقعوا اعتبروا في الثاني
 بينه وبين اسم الجنس ونظر المصروف والقبول الحق لانها لو كانت كاعتبر والم يكن
 مشابهة لكل من كانت كاعتبر في بيان وجه اشتراط احد الزمانين في عمل
 اسم الفاعل حيث قالوا لو كان يفعي لكان في المشابهة لفظا ومعنى تامته بل
 قوما وضعت في كل الى اثنين ولا يخرج لا يظهر من هذا التشبيه ان اسم الجنس
 بخلاف اسم الفاعل والمقصود من هذا التشبيه الجمع بين الشيئين في امر غير قصد
 الا الى ان الناقص بالكمال ويجوز في مثله للتعاكس كما يظهر ذلك من تتبع كلامهم
 فاعلم ان ليس بالاصالة فاذا قلنا ان يضرب فلي اوجب كون اخر يضرب
 مفتوحا بوجه المشابهة لاسم الفاعل **اعلم** اي بعد ما علمت مفهوم العا
 وما يتعلق به ان العامل المراد بالايضاح وما يليه من جملته لا يفرق ولا يفتهم ولا
 اعاد تمظهر ولانته يراى به في سبق المفهوم وهذا الافراد على ضربين لفظي
 معنوي فاللفظ ما يكون للسان في حظه ولا يتغير عرف بالثبوت وهو اللفظ البعض
 على ضربين سمعي وقبيح فالسمعي في الاصطلاح هو الذي يتوقف عمله
 خصوصه على السماع والمراد به القوى فلا دور ولا يمكن ان يذكر في حقه قاعدة
 كلية موضوعا غير محصور وليس المراد به ما يتبادر من ظاهره بل القبيح من سماعته
 ضيقه ان قد يكون ما يصيغه سماعته في الجمل بذكر قاعدة الكلية في كل الصفة
 البشرية كالحج والناقد في العياكة عكس ما في المصباح لست فيض انفراد القسوة
 معرفة الجري الاحكام عليهم لفظا واغصا بها بخلاف افراد القياكة فانه اكثر من ان
 يحصر ولان من اقسام القياكة ما يتوقف معرفته على معرفة بعض اقسامه وهو حرف

لا فرق من بيان حد الكلمة ومن الوراثة
 التي هي متضمنة للاغراب في قفايه
 مسببة فذلك ثم اه

قوله حظه لانه لا يكون للسان غيره و
 فيه ظرف لفظا وبالعكس وفيه ما فيه
 او لا يكون تامته وهو ظرفا لها
 او حظه او على التنازع
 احمد الاطو

فيما هو اصل فيه وهو العا والهاء اعتبر هذه المشابهة ما وقعوا اعتبروا في الثاني
 بينه وبين اسم الجنس ونظر المصروف والقبول الحق لانها لو كانت كاعتبر والم يكن
 مشابهة لكل من كانت كاعتبر في بيان وجه اشتراط احد الزمانين في عمل
 اسم الفاعل حيث قالوا لو كان يفعي لكان في المشابهة لفظا ومعنى تامته بل
 قوما وضعت في كل الى اثنين ولا يخرج لا يظهر من هذا التشبيه ان اسم الجنس
 بخلاف اسم الفاعل والمقصود من هذا التشبيه الجمع بين الشيئين في امر غير قصد
 الا الى ان الناقص بالكمال ويجوز في مثله للتعاكس كما يظهر ذلك من تتبع كلامهم
 فاعلم ان ليس بالاصالة فاذا قلنا ان يضرب فلي اوجب كون اخر يضرب
 مفتوحا بوجه المشابهة لاسم الفاعل **اعلم** اي بعد ما علمت مفهوم العا
 وما يتعلق به ان العامل المراد بالايضاح وما يليه من جملته لا يفرق ولا يفتهم ولا
 اعاد تمظهر ولانته يراى به في سبق المفهوم وهذا الافراد على ضربين لفظي
 معنوي فاللفظ ما يكون للسان في حظه ولا يتغير عرف بالثبوت وهو اللفظ البعض
 على ضربين سمعي وقبيح فالسمعي في الاصطلاح هو الذي يتوقف عمله
 خصوصه على السماع والمراد به القوى فلا دور ولا يمكن ان يذكر في حقه قاعدة
 كلية موضوعا غير محصور وليس المراد به ما يتبادر من ظاهره بل القبيح من سماعته
 ضيقه ان قد يكون ما يصيغه سماعته في الجمل بذكر قاعدة الكلية في كل الصفة
 البشرية كالحج والناقد في العياكة عكس ما في المصباح لست فيض انفراد القسوة
 معرفة الجري الاحكام عليهم لفظا واغصا بها بخلاف افراد القياكة فانه اكثر من ان
 يحصر ولان من اقسام القياكة ما يتوقف معرفته على معرفة بعض اقسامه وهو حرف

الجزء الظرف المستقر وبعض اسماء الافعال والمضاف معنى والكم التام بالاضافة
 ولان الفعل وشبهه ومعناه قد يحتاج في العمل في بعض الميولات الى حرف الجر وهو
 من تمام العامل لا العا كالحج ولا بد من موقفة قبله وان قيل ان حرف الجر
 يحتاج الى اداة لا بد له من متعلق على ما سيجي فيحتاج اليه فلا بد من موقفة
 قبله قلت ان الفعل من حيث التامية معلوم ما سبق ومن حيث الصيغة من القر
 الذي يتعلق يتعلم عادة قبل التحو وكذا شبهه بخلاف حرف الجر فانه غير معلوم قبل
 اصلا ومعنى الفاعل وان كان غير معلوم منه الا انه اخر لا طرادا وما تقدم من سائر
 التسماعي فلا طرادا في خبره ويروى التسماعي ايضا كالفعل على نوعين عام
 في الاسم وعامل في المضارع والعامل في الاسم ايضا في التسماعي على قسمين عام
 في اسم واحد وعامل في اسمين اعني المبتدأ والخبر الاصل اي قبل دخول العامل وتسميان
 بعد دخول العامل لهما وجاله اي يسمى لذكر اسماء التاني في جملته والعامل في اسم واحد
 قد تم كون معمول واحد او كون اكثر استواء او فرادة ولما تم من ان تقدم
 غير غير القياكة لا طراد له **حرف جر** اي لهما واحد ملحقا كناية استلزام اللفظ
 على العنق في الاصطلاح والحال عليه في غير حروف الجر حروف الاضافة لوقوعها
 في مفهوم ما هو موضوع لا فضاء الفعل ومعناه الا انهما او التاني في جملته ووجه
 وهو عتق الباء هو الاكشاف اي لافادة لصوق امر المحرور وهو ما حقيق
 خوبه وادواست الحيل يدي او حازي غوريت يزيد اي التصق من وري
 يقرب منه زيد ومنه تقيم وهذا الذي ذكرناه وهو يستلزم التصاحبة بلا عكس فاذنك
 اشتريت الرئيس بسج لا يلزم ان يكون السج ملصقا به الا ان ذكره في
 وهو اما حقيق كاستك يزيد وادواست الحيل يدي او حازي غوريت يزيد اي التصق
 وقال الطائفة او حازي غوريت يزيد وادواست الحيل يدي او حازي غوريت يزيد اي التصق

الذي يتعلق يتعلم عادة قبل التحو وكذا شبهه بخلاف حرف الجر فانه غير معلوم قبل
 اصلا ومعنى الفاعل وان كان غير معلوم منه الا انه اخر لا طرادا وما تقدم من سائر

والفعل في التسماعي على نوعين عام
 في اسم واحد وعامل في اسمين اعني المبتدأ والخبر الاصل اي قبل دخول العامل وتسميان
 بعد دخول العامل لهما وجاله اي يسمى لذكر اسماء التاني في جملته والعامل في اسم واحد
 قد تم كون معمول واحد او كون اكثر استواء او فرادة ولما تم من ان تقدم
 غير غير القياكة لا طراد له **حرف جر** اي لهما واحد ملحقا كناية استلزام اللفظ
 على العنق في الاصطلاح والحال عليه في غير حروف الجر حروف الاضافة لوقوعها
 في مفهوم ما هو موضوع لا فضاء الفعل ومعناه الا انهما او التاني في جملته ووجه
 وهو عتق الباء هو الاكشاف اي لافادة لصوق امر المحرور وهو ما حقيق
 خوبه وادواست الحيل يدي او حازي غوريت يزيد اي التصق من وري
 يقرب منه زيد ومنه تقيم وهذا الذي ذكرناه وهو يستلزم التصاحبة بلا عكس فاذنك
 اشتريت الرئيس بسج لا يلزم ان يكون السج ملصقا به الا ان ذكره في
 وهو اما حقيق كاستك يزيد وادواست الحيل يدي او حازي غوريت يزيد اي التصق
 وقال الطائفة او حازي غوريت يزيد وادواست الحيل يدي او حازي غوريت يزيد اي التصق

في مفهوم ما هو موضوع لا فضاء الفعل ومعناه الا انهما او التاني في جملته ووجه
 وهو عتق الباء هو الاكشاف اي لافادة لصوق امر المحرور وهو ما حقيق
 خوبه وادواست الحيل يدي او حازي غوريت يزيد اي التصق من وري
 يقرب منه زيد ومنه تقيم وهذا الذي ذكرناه وهو يستلزم التصاحبة بلا عكس فاذنك
 اشتريت الرئيس بسج لا يلزم ان يكون السج ملصقا به الا ان ذكره في
 وهو اما حقيق كاستك يزيد وادواست الحيل يدي او حازي غوريت يزيد اي التصق
 وقال الطائفة او حازي غوريت يزيد وادواست الحيل يدي او حازي غوريت يزيد اي التصق

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

عليه السلام في الدنيا
عند اول دفعه ما بعد
في قبل الاموال والثاني
عدم الوقوف الاموال
والثالثة

۱۰۰

انما كان ما بعد هذا
 يقول قلنا غلبنا
 وادخلوا في
 عبيدنا وقلنا
 ان لم يكن كان
 فقالوا انما
 الى العبد وبعوا
 او بالترواح

بعضه في بعض الكلام اعلم ان كل موضع فيه معنى الاشتغال يستعمل بعضه في بعضه
 متى اذا استعمل في الفلك قد تعاضل الكائن مع طبعه لانه لا يدخل على الضمير لانه
 في الموضع غائب كان ويكون استعمل في الموضع لانه لا يدخل على الضمير لانه
 والكائن هو التثنية غريب كالمقدمة في حجة طبعه لان في لا يدخل على الضمير اصلا
 وحيث هو لغايت نحو كانت السمكة في راسها وغرقت البارحة في الصباح وكونه
 عاملا اصليا عاربا وحيث هو للتقليل اي الانشائية غرقت جر كرسى لحيته وسئل
 غايها للتكثير مقام المدح والذم غرقت قال يلعبه القرآن قد غرقت عروا والقسم
 لان الواو بدل من الباء والتاء من الواو ولوجوب اخطا رتبة الفرع عن رتبة
 الاصل اختص الواو بالظاهر والتاء بالظنة وكذا اليك ايها وواو القسم وتاؤه
 ولم يذكر بابه لما عرفت من ان المقصود ببيان العامل لا الفاعل وانه داخل في الاشارة
 قد علم اعراض الالف قد يخرج عن الجارية بخلافها وحاشا هو الاستثناء
 اي استثناء ما بعده مما قبله ومعناه تنزيه الستة عن انساب الستة منه خوربت
 العموم عروا حاشا ان يدعى هو منزه عن ضرب عمود وهو فاعل الاقوال في شير قد علم
 مذوم من لانه وان شاركه في المخرج عن الجارية لكنه لا يخرج عن العالمية
 بخلافه لو مذوم قد علم مع انهم قالوا ان اصله من بدل تصغير بعد التسمية به
 من ذمهم على امتاز التحق ولانه لغة عامة العرب بخلاف من ذم فانه مختص بالجزائريين
 على ما طرح به الفاضل العضا على ان قولهم المذكور غير وثوق لما قال صاحب المعنى
 انه غير منقول عن العرب ومنذها لا يستلزم اي لا يستلزم زمان الفعل حال كونه في الزمان
 اللاحق يعني ان لا اريد ما بعده الزمان الماضي فعنها ان مبتدأ زمان الفعل متبعا
 منفيها هو ذلك الزمان الماضي لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد او ما رايته من

كقولك فيمكن عن كماله للفرق اي عن
 لسان من الراد الا انيب للهلل قتها و
 القرينة دخول صرف الجبر

كنا ولم يكن في تلك السنة يكون الفاعل مبتدأ سافرت او عدم رؤيت كان هذه السنة
 وامتد الى الآن واما ان اريد ما بعده الزمان الى ان روي باعبار البعض بان مضي
 بعده فعنها ظرفية لفعلها مع التاوي كما اذا قلت ما رايته منذ شرنا او يومنا و
 كنت منذ ذلك الشهر واليوم يكون الفاعل جميع زمان عدم رؤيت هو هذا الشهر واليوم لانه
 لانها لم يتقنيا بعد ولم يتد زمان الفعل الا ما واما ان يفتح اعتبارها ابتداء
 وقد يكونان اسمين بمعنى اولى الله او جميعها فيكون كثر من امتداد وما بعده اخرها
 البيان استلزام قد تعاضل كلا ولان حروفها عن الجارية اقل بخلاف خلاو
 عدا وخلا قد متقدم الخاء وعداها الاستثناء ويكونان فعلين وهو الاخر
 بمعنى التفصيل في الستة قد علم على لولا لان كونهما حرف جرح فكل في مع قولها
 في الاستعمال ولولا ان لا يستلزم لوجود غير فاما ما جرحها اذا انقضت ما ضمير جرح
 كما ورد في بعض اللغات نحو لولا انك لم تكن عمر وفيسوي يتصرف في العامل للذكر
 التأويل في الفاظ كثيرة فجعل لولا حرف جرح في منزلة لانه في الال واقع موقع
 لانه التحليل فان الفاعل لم يملك عمر ولوجودك والافضل تفرق في الفاعل لان الكلام جاء
 من قبله فهو احق بالتأويل فجعل مستعارا للرفع كذا قولهم ملأ الكائن ولا كثر لولا
 انت بانضال الضمير لكونه مبتدأ حذف جرح وجوبا وكثرة التثنية الى كذا قد علم
 لان كونها حرف جرح وان كانت مشروطا بانضال الضمير ولكن للضمير الفاظ كثيرة بخلاف
 ما استفهام وكذا في جرحه اذا دخل على الاستمرارية هو التحليل نحو كيمه فقلت اي لا ي
 غرض فقلت ويدل على كونه حرف جرح فان ما كان في لم وعمر قال الدما في شرح السبل
 ان فيه ثلثة اقوال احدها انه حرف نصب دأبنا وهو قول الكوفيين والثاني انه حرف جرح

على تقدير ان يرد به الزمان
 لما قبله باعبار البعض

وراء عن يمين جيب اللؤلؤ
 فانه جيب عند الزمان

وهو كذا في القوم في قوله
 لكان في كذا القوم
 في جملة ما في قوله
 في جملة ما في قوله
 في جملة ما في قوله

دائما وهو قول الاغني عن الثالث انه يكون حرف جر تارة وناصباً للفعل تارة وهو قول
 اكثر العرب ولعل هو للرجحانه في قوله لفت عليل وكذا اخرى فيهم العين مصرا ذكره
 الدمامية كقولها فقلت ادع اخرى وارفع الصوت مرة لعل الى المفعول منك قريب **ولابد** اي
 لا فرق حاصل هذه الحروف في اي حرف يخرج من متعلق بفتح اللام ولو حذوفا والظاهر
 لابد الظهور متعلق بالاربع وكونه شبه مضاف في الرفع بحسب حرف متعلق بالظن بجوز
 مستقر متعلقا بحذفه وكذا مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر عجز جعل هذا الجار
 معجوره جراض ذلك المصدر لان فيه معنى المصدر لفتنه ضمير في قوله لا تشرب **ولابد** اي
 عليك اي حاصل عليكم وفي ابو عاصم البغدادي جواز متعلق الطرف المتعلق به وفيه
 نظر وجوب عزاب المشابه بالمضاي بلا خلاف وذهب ابن مالك الى ان متعلقه هو
 لكنه استخرج تنوينه تشبها بالمضاي في ذلك كونه مفعولا وشبهه وهو ما دل على ان
 من الاما المتصلة بالفعل ومعناه والمراد انه مسند كونه من انه كل لفظ فيهم منه مع الفطر
 كما في الافعال والظرف وبقي تحقيقه الا ان الزائد بالمر والتعب لستاه من هذه الحروف
 منها نحو في بانه متعلق بالفعل وجسبك درهم متعلق بالمبتداء والارتب وجازا ولا
 وعدا ولولا لعل فان لا يربط من المتعلق فانها اي هذه المشتقات لا تتعلق اصلا بشيء
 من الفعل وشبهه ومعناه اي لا تصل ذلك الشيء الى ما يليها بل يتعدى ذلك الشيء بنفسه
 اليه فقلدة الزائد التأكيد وحسين اللفظ او غير ذلك وقالة رب العليم او الكبر
 لا تعدية العامل وحرف الزائدة في العلم غيرهما مما هو لا فضاء لا شراك في العورة والحرفية
 وقصور معانيه فيه بغير من التاويل ورب اما في الزائد لا شراك في عدم الافضاء او غيره
 لا شراك في افادة التأكيد ذهب الهمداني الى انه من ابن طاهر وبغيرها في ذلك وهو الجوز

وقال الفاضل العصام عن بعض
 البغداديين

الانما

الانما متعدي لعماله كاسائر الحروف الجارة وقد بان ان ادوابه العامل لا يكون متعدي
 بنفسه وايضا قد يستوفى معونه كانه مترادف لغيره في قوله فلا حاجة الى التعدي وان
 ارادوا به التزوي وهو حصل او مشد كي صرح به جماعة منهم فهو تقدير ما يستغنى عنه
 معنى الكلام ولم يلفظه قط وايضا لو كان كذا في المجرى العطف على محل مجرور بها
 ونفسا وقد جاز في الفصح كيقال رب رجل واخاه بن رب اكرمت او اخوه كونهما
 ولا يجوز زيد واخاه من رب او اخاه من رب بها مجروران في رب باق على ما كان
 عليه قبل دخولهما من كونه فاعلا او مبتدأ كما مر او جاز كما زيد بقاء ثم او مفعولا كونه
 تعالى ولا تعلقا بانيهم الا انها كم مترادف لغيره في قوله اوليت في مجرور بها مفعول
 في التثنية ومبتدأ في الاولى او مفعول كما في مثل زيد اضربه لكي يتبدل الناصب بمفعول
 لان لرب صدر الكلام ومجرور حروف الاستثناء وهي جازا وفلا وعدا كالمستثنى بالان
 على ما في في بحث المستثنى في وجوب التبع ولو حذوفا من كلام غير موجب تام وفي وجوب
 التبع واختيار البديل ولو حذوفا من كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور وغير ذلك
 مما يذكر في بحث ذهب بعض النحاة الى انه غير متعلق بشيء كقول وتبعه المص استصو
 ابن هشام وقول لا تصل معناه الى الاسم بل من يله كالخلف على الزائدة في قوله لا
 في عدم التعدي وقول الدمامية كون معنى التعدي ما ذكره من بل معناه جعل مجرورها
 مفعولا به وتبعه من اشياء ذلك المعنى للمجرور بل ايصال اليعمل الوجه الذي يقتضيه الحرف
 وهو هنا فينا انتفاءه عند اقوال النحاة وكافة والانسقض تعريف حرف الجر منعها
 باداة الاستثناء لوجود التعدي ولا فضاء على هذا المعنى في ما ذهب بعضهم الى انها
 متعلقة بشيء كسائر حروف الجر وجوز لو ادخل مبتدأ مرفوع المحل وما بعده

او على غير ذلك في افادة الفاعل لكن لم يذكر
 بهذا ابن هشام فلفظنا كلامه ملخصا
 وقال المص فباعلته وجعلت الاسم بالالف
 بين كذا فافاضا وكونا فافاضا
 قال المص في التثنية وجعلت به او برب
 التثنية على الاصل في الحرف المختصة
 بالاسماء ان فعل الاعراب المختصة به هو الاسم المختص به

لفظ في الثاني او تقدير اى في الاول خبره فيما غير متعلقين بشي ومجولان في الاول
 اما على ان الثاني هو خبره في الاول خبره لا يملك زيد وهو زيد قائم ومجرد ما عدا
 هذه السبقة منصوب الى ان مفعول فيه متعلقه اى ما عدا هذه ان كان الجار في
 او ما كان بمفعول كالباء نحو صليت في المسجد او بالسجد هذا عدا زاي ابن ابي قاتا
 عدا زاي الجرم مفعول به غير مخرج من المفعول فيه عند شرط تقديره او على انه
 مفعول له متعلقه ان كان الجار اما او بعداه ككلمه غررت زيد الثاني وكلمه
 صحت وهذا كالمفعول فيه في الاول خبره او على انه مفعول به غير مخرج ان كان الجار
 ما عداها نحو مريت زيد وقد يستند المتعلق الى الجار والجور اى يستند المتعلق
 الى الجور بوساطة الجار في العبارة مساهمة الجار الى وسيله افشاء معنى المتعلق
 الى الجور فيكون من جملة المتعلق الذي هو العامل فكيف يكون من جملة السند اليه الذي
 هو قبل المفعول كى حقيقة الامتحان فيكون اى مجموع الجار والجور عدا ما هو المناسب
 للسباق فلهذا يكون في قوله مرفوع المرفوع او جود متبعية الجار بالجزء او ضمير
 راجع الى الجور فقط القوم في لا تسامح ولا يجوز فيه عدا انه نائب الفاعل نحو مريت
 وجوز تقديم ما عدا هذا اى ما يكون نائب الفاعل من الجار والجور عدا متعلقه نحو مريت
 مريت لانه مفعول ضعيف يدل في العامل اى يوجد ولانه من قبيل الظرف وهو كالمفعول
 فيدخل فيما لا يدخله الاجانب واما نائب الفاعل فكا الفاعل كى مجموع الجار والجور
 وفي العلامة التفتنا في شرح مختصر غزالي في ظاهر كلام صاحب الكتاب في ان نائب
 اذا كان جار او مجرورا يجوز تقديمه على عامله فيقال زيد مرفور لانه ذكره في قوله تعالى
 فقال اولئك كان عندهم سؤال ان عنه يسئلون لا قدمه عليه وقد يحذف المتعلق فان كان

الواو عطفا على مقدمة تعدد والاص
 في المتعلق ان يستند الى غيره الجار
 والجور وقد يستند الى الجار
 والجور

المتعلق

وانما في الفعل
 فلا ينفك عنه
 عن الفعل فلا ينفك
 عن الفعل فلا ينفك

المتعلق المجزوف فعلا اصطلاحيا فالتقريب على ما يشاهد والمراد به الذي هو الجور
 فيهما علة كالموجودات كالكائن الى اصل الوجود والمستقر متضمنة الى الجار
 والجور اى مفهوم ما معناه منها عرفا يستبان الى الجار والجور والاصطلاح
 ظرفا مستقرا فيه لاستقرار المعنى العامل وعلا وصيرورة فيه ما اما الاول فظ
 واما الباقى فباستقلال من ايهما القيام مقامه فقد تقع وكما وقد لا يجوز
 في الدار اى حصل او حاصل وان لم يكن كذلك اى ان لم يكن الجور علة متضمنة
 طرفا لغوا اى فضلة مستغنى عن ابدان الكلام الثلاثة منها لولا لهما اعراب في
 انفسهما واما الاعراب المحلى فلمجرد فقط لما سبق نحو زيد الدار اى اكل او اكل
 بقرينة حالية او مقالية وملحوظ بها فكالذكر والظرف مع المذكور يكون فضلة
 ولغوا بلا شبهة فكذلك مع الى من الجور به هذا مسلك الجور وقيل اذ مع الى من
 المحذوف به ليكون مستقرا وممرت بزيد ووجدت زيد في الدار وقد يحذف الجار
 وهو اى حذف الجار على نوعين قياسى اى مطبوط ايضا بظن كى حيث اذا وجد
 في جزئى من الجزئيات لم يحج الى السماع فيه خصوصا وسماعى اى غير مطبوع ايضا بظ
 كلى بل يحتاج الى السماع في كل جزئى فالتعاضد في تلك مواضع للوضع الاول للسماعى
 فيه فان حذف في لا بعناء لانه لا يقدّر لا السماع لتبادره وجوز للفاضل العطا
 تقديم ايضا منه قياسى اى قياسى ان كان المفعول فيه ظرف زمان بهما كان
 او مجرورا الاول جزء من يوم الفعل فيصح ان تصاد به بلذ وطنة كالمصدر واما
 ان تصاد به بشبه او معناه وان لم يكن ذلك جزء من مفهوم ما قبل الى عليه الثاني
 محمول على الاول لا شتر اكهما في الزمانية نحو سرت حينما وصيت شهرا او يوما الاول
 الاول والثاني للثاني او كان ظرف مكان بهما العمل على الزمانى المبهم لا شتر اكهما

وانما في الفعل
 فلا ينفك عنه
 عن الفعل فلا ينفك
 عن الفعل فلا ينفك

لعدم انهما مع العامل منها وعدم
 استقلال شيء من الاحوال مع

عنه

قوله يكون اليين من قبل
لا يقرأ من قول مدلول هذا النقش
ملياً يكون اليين فلا يلزم
تخصيص الى اصل

ان معلوم
ان عدم حذف في منها

وینجھ وینجھ
بہجہ بندہ بندہ
کھانہ کھانہ
دکان دکان
وینجھ وینجھ



الدار ويؤويه قول بعض الكمل يستثنى عن حكم البهيم ما اضيف الى محله كالب
 المنور خارج الدار وجوف البيت وكذا وجه الدار وجه الباب هذا كلامه فيكون
 في حكم الحُرود ولو لم ان الاضافة الى الحُرود ليست بلانته في مثل الجانب كما يد اعليه
 ذكره بلاضافة بخلاف مثل الخارج فالسرفيه انه ليس باصل في الظرفيه بل يستعمل كثيرا
 في غيرها فلا بد من في التخصيص على الظرفيه للبقاء كالت جانب الدار او جهة البيت او
 وجه الى ان او وسط الدار كان بالغ كمنزله او مضرب زيد او مقام بل ان
 اكملت في جانب الدار في مضرب زيد او في مقامه وانما ان كان عامل القسم الاخر
 وهو ما يكون بمعنى الاستقرار من اسم المكان بمعنى الاستقرار كما كان نفسه بعناه
 كان مشتقا من ذلك الواقع فيه ولا يجوز حذف في منه لانه يكون متضمنا للمصدر
 بعناه يشعر بكونه ظرفا في ثبته بعناه فلا حاجة الى ذكره خوف مقامه وقعود
 مكانه الاول والثاني والثاني وان كان ظرف مكان محذورا وهو ما ثبت له
 اسم سبب امر داخل في مسماه غير خارج عنه نحو دار بيت وبلد فانها اسماء ملكك
 الواضع بسبب اشياء داخله في كالدلالة في البيت في الدار والجرار والسقف في البيت
 فلا يجوز حذف في اذ لا يحمل على الزمان البهيم لعدم اصالته فلا يقال صليت دارا
 بل يقال صليت في دار الاما اي مكانا محذورا وقع بغير دخول ونزل وسكن فانه يجوز
 حذف في منه على الجوف واللاصط بطريق التوسع كقوله استعراها او كمال مشاهير ما بعد
 بالفعول لانه لشدته اقسماء اياه حتى ظن الجرم انه مفعول به وليس كذلك الجي
 بنى على مصدرها على افعال ويوزن الاغلب مصدر الدار كالمخرج وما قيل ان الفعل
 لا يطلب الفعل فيه الا بغير تمام وعناه ومعنى الدخول مثلا لا يتم الا بنحو الدار فانه

لا خلاف ما اذا وصفه ولا
 على المحذورات

منع ان تمام بالحُرود بل انما يتم عقلا بغير ما كان يتم جلست مجلسا معتقدا ولا يبعد ذلك
 معتقدا يعرفه ذلك الدار ونزلت الى ان وسكنت البلد **الموضع الثاني** المفعول
 فانه يحذف منه اللام قياسا اذا كان فعلا اي حدثا لا عين كجئتك للسكن فاعل
 للعلية اي اتخذ في افعالها ومعارنا لى الفعل للمعلول في الوجود بان يتجدد زمان في وجوه
 ههنا في مثل التمس او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر

فان زمان المفعول بعض من زمان
 الجنب

كقعود عن الحرب جينا ثم ان المراد بالوجود اعني ما في الواقع او في قصر الفاعل
 فلا يرد ان مثل شهدت الحرب ابقاء للصالح صحيح وان لم يوفق الشاهد فالمقارنة
 ليست مما لا بد منه لوجوهها في قصده وجه الاشتراط حصول المشابهة للمصدر سيما
 فيتم على العامل به بلد ومطه تعلق المصدر نحو ضرب زيد اذ يباله اي ابقاء للادب
 عليه فان زمان وجود الضرب والتأديب عين الضرب فكيف يحصل وجه واجاب عنه
 الفاضل العصام بان هذا م بل هو احداث الادب وما يليق بالشخص والضرر بسبب
 ووسيلة له كالتشم والنفحة وغير ذلك بخلاف كرمك لا كرمك لعدم الاتحاد
 في الفاعل وجئتك اليوم لو عدت بذلك لاسر لعدم المقارنة في الوجود وفي هذين
 الموضعين اي المفعول فيه والمفعول له المذكورين لا حذف الى ان ينصب الجور وان لم يكن

نائب الفاعل ويرفع ان كان نائبه يعني لا يتبع مجرورا لا قياسا ولا شذوذا بالاتفاق
 شأن الرفع على النيابة وقوع في الاول وفي الثاني لما تقرر عنده انه لا يوجب
 مناب الفاعل والثالث من الموضع الثلثة ان يسكون وان بالتشديد وينفتح المهمة
 فيهما فالجاري يحذف منهما قياسا التحسين النقل الى اصل بالتعويل كونهما مع الجملة التي
 بعدها في تقدير الاسم غوفه تعالى ان جاءه الاعي الى ان جاءه الكلي

فان نصب الظرف ايضا شعرت بالظرفية فلا بد من
 بيان فارق ويمكن بيانه بان ذات المفعول لا تنقطع
 الظرفية والنصب على قصدها بخلاف المفعول فان ذاته
 لا تنقطع العلية وانما يعلم عليه بالنصب كقوله عصام
 فان قلت فاعلم ان هذا ثبت الظرفية انما تنضم ومفعولها ان
 الظرف وان كتمت جوف الواد انما تنضم ومفعولها ان
 جاز اظهارا مع لفظها ولو كانت متضمنة مفعولها لم يكن
 مفعولا يري في اي وكيف لما تضمنت مفعولها في الاستفهام
 امتنع اظهارا معها مفتاح يوكس كاني
 وما عدا هذه الثلثة مفعول للمحذوف
 الشط الثلثة وله ان وان ومفعولها في مخرج
 المستثنى من الظرف المكان البهيم ومفعولها في مخرج
 ومفعول فيه لم يكن مدلول زمانا ولا مكانا تاما
 احمد وازن
 قوله ان جاءه الاعي فان قلت اللام المحذوفة
 لا تخلو اما ان يكون من القرآن او لا ولا سيما
 الا لا اولان القرآن لان لا ولا ينفصلان الزيادة
 والنقصان من اماره الحروف وكلامه المشتهر
 عن المدور ولا الا الثاني لانها الزيادة من غير المدور
 فلا يجوز الاستشهاد به قلت لا يخلو عن هذا
 الروا لا لا يخلو عن هذا
 الروا لا لا يخلو عن هذا

والتعويض اما ببيان الالف التي قبلها البقرة
المودودة بها التي يعرفون عنهما ثمرة الاكتفاء
او ثباتها او بقطع ثمرة الاسم الشريف اذا بالوصف
عن حرف ال الذي في ال وصفه يكون عوضا
كذا ذكره الفاضل الدمامي في شرح الترمذي

از بابا القاسم الطوسي

قال الضبط مثلا عفا من وجهها من جهة تناوله لما يكون في جميع
الزمان في يوم الجمعة او غيره ومن جهة تناوله لما يكون في جميع الايام
من امام المسجد او غيره فاذا قلت فكانت في مكان فتقول امام
في اي زمان ولا بالاول وانما بالثاني كي بالاول او كذا الاكل
المسجد فخص الاول بالاول والجميع من تفرق بين
فان فيه عوام من جهة تناوله بالجميع من اي زمن
او غيره ومن جهة تناوله بالجميع فكانت في مكان فتقول امام
فاذا قلت ان فتقول من تفرق بين الاول
الماكل ان فتقول من تفرق بين الاول
انواع فتقول بالثاني كما بالاول

خبرها لتعلق بالظن كالاول فيتمتع بغيرها وهذا يجوز لما مر هكذا
 من كلام صاحب الكتاب والبيضاوي والعلامة المتفاداني ومن تبعهم في
 تغيير قوله تعالى كلارزقوا منها من ثمرة الاية وقول الشارح الاول ان الجواز
 لعدم اتحاد معنى الجازين لانه معنى الاول في الاول ظرفية الزمان ومعنى الثاني
 ظرفية المكان ومعنى الاول في الثاني عام وهو ابتداء الثمر ومعنى الثاني خاص
 وهو ابتداء الفتح مع عدم موافقة كان هؤلاء الفحول النظام قاهر عن
 افادة هذا المراد وفي هذا المقام لان المفهوم من هذا الكلام كفاية مجرد الفاعل
 على تقدير التمام مع انه لا يمكن لانه لا يجوز ان يكون من تفاد من ثمرة مع وجود
 المغايرة المذكورة اذ لا يمكن التخصيص بالتالي بعد التخصيص بالاول بخلاف العكس
 ولان معنى الفرق لا يصلح العموم والخصوص ولا يسمع التوضيح بها من غير الفاعل
 بل هو وكيل لتقييد معنى الفاعل بدخوله وتخصيصه كما حققنا **والعامل**
 اعني المبتداء والخبر في الاصل على قسمين ايضا اي العامل في المرفوعة من ماض
 قبل مرفوعة وقسم على العكس اي مرفوعة قبل منصوب **القسم الثاني**
 احرز ولقد احسن في اختيار هذه المسئلة من استمر حرفا والاحسن الانشيب
 لكن اريد التنبه على ان هذا ايضا وجه باعتبار ان هذه المرفوعة مرفوعة ما كليا او
 هو مضاف الفعل على علم الفزع ولهذا افراد ذهنية كثيرة تلاحظ مع اجالا او
 باعتبار ان هذا الملاحظ مع فروعها قبله الكثرة مشبهة لفظا بالفعل الماض
 كونه على ثلاثة احرز فصاعدا اي كونه منقسم الى الثلاثي كان وان وليت
 والرباعي كعمل وكان والتماتية كلكن وفح او اخرها الى اينها على الفزع ومعنى

بشرط ان لا يكون ماضيا في ظرفية ومعنى من
 الاستدراك والمغايرة بحسب الدخول في الوجهة
 للمغايرة المعنى ولا يلزم ان لا يكون المعنى ولا
 يشاهي وان لا يجوز تعلق الجازين بجماع
 في قولهم جاء الخوف في الكلام كالمخ
 لان الدخول فيه مغاير

فصاعدا الفاء للعطف وصاعدا
 مرفوعا على الفعل المقتدر تقديره حيث
 وقع على الثلاثة فذهب هذا
 الوقع صاعدا على الثلاثة الان يشهد

واستعمالا بالنظر مطلقا لوجوده في الفعل وهو كذا في كل من فعل التثنية
 والتثنية والاكسندراك والتثنية والترجي وللازمة الاسماء وبالقياس على
 قد خولها على الكسبين ولذا عرفت على الاية قد مر منصوب على مرفوعة وهو عمل
 فزعي لتبشير على فزع في المرفوعة وتبشير في المرفوعة بانها مشتركة بين المرفوعة والمرفوعة
 بليس مع انه لم يعمل فيها او الجواب انه لما شابه في المرفوعة في التثنية ولازمة
 الاسماء جعل مساويا للمرفوعة والمرفوعة على الفاعل ايضا شابه بغيره
 عمل على المرفوعة مثلا ولعل به فيها لا يتبين بالاشبه بليس ولا يمكن ان
 ان يعتبر على الاية او لا كثر ترها وقلة الثانية ولو كان شابه الثانية ناقضا
 غير متصرف على انه يلزم من مرفوعة المرفوعة اعني لا على الاصل اعني ان وحمل ما على ان يكون
 من حكاية انوار التثنية للفاضل العصام وقول الرخصة الجوهريون اقوي على العمل
 نصب المفعول اوله ثم رفع الفاعل ثانيا لانه عمل على خلاف مقضاه وهو انما
 في العمل واعطى ذلك لما يشاهد في كل ما يشاهد في الفاعل العصام في كل
 التثنية لانه لا يشبه بالمعنى اقبست او لا ما يوسم خواص من عمل
 القصب واما ما يوسم مشترك بين جميع الافعال من عمل المرفوعة ان اولها في التحق
 اي تتركب من الجمل بلا تغيير في الاول وفي الثاني كسبي وكان حرفا
 على الصحيح جملة الخوذة ولان الاصل عدم التركيب للتثنية اي لا نشاء
 اسم الجوهري ما كان الجوهري كان زيد الكمال ومشتقا كان قائم ابا تقدم
 وقال الزجاجة اذا كان مشتقا كان التثنية لانه الجوهري عبارة عن الاسم الجوهري
 تشبيه التثنية بنفسه ايجاب بالتقدير كانك شخص قائم او تقوم فلا حذف

وادفعا القول بان التثنية تعلقها بالتثنية
 بين التثنية والتثنية في الفاعل العصام في كل
 انوار التثنية في الفاعل

لان المرفوعة عين الاسم والتثنية
 عين التثنية

يكون له صانع الوهاب او بانه فاعنه
النسبية

ولكن وبي عند البصريين مفرد وقال الكوفي
الزائد واصل لا كان الكيفية المصورة بكافي
الها في وضوح الهمزة فكلمة لا تفيد ان
بعد ها ليس كاقبلها بل هو معنى الفاعل
نفيا واثباتا وكلمة
وهو ان يكون الموصوف بعضها ما قبله
بحر وراعي او في تعمله بعد ومنهم من دون
ذلك وكقولك ما في القوم دون هذا
هي جرد دون هذا والخلف
بدونه

قال الرضي مائة التي تحته حصول
الشيء سواء كان مع ارتقاب
حصوله او لا يستعمل في المعنى
المرتقب والغير المرتقب وفي
الحال

الموصوف غير الغيبة الى الخطاب والادراك ان بعد التسمية او عا
قال الفاضل العصام ولعل الزجاء قوي والباب ضعيف لان الشخص القائم
ان كان عين الخاطب فلا يصح التشبيه فان كان غيره فلا يصح جعل ضميره وادعاء
الاتياد ينافي ذكر اداة التشبيه ولان موصوف الجملة لا يحذف الا بشرط

غير موجود بينا والمص كان الى الجب وحلم يتعذر لكونه للشك متابعة للجمهور
او حمله على التوضيح ولكن ايضا مفرد عند البصريين لا امر به ولا استدراك اي السامع وفي
لرفع توهم بتولد من الكلام المتقدم دفعا شيرا بالاكستناء ومن ثم قد رفع تولد
اداة الاستثناء في المنقطع بل كن فان قلت جاء في زيد فكذلك توهم ان عرا ايضا جملها
لما بينهما في الالف فرفعت ذلك التوهم بتولد كمن عرا ليريح عن ذكره الرضي وفيه
استدراك الشيء الشيء حاول ادراكه بغيره ان كمن الدلالة على استدراك الكلام
وطلبة ادراكه فاقادته في الافادة حيث ادم الكلام السابق فيضف لطلب افادة

بما بعده وخرجه الفاضل العصام وخرجه الفاضل الهندي بطلب ذلك السامع بدفع
ان يتوهم ورد ما في الفاضل العصام بان استدراكه وهو التشكيل هو من بطل ادراك
ما فاده لان بطل ادراكه غير ما فاده وبقي يقع بين كلامين متغايرين نفيا
مع حفظ عز زيد وخرجه كمن عرا غائب او لفظا ايضا كمن زيد كمن عرا ليريح

وليت هو للشيء اي لانتائه وهو بطل لا لظهوره فاداه ما فيه عسر في ذلك الخبر
كلية التشبيه يعوض ما في المعنى الغير المرجح كقول منقطع الزجاء ليت اي لا
فانح به وقل هو للتشبيه اي لانتائه هو ارتقاب شيء لا وثن في حصوله في ذلك
الظن وهو ارتقاب محجوب كذا لا غير لعلك تعطينا والاكتفاء وهو ارتقاب مذكور

كوكبه

كذلك غير الموصوف ان كمن قال الرضي وخرجه الفاضل العصام وخرجه الفاضل الهندي بطلب
حيث لو تقرر في الثاني بناء على ما قبل هو محقق بان ارتقاب المحجوب كمن عرا محجوب
صاحب الكس ان حيث قال وقل لشرحي والاكتفاء في التحقق لعلك ادوات

التفتت انك في شرح الكس ان هذا قد يكون من الحكم وقد يكون من الخياط
وقد يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال التمسد قال الرضي ان لعل ادوات
في كلام سلام الفاضل يكون الوجها على فليبين عند سيبويه وهو الخي لان الاصل
في الكلمة ان لا يخرج عن معناها بالكلية وقال صاحب الكس ان لعل الواد

في القرآن قد يكون للاطلاع به وسنه عا حاصلة ما ذكره العلامة الثاني للتحقق
انها الاطلاع في هذا التحقيق والتعريف عن التحقيق بطريق الاطلاع على اليد
ان لا يطلع على الاطلاع الكرماء او ليكن على ان كلام الفاضل اوليته

الجلدي على ان لا يتكلم على العبارة وقد قيل ان التحقيق كان ورده الرضي
منقوض لقوله تعالى هو يتذكر او يحسن فان فرغ من ذكره وجب ان يذكره
العصام بان المتعذر احد الامرين وحيث ان حشيه وان لم يذكر ثم ان العلامة
التفتت اني قال لما كان ما بعد لعل الاطلاع في قطع الصوت وما قبلها مما ينافي
ان يعمل بذلك حيث يكون ما بعدهما غير العرف لما قبلها من ان الدليل على
وجاهته من انه الوحي ان لعل قد يكون بمعنى كمن عرا محجوب كمن عرا محجوب
فيهما الترخي كوا كان اطلعا مثل علمك تفان او لا مثل علمك شروك وعلمك
تفتون وتره ما في معنى صاحب الكس ان بان حمله على اللفظ اقصر في بيان
معناها التحقيق على الترخي والاكتفاء وبان عدم صلاحها لخرجه من العلية ولتر فيه

سواء لانه يستعمل على علامه الاول وهو
قطب الدين الشيرازي سماع
كلامه تفاد على التشكيل و
الادبام لانه تفاد شعار عن الشك

على التشكيل بل على
على التشكيل بل على

ما وقع عليه الاتفاق الذي انك تقول دخلت على المهدي في اعمدته فاذن لما في
 اشرته ولا يصح العمل وقال الرضا القائل بالعليل قطرب وابو عمرو ورواه ابي اسحق
 بقوله نعم وما يدريك لعل الساعة قرب اذ لا معز في القليل واجل بعد الفاضل
 العصام بان يصح عمله على العبد في النظر في المعنى اي شيء يجعلك داريا جالما فيحصل
 اتمامه في نظر فيكون فائدة هذه الدار في حصول القرب عندك فافهم وقيل في
 الاستمرام خول زيد قائم يعني به زيد قائم ولا يتقدم معلوما اي هذا هو خولها
 لئلا يبطل المصدر في غير ان واما في هذا فلا في حصول كان المصدرية ودرجتها
 صلها وشي من اجزاء الصلة لا يتقدم على الموصول كونها كمالا لا في قول الضعيف في قول
 ما يشابهه وهذا غير ملائم لما ذكره الرضا والفاضل العصام في وجه العرفان فافهم وانها
 صدر الكلام وجوب اي الكلام الذي دخلت في عليه مقصورا لان مكانه زيد قائم او
 كمال زيدان عز قائم يعلم من اول الوهلة انه من اي قسم اما الكلام تأكيد
 ام تشبيه ام غيرهما واما في الفاضل العصام وجد وجوب صدره ان ان الجمل
 في المالك فاعلم ان هذا لا في اعراف تحقيق فزيد قائم بمنزلة تحقق قيام زيد في الكلام
 لا يتقدم على الفعل فينظر فيه غير ان المفتوح وما لم ينفذ هذا الاستثناء قطعا وجوب
 عدم المصدر الذي هو المقصود افاده بقوله فلا تقع في المصدر اي صدر الكلام اصلا
 لا بالنظر في مدلوله الا انه خرج عن الكلامية وصار في حكم المصدر ولا بالنظر في كلام
 جعلت مع جزمه منه كماله مثل عندك قائم لا ليس كما بالكلية لا مكانه ان يكون
 عن الفتح لخصاؤها وجوانها لعل عن الا ان المصدر موضع الكو والذكر
 بعدها يجوز ان يكون خرا اضرافا جزمها وتلقاها في الحروف المذكورة ما الكافة

وقيل القائل ان لا يفتش عليه
 القائل شارح الاول وغيره

فلما

على انما كان ما لا يفتش
 ان يفتش في قوله صلى
 الله عليه وسلم

فلما اي يبطل علمها وتدخل في الافعال ولا تختص باسماء كما تختص بالانها
 انما يلزم كون مدلولها صلي للمعنى نحو انما ضرب زيد ونحو انما يضارب
 فان المسورة لا تغير معنى الجمل الا المخرج بل تؤكد وان المفتوحة مع جملتها اي
 اسمها وخبرها والتسمية بها باعتبار كون قال الفاضل العصام والاضافة ليست
 لادنى ملازمة بل حقيقة عينية في حكم المصدر فيؤخذ من خبرها مصدر مضاف
 الى الاسم اما في الخبر المشتق فظنوا عجب ان زيد قائم اي قيامه واما في المضاف
 الياء المصدرية نحو عجب ان زيد قائم اي انك اذ اذخر في قال الفاضل العصام بهذا
 ليس بوفى فانه قد لا يمكن الاخذ من الخبر بل يؤخذ من صفة مصدر ان يضاف
 احدها الى الآخر وهو الا كماله في قوله تعالى انك بانهم قوم لا يعرفون اي بانها
 فقامتهم وقد يؤخذ من اجزائه مصدر مضاف الى المضاف الا كماله مثل بلغني
 ان زيد ان قطعه بشرك اي شريكه اي انك قد عرفت انك اياد وقد يؤخذ من خبره
 مصدر كماله بل بلغني ان زيد الوفاة اي قيامه اي من اجل عدم
 تغيره فيكون تغيره في قوله وجوب المصدر في الموضع الاول والماجي المند لو افاد في الموضع
 قوله والفتح في موضع المند في كماله ان اي ملة تها هذا خبره موقع الامر وهو المند
 كما تقرر في محله قاله الفاضل العصام في لا ابتداء اي حال كونه ابتداء الكلام ولو
 تقديره ان يكون استينافا في قوله نعم ولا يخرج من قولهم ان الغرة لله جميعا
 وجه الكثرة نحو ان زيد قائم ووجوب القسم لا من جملة مستقلة لا محالة
 خلا للكونين والبراز الذي من خبرها الام قائم يجوزون الفتح فيجوز ان
 بالمند ويستبعد الرضا بان لا يقع المند في المخرج جوبا القسم فكيف يقول

فلا يخرج عن كونها جملة فان قلت ان زيد
 قائم اخذت ما اخذت بقوله لا زيد قائم مع زيادة
 التأكيد جامع

انما انما انما الفاضل العصام في وجه العرفان فافهم وانها
 والى ان المند في كماله ان اي ملة تها هذا خبره موقع الامر وهو المند
 اي في موضع ليقض المند

عن وانما زيد قائم في الصلاة لانها لا تكون الا جملة كما يسمى نحو قوله تعالى واتيناك من
ما ان ما تحسبوا العصبية في الجرح من الموعين لانها الوقت لا يصح الجرح خلاف
الجرح الموعين فانها تنفتح في نحو ما مكية لان قائم كما تنفتح في العالم انما هو زيد
ان قائم وزيد في جملة دخلت في اخرها اي ان لام الابتداء لانها التاكيد مضمون الجملة
كما لا يكون فيكون موضع الجملة وفيما لا يدخل في اخرها لانها تنفتح كما يسمى نحو قلت
ان زيد قائم وحال كونها بعد القول العري عن الظن لان تعلق القول بجملة انما
هو كناية فلا يتصرف في مضمونها مع انما مفعول لان مفعولها انما يسمى باعتبار
لفظها فهي بالقياس للمعنا بها باقية عن الالف لانها لا تدخل في قوله مفعول لان مفعولها
انما يسمى باعتبار معناها وانما قال العري عن الظن ان اوله يعرض لكان في حكم الفعل
القول بفتح بعده نحو قوله قل ان الله واحد وبعد حتى الابتداء نسبة اي التي يتبعها
بها الكلام قيد بها لان العاطفة انما تكون لعطف المزدع المفرد والي انما تدخل في الالف
حقيقة او حكمي فتفتح بعدها نحو قوله ذلك حتى ان زيد يقول وجعل الامر هكذا
وبعد حرف التصديق مثل نعم وبل وغيرها نحو نعم ان زيد قائم لمن قال قائم
او زيد قائم وبعد حرف الافتتاح اي حرف يتبعها الكلام ويجوز ان يكون ما وقد
يعلق خبره بها ما ويصا وقد يحذف الالف في الاصول الثلث ذكره الفاضل
العصام فيكون الجمع بلا حطة فوضعها والالف الظاهرة في الافتتاح نحو لان زيد
قائم وبعد والالف نحو قوله تعالى وان فرقا من المؤمنين كما هو لوجوب
كون ما بعده من الحروف جملة وفتحت اي حال كونها فاعلة مع جملة والتاينة
اماد اخلت في كونها في حكم الالف في اصطلاح الغير كما نرى في الفاضل العصام او

الذي هو معنى العلق

عن وانما زيد قائم في الصلاة
عن وانما زيد قائم في الصلاة

او في المفعول في الظن لانها لا تكون الا جملة كما يسمى نحو قوله تعالى واتيناك من
قائم اي قيامه ومبتدأ عندي انك قائم ومضاف اليها نحو اجلس حيث
ان زيد اجلس لوجوب كون كل ما مفعول او مضاف اليه حيث وان كان جرحا
لفظا لكن مفعول معنى فاذا دخل ان تنفتح لانه حال كونها بعد لو قد قرأ
بسطا لانها اي ما بعدها فاعل مجزوف لا مبتدأ كما يجوز في الكون بناء
على نحو يزهد دخول حرف الشرط على الاسم نحو لو انك قائم لكان كذا كذا
في الجاهي والصواب في الجملة لوجوب كون جرحها فعلا لو مشتقا لكون
كالعوض عن المجرز واما لو جامدا فلا يجوز لتعذر قيامه كذا والامتنان و
غيره في بحث حرف الشرط والجواب بان الجرح في الحقيقة جرح مجزوف وقائم صفة
ليس جوابا لانها مع كونها تكون يرد عليها او وضع الفعل موضع ليس بتعذر
اذ الجرح في الحقيقة هو اصفة لا الوصف للحصول الفائدة بالالف كالاخى لولا
ثبت قيامك وبعد لولا الاستعانة والتعميم للتحسين لا يساعده قوله لانه
اي ما بعدها مبتدأ فاعل كذا الكافي والفاء اي لولا وجد ذهابك فان ما
بعدها فاعل لا مبتدأ للزوم الفعل نحو لولا انك ذاهب لكان كذا اي لولا ذهابك
موجود وبعد ما المصدرية التوقيفية بدلالة ما على الوقت واحصاها بالانابة
عن صرح به في الخبر ووضعه الفاضل العصام فتكون طرفا ولا احتياج الاكلام مستقر
لغيره لانها اي ما بعدها فاعل لا اختصاص ما المصدرية توقيفية اولها ولذا
اظهر انما قيلت بها اقولا لانها المولم يرد بها التوقيت لم يجز الا ايرادها في المصدرية
بان كالاخى بالفعل انما او تعديرا عند كسويه ونعم الاسم ايضا نحو غيره

عن وانما زيد قائم في الصلاة

وان كان قليلا نحو بقول الدنيا ما الدنيا باقية قال الرض وهو الحق نحو اجلس
ما ان زيدا قائم اي ما ثبت له زيدا قائم هذا على وفق ما قال الرض ان صلته ما مضى
ثبت او منفي بله بالواو المعنى على الاستقبال في الاعراب بمفردة ثبوت فيام زيد
اشارة الى الوقتية ما ومصدرها وبود حرف الجر نحو عجب من انك قائم للزوم كون
ما بعد بها مفعولا وبعد حرف العاطفة للفرق بين ابيان الواقع لا ان يكون الا
لعطف المفعول يصرح به العلامة التفسيرية في الطول ومولانا السيد عبد الله في
شرح البلاغة مع الاشارة الى وجه الفتح بعد ما واخر من عن العاطفة للجماع على ما
يقع في كلام التفسير في عطف وكلام العلامة المذكور قبل التفسير المذكور
والتي هي على ما قيل هو الاول لان شرط العطف نحو الذي ذكر في محله لا يتحقق في الاول
على الاول ثم الثاني كان ما بعدهما اي يجوز في الامران فافهم نحو عرفت امورك
حتى انك صالح وبعد من ومنه الا من لدخول الحرفين في حرف الجر لانهما يكونان
مبتدئين وان مع جملة اخبر عنها بتقديرين من مضاف ليصح لخل و
المضاف اليه لا يكون الا مفعولا فاقبل نحو ما رايته من ذلك قائم وحيث
جاز التقدير ان اي تقدير يكونان مع جملة اجملة وتقدير يكونان مع جملة اجملة
والمراد بالان ما يجمع في وجه الطرفين لان الخواص في الفاعل ذكره الفاعل
العصام جاز الامران اي لكسرة الفتح كان الخ وقت بعد فاعلم ان الاول
فان جاز معطوف به تقدير على تقدير التقديرين وهو حيث
الفاصل مخوف من يكونه فاني اكره ما اذا اني اكره فان كسرت وهو لا يجوز
فالفتح فان اكره ما عرفت ان الكسرة لا تغير وان فتح فالفتح فاكراي آية
نايت فان مع جملة ابتداء هي في الجمل على وفق ما ذكره الرض وقال الفاضل العصام

وهو كذا في قولنا ما الدنيا باقية
والقولين

فيه ان تقديم الخبر واجب فالفتح فاقبل انك اكره اني آية ثم قال وهو ما بحث في بيان
تقديم الخبر لما وجب لدفع الالتباس بين الكسرة والفتحة فيبقى ان يجوز
حذف لان الغرض من التقديم وهو دفع الالتباس بثبوت وجود الفاعل
الجامع كون التقديم في آية اني اكره فيكون المحذوف مبتداء غير عريضة ووجه
الفاصل العصام بان يستلزم الحذف قبل الحاجة وان لم يرد بعد الفاء الجزائية
اي ان الجر ان لان جعل الشيء جزا فيفيد كونه جزا فلو يقال ضربتني فجزا في
ضربتك بل يقال ان ضربتني ضربتك وتحقق الكسرة بحذف النون التكرية
مع حركتها التثنية والتثنية وكثرة الاستعمال فيلزم اللفاء عند كسوبة وسائر
الحاجة لان اللام للفرق بين الكسرة المحذوفة وبين ان تنافي ولا التباس
حيث الاعمال ومطلقا عند ابن ابي ابي لان الفرق بالعل لا يحصل في التقديم
والحق واما في اللفظة فلا طراد اللام عند عدم ونبذة مفيدة عن ما مر
التق كان زيدا فيقول واقضاه القام الايقان بقوله عند المدح وان ما لك
كانت كرام المعارف وتنسج عند وجودها صرح به الفاضل العصام ثم ان المراد
بها لام الابتداء اي هو للبتاد ومنه يسيوي والاختصار في غير هذا وقيل
لام اخرى اجليت للفرق لجامعها يفعل غير فعل الابتداء على ما هو من جهة كونه
كما يسمي نحو قولك عينك ان قلت لسلا لعدم التعليق به لا في باب التثنية
كما في المثال الا في فافهم في جها اي لفظا او معناه اي الكسرة المحذوفة ولا يجوز
دخولها على اسمها ولا على ما يسميها كما يجوز قبل التحفيف ويجوز الفاعل اي ابطال
علما او هو الغالب لغوات بعض المشابهة كفتح الاخر كما يجوز اني اكره ما يسميها

ولذلك لم يحدود قولها ابتداء خبر على فعل من افعال البتداء والخبر كالأفعال البتداء
 وافعال القلوب لئلا يخرج بالكلام من اصلها الذي هو الدخول عليها بان تدخل
 ما يقتضيهما والكوفون يعنون ويكي عطف دخولها على اللام بمعنى انما دخلت
 على فعل بناء على جواز الالفاء يلزم ان يكون ذلك الفعل منها لانه لا يدخل على الاسم
 وله تجمل عطفها على الفاء مع الترتيب والظهور لئلا يشعر بلختيار مذنب فيكون
 فاذا ضعيف لان دخولها على غير لندوم او نذوذه كالمعروف كذا في الامتحان
 خو قوله تعالى وان كانت كبيرة وان نطقت لمن الكاذبين وجوز دخول
 اللام على خبر الناقصة الداخل عليها المكونة المحقة كذا في التفسير لان الخبر
 ان كان له النظم لانه الكوفة معنى او معنى ان كان زيد قائما ان زيد قائما
 به لانه ما من في شرح وكذا المفعول الثاني للبتداء ولذا لم يعلق هو بدخولها
 عليه ولانها تعلق لو دخلت على اول مفعولي ولما دخل بها على الثانية ما نصب
 اولها لعدم المنع لزم ان ينصب الثاني ايضا لاقتناع الاقتصار كذا في الترتيب
 وتخفف الفتحة فتعمل اي للفتحة المحقة بضمير شان مقدد وجوب الالف
 اقوي مشابهة من المكنى العامة جواز اوله يوجد علم في ظاهر فتدنى
 مقدد وجوب بالالف ترجيح الاضعف ويلزم ان يكون قبلها فعل من
 افعال التحقيق حقيقة كالعلم والتبيين او كما كان الظن يعني انما كان قبلها فعل
 يلزم ان يكون ذلك الفعل من افعال المدح مثل قوله تعالى واخرجواهم من الدار
 رب العالمين وملائتي من قوله تعالى وان عيسى ان يكون وغير ذلك ولا يحتاج
 في الدفع الى تعسف حمل اللزوم على الغلبة وجه اللزوم للتأني في التحقيق وهي

ولا ينافي ما مر من جواز الالف
 مرسلة

وان لم تقتضيه بل الاولوية الجازمة التزم رعايتها بشرط ان لا تستقر انما كان
 قبلها الظن غملا المحقة باعتبار جري التحقيق وسبب دلالة الوقوع
 والناصب باعتبار عدم عدم التيقن خو علم ان زيد قائم اي انه قد دخل
 لم يجوز دخولها على الفعل مطلقا من افعال البتداء او لا مقتضى الا لا شرط او
 دعاء او لا يجوز كون مقتضى الشأن للفتحة محقة مطلقا كما يجوز
 كونه سمية ولزوم كونه سمية انما هو لانه يدخل عليه من التوابع وانما اذا
 دخل فتجوز كونه فعلية كما صرح به الرضي فليس من الدخول في الفتحة بعينه في
 المكسوة فافهم ويلزم ارجاع الفعل للترتيب غير الشرط والدعاء اي مع دخولها على
 وقبلها افعال التحقيق بقرينة الاستدلال بحرف النفي لا وما ولد ولها وان نحو
 علم ان لا تقوم بالرفع اي انه ثبتت ان ما تقوم وقوله تعالى احسب
 بقدر وقوله تعالى احسب ليريح وظنت ان ما تقوم وعلم ان ان تقوم او ليس
 فتقول علم ان يكون او سوف تقوم وعلم فعل المرفوع ان كونه ياتي كل ما قد
 لقد نحو علم ان قد يقوم يكون كل من كالعوض عن المحذوفة والفرق بينا وبين
 الناصب فان هذه الحروف لا تقع بينا وبين فعلها لانهما معا يتناول المصدر والفعل
 بما ينافيه الابدان والفتحة الضعفة لا تقوي على العمل بالفصل الا انهما ما كنتم قدودا
 تدخل في مواضع لا يدخلها الضمائر اخذت بلا ما لا فلا يحصل الفرق بما لا بالفتحة
 ما بعد هذا ان كان منصوبا لفظا فالناصب والالف المحقة او بالفتح فانه ان
 في ان الالف هي من تركها في قوله تعالى احسب ليريح على نصب الجميع غير ممكن بذكره لانه
 في الاستقبال والناصب والالف المحقة ويمكن ان يكون الفارق في مكان قبلها من
 فعل التحقيق مع انضمام الفصل اليه فانه وان جاز لك المخرج من كونه خلا

وقال الفاعل انما فعل التحقيق
 فاعلم ان الفعل المصدر المكون
 من الفعل والناصب
 فاعلم ان الفعل المكون
 من الفعل والناصب
 فاعلم ان الفعل المكون
 من الفعل والناصب

ما بعد هذا ان كان منصوبا لفظا فالناصب والالف المحقة او بالفتح فانه ان
 في ان الالف هي من تركها في قوله تعالى احسب ليريح على نصب الجميع غير ممكن بذكره لانه
 في الاستقبال والناصب والالف المحقة ويمكن ان يكون الفارق في مكان قبلها من
 فعل التحقيق مع انضمام الفصل اليه فانه وان جاز لك المخرج من كونه خلا

المشايخ

و هو
 في عهد الخليفة
 لغرض الاعتراف
 مناد فيه ان
 الخليفة هو
 مناد فيه ان
 الخليفة هو

الشيخ السيد محمد

وقال بعض العالمين **عجبا بعد هذا القول** لا يزال
أقول قد لا يفعل ولا يشبه ولا يغفأ بما ورد بان
وأقول فغفأ يوجب أن لا كان العالم سابقا على خلقه
فوق العالم
بالخلق
فأجاب
فأجاب

عشر المجمع على الفصل بغير ترتيب
آخره

جو از ان يكون الاستغناء غير تام

اما في هذا الوجه الانتفاض في واما
في هذا الوجه في قوله في واما

کتابخانه کتبه خانی

باز یکم تحقیق ما قبل از این است
که ما بعد از
او را نیز علم ما را از
سبب

فوقه كملنا سواعدا فاكرك في بدل وقيل ناكرك في الصورتين وقيل كركبها

ان يجوز ان تقع فسخ على شيء بالية وقيل بل من اريد به هذا العمل جعل المزارع
 مصدره وقد يقع عليه ما يقال كما يحضر بالرفع ففعل ما كانه وقيل مصدره و
 كجارية والمفعول منه ولا يتقدم معمول معموله عليه اذ كذا الفاضل العصام و
 اجاره الكسائي على ما في الرضوخ واذن عند كسويه والمروي عن الخليل تقدير ان يكون
 وكثيرا بالنون مطلقا ليس على ما نقل عن المازني انه لا يصح الوقوف عليه بالالف كونها
 حرفا لان وهو الحذف عند الصنفين وما نقل عن الفراء انه قال ان الف غير ما في كذا
 بالنون لثلاث سبب اذ الترانة واذ اعلمنا فاكتمر بالالف اذ العمل غير ما عن ابن
 علي ما نقل عن البراء انه يجوز الوقوف عليه بالالف والنون اخرها عن ابن عباس ما في كذا
 لطول جزمها ولا شرط علمه بشرطه بخلاف في هي الشرط والجزء الفاعل من اذن
 اكرمك لمن قال انك من جزمه فعل كما انه جواب لقوله وطرعه وجوبه وجوزا
 مراد به الامكان العام ان يكون فعل المدخول عليه مستقبلا للاحال اذ الفاعل اذن
 مفعول الشرط والجزء والاصل العاقل فيها الاستقبال واذن عامل ضمني فلا يعمل الا على
 حال اخلت اقول في هذا بالغالب انه قد يخرج عن الشرط لقوله تعالى فاعلم اننا وانما
 الضالين وقد يكونان في الامر كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته ففطره ففعله من قال
 لكونه اجوابا وجزاء وهو الاصح ان الفاعل الاستقبال غير معتد اصلا او لانه على ما
 قبله اي قوله غير متعلق بما قبله ليس المعاني الضعيف وان لا يفصل بينه وبين معموله
 بغير القسم والرداء والنداء ليس من الضعيف ولما بها خذون وانته اوردوا
 يازيد اكرمك فلا كثرة وورع ولا صريح هذا اخوانه وان اريد به الى او اعتمد فعله
 على ما قبله اعتمادا لانه لا يكون جزاء او جواب القسم او جزاء شرطه فلا فائده
 بقرينة المنار **مسألة**

عند كسويه ان يكون اجازة او فسخا
 وان كان في كذا
 وان كان في كذا

حرم الاستمرار في هذه الثلثة او فصل فيها ذكر لم يزل اما على الاول
 فلم يرد كونه على ذلك الا غلب وقد مر ان شاعرا لا فيه واما على الثاني فلضعفه
 مغلوبة بوقوعه بين المتصلين ولان المعتمد على ما قبله سابق عليه حتى او هو
 لضعفه لا يعمل في السابق ولو قلنا فيعلم منه عدم عمله في السابق فضعفه لا يرد
 فلا يرد اعترض الفاضل العصام بان ما ذكره ينقض بحكمك اذن فان لم
 يعزم اجتماع الشرط فيه واما على الثالث فلضعفه وجوبه لما في كذا
 اظنك كذا لم نقل هذا القول مثال لما اريد به الى وخوانا اذن اكرمك بالرفع
 لمن قال خيبتك مثال لما اعتمد ونحوه اذن اكرمك بالرفع قال الفاضل العصام
 ونحوه ثابته اذن اكرمك بالجر ونحوه اذن اكرمك بالرفع قال الفاضل العصام
 وقد يكون مما يجعل ما بعد اذن جزاء في كلام الجيب به مثل اذن اكرمك بالجر
 فانه جزمي لا يرد في كلامه وبين ان جزاءه لانه واما اذا اعتمد اعتمادا ناقضا
 كما اذا وقع بعد الفاء او الواو ونحوه ثابته اذن اكرمك بالجر او اذن اكرمك بالجر
 اعلم ان بناء على ضعف الاعتماد واستقلال المعطوف لا نجمله والفاو هاء بناء على
 وجود الاعتماد في الجملة وضعف العامل والاصل ان الاعتماد اذا نقص جزمه
 العمل لا يجوز ويجوز انما ان قد حقه حاصلة او حال كونه مضمونا بين
 التواصب يجوز الاضمارا مرة اصل هذا النوع في نصب المضارع باني بان المضمون
 ان يكون بعد الفاء السببية لانه يعود عن الرفع الى النصب ليرى من اقل الامران قصد
 تحويله من العطف الى السببية لان تغير اللفظ يدل على تغير المعنى وان يكون قبله ما يمنع
 عن احتمال كونها عطف فلا يرد هو الاشياء كذا في الاصل واعرفه لثلاث اشارة

لان العطف لا يرتبط بالاعطف على
 كالبدلية
 ولان النصب بان من اول لا يصح عطفه على
 للجر انما يتبع
 اي ما يقصد به يكون ما قبله
 انما ظاهر الالاء يجوز عطف اخبار على
 الاشياء بطريق عطف الفقه على الفقه
 كذا خلاف
 الظاهر
 مسه

الى هذين الشرطين ويؤلفا امر غور في فكرتك اي ليكن منك شيئا فاكروا مني
 رعاية تكون الفاء عاطفة والاصل هذا هو الشرط وبقول الرضا التقدير في
 فاكروا اي ثابت جازم وجوبا لان ما بعد الفاء جوب وهو لا يكون الا جملة و
 الفاء السببية لا يكون لعطف الفاعل على الفاعل بل لعطف الجملة مع فاعلها و
 الحذف لان الفعل التزم في حذفه ان الذي يسببها ليس له ابتداء له فظهر فيه
 معنى الابتداء حتى الظهور فلو امر من الخبر لان كذا اجزى العقل واما قوله ثم سمع
 بالمعدي خبره ان تره فساد هذا وكان الخبر وحكمه يكون في تقدير الفاعل عندهم
 نظر الا ان لان معنى قولنا زرع فاكروا ان ترين انك كرمك كالاجني وقال القائل
 العضا اعلم ان النصب بعد الفاء في غير النفي ينجز بعد طواف الفاء فتقول زرع فاكروا
 زرع فاكروا بالجر ولا يعطف الجر على النصب بعد الفاء خوفا صدق واكن او
 نهي نحو لا تشتم فاضربك اي لا يكره منك شتم ففرب فيه ويندرج فيها الذي هو
 الامر اغفر لي فافور لا تؤخذ في فاكروا والحق الكائي بالامر الدعاء على اللفظ
 الجرم غير انه لا يدخل الجنة واما فعل معنى الامر فاعلمك زيدا فاكروا والامر
 القدر نحو لا تتركه فاقب وواقعة ابن جابر مثل نزال لانه حكم الامر في الاطراف
 ولا يرضى به الجرم ولا يحى او نفي وهو في حكم الانشاء في مستعاضه جوابا عما ثابها
 فتدبر اي ما يكون مثل اتيان فتدبر وبلحى به ما جري مجراه نحو قل اني نبي
 ولولا التخفيف لاستلزم مني فعل نحو لا اترك عليك فيكون معه نذير او تمن
 نحو ليت ما لا يقع اي ليت ما لا يثبت ما لا فافق من بالصبغ او عرض نحو لا تترك
 بنا فقصي اي لا يكون منك نزل فاصابة خبره او استغرام نحو بل عندك ما

في قوله فاكروا اي ثابت جازم وجوبا لان ما بعد الفاء جوب وهو لا يكون الا جملة و
 الفاء السببية لا يكون لعطف الفاعل على الفاعل بل لعطف الجملة مع فاعلها و
 الحذف لان الفعل التزم في حذفه ان الذي يسببها ليس له ابتداء له فظهر فيه
 معنى الابتداء حتى الظهور فلو امر من الخبر لان كذا اجزى العقل واما قوله ثم سمع

الذي هو نفي ولا يرضى به الجرم ولا يحى او نفي وهو في حكم الانشاء في مستعاضه جوابا عما ثابها

فاشر

فاشر اي لا يكون منك شيئا فاكروا مني ولما كان مقصوده بيان عامله ان مقصود
 لا ضبط الموضوع التي يضر فيها ان كثر في الغنيل بالامر الذي هو اصل الانشاء و
 اشرفه لم يستوف امثلة تلك الوضع على ما هو ذا في هذه الرسالة وبالجملة من حشر
 كلمة اربعة من حرف جزم فعلا واحدا ويظهر ان ما هو النفي للام بعد فعلها
 المتعار الى كمن الثانية لا تنفرد ازمة الامور من وقت الانشاء الى وقت الحكم
 ولنفي التوقع كذا دون الاولي ولام الامر احراز عن لام الجر والابتداء ولا انهي بها
 للطلب اي طلب الفعل وتكره لفظه او حضورا واستواء فيدخل في كلام الدعاء والالتماس
 ولا هو وانما كل من الجرم لثابت بان في الاحتياط للفعل وفي قلبه من دخوله
 واحد من الجرم لفظا وتقدير فاعلم ان كانا مضارعين وان ما حيين في جمل
 وان احدهما ما اضاف لآخر لفظا الا في احدهما استمر في الجازمة اي الجرم على ما في
 القاموس فالعنى كمن تقف الجراء فالاضافة كخاضع او اداة الى النظم فابنوا تعقيب
 الجاء في الشرط والفاضل العصا هو الذي في الشرط سمي بالشرط لانه شرط تحقق الثاني و
 الجاء مجاز بطريق التسمية حيث انه يستعمل في الاول ابتداء الجراء على الفعل فان لا تقصا
 اياها وجعلها كشيء واحد المنصين طول في الكلام اعمل الجرم تخفيا وكذا العشرة
 الباقية النظم ما معنى ان لما ستر الياه في الابهام وجعل لا يجرى به بلا ما هو في كنه
 عن الاضافة لتقريبه من حيث ان الشرطية المحتملة للوجود والعدم في الابهام و
 جرس تقريبا معا وامن يحزم بما ودية نها وهي ليست بمتحدة بل مزيج من زيادة الامور
 وكذا هو في الابهام بالامر بها بطريق الادراك وان كل من هذه الثلاثة لكان وانما
 قال السيرة ما علمت احدا من النفاة اثبتة الا سيبيد واصحابه ويظهر عنده خبر

اما ان قالوا فان قلت والافعال فلا تميزا بين
 معنى الاخبار والاشياء كما ان ان تعقيب المحذور
 انما هو ان لا يضاف تنكير المضاق او نحو
 توكيد الشيء بعد الوصف والبيان بتاويل ذلك
 على انهم استعانوا بجاز على قوله
 لان الاضافة للعالي
 الوصف المشهور بعينه في يجوزون
 في الاضافة الام
 الامر لان اللفظ لا يميز
 جنس الاعين المشي
 مستأفقط

فمنه السبعين سنة التي طالت الموضوع
للأسماء كذا في النسخة
والعلم في هذا
نوع غوم
أيضا
مهم

فقد قصد آفاقها ولولم يقصد بحسب الزمعة الطارعة
الواقعة بعده وهو ما كنت أخوفه من فديته من
لذلك وشيأ يرتب فيمن طرأ من دعا ووليا وانما
او حال مثل قوله لا تغدر بهم فهو ضمير يلو
اي لاعبي او استضافا وقطع عما
قبله في غير مدح
الامير
محمّد
مع بناء على معنى السببية نحو قوله
ولا يؤذ لهم فيقدر من

أولا يجوز في البيع المسمى بأن
البيع في ذاته غير مكروه وإن لم
يكن مسمى بغيره وهو في كل
بعضه مكروه

ف

[illegible]

سافرنا النافذة وافعلوا النكاح
وهماء الافعال

الانفاس النسبة الارتفاع ماء
ان الفعرا تاما منه

على تقدير كونها بالخصوص والاشارة

هذا في تقدير كونها بالعموم لا في تقدير كونها بالخصوص والاشارة

ولو لم يكن لان تقدم التسمية على الاشارة

الفاعل فافهم وهو اي المخصوص بمشاده وما قبله من مقدمه ما عليه فخره وفيه هو مثلا
مثنان على اقل من هو فخره هذا يكون جمليين وعمل الاشارة على نحو الرضوخ الى مثالها
لان الفاعل فيه مفعول باللام وذكر بعده مفعول مطابق لافعاله ونوعه لا ما اجر
الذين مثالها لان مفعول اليه بلا واسطة والمخصوص مطابق لافعاله الشبهة ومثال الضان
اليه انما هو في غلام الرضوخ الى الفاعل باللام اما باعتبار العدمية او الاشارة مدخولا
على التسمية ووجه الصواب لا يتبين في المضمير الذي هو مفعول في غلامه في الشيء واجب
عنه بعض الكبرياء وان كان كذلك الا انه مع غيره لان في حكم اللام فيكون رابطا
قال الفاضل العصام الرباط انما يكون الفاعل على المخصوص ونوعه جلد زيد مثالها
الفاعل مضمير اشارة المخصوص مطابق لافعاله وهذا الضمير لا يكون الا مفعولا مذكرا
ولو كان التسمية على خلافها المخصوص كما في المثال لان الابهام في الفاعل المذكور قائم على
على العدم والثالث وابهام الفاعل مقصود اليه وقد حذف المخصوص او العلم بالترتبة
كقوله تعالى انا وجدناه صابرا نعم العبد اي ايتوب عليه عم بقرينة ان الكلام قد ذكر عم
وقد تقدم اي المخصوص على الفاعل بناء على ان الاشارة التسمية والتقديم وتأخره في الاعمال
بغيره البيان والتفسير وهذا هو الذي يكونه بمشاده كما لا يخفى ولا اختاره المصنف خوفا من زياد
نحو الجاروسا اعطى على انما هو مفعول بالفتح مفعول الفاعل بالضم فصار قاضيا عن معنى
ييسر فصار جامدا هو من ييسر في اداة اللزوم والشرائط والاحكام مثل قوله ساء مثلا
القوم الذين كانوا يسيرون فيهم وحينئذ يقال جبت كظرف اي صار جيبا الحائض للمدح ففاعل

وفي خبرهم كما في خبر رطل ومثله في خبره
والقوم مخصص باللام كقوله عارضه مضاف
اي ساء مثلا مثل القوم المذكورين في خبره
تجانب الفاعل والمخصص كما هو
الشرط لكون المخصص كاليمين له واليمين له
لانها انما تجانب المسمى

لان شدة الاشارة جعلها كالمادة واحدة وغلب الفعل المتقدم على المبدأ وازال التسمية ولا يتغير

حينئذ بان يتغير فاعله او فاعله بان يتغير او يجمع او يثبت ليطابق المخصوص الذي هو جوبا
لجوبه في المثال كذا ذكره الصفا في بعض النسخ لان الفاعل المذكور على الابهام الذي هو
المقصود اليه لا له غيره على مفعول يند قصير به الابهام فلا يقال حينئذ الذين ولا
جت اوله الذين ولا جتا هذا جذا في الكواكب كبرية اي جذا او فاعله او الفاعل
بعدية غالبية كمن هو مفعول على ما ذكره الصفا او بعدية مطلقة فلا يجوز تقديمه على
جذا او ساعا على ما ذكره الفاضل العصام واعرب اي مخصص جذا على عرب مخصص
وان رفعه عن الابهام لا على الجوز جذا كما ذكره المبرم وابن السراج ومن واقعه بالتر
ان شدة الاشارة جعلها كالمادة واحدة والغلب على الفعل المتقدم فصار مبتدأ ووجه الرفع
فوت الفرض كما في خبر السابق نحو جذا زيد والفعل المتقدم مفعول لا يتم فيهما في فهم
بغيره وقوعه على الفعل هو مفعول المفعول به الصريح خرج به الفعل الناقص فانه وان كان لا يتم
فهم بدون الجزئية ليس مفعول على الفعل الذي لا يخفى على الترتيب ما يتوقف تفعل
على متعلق لمرتهما في خبره بان يدخل فيه مثل قريب وبعدهما له معنى نسبي لانه لا يتوقف لمرتهما
بانه يضر في مثل قريب وبعدهما له الابهام منسوب اليه مع كونه من اللوازم وان اجماع
عندنا فاضل العصام بان المراد ما يتوقف تفعله على متعلق ما اعتبر في مفعول منسوبة
يقف ذكر متعلق بخصوصه مفهوم مثل ما ذكره في خبره هذه النسبة بل اعتبر في ما يتوقف
متعلقا اجمالا فلا يدخل لان هذا هو الذي هو في الخبر والجماع التبادر واجب فيه وهو
اي المتقدم على ثلاثة اشياء الاول متعلق بالمفعول واحد نحو ضرب زيد نحو او جوز حذف
مفعوله بقرينة لومونوا كقوله تعالى هذا الذي بعث الله رسولا في بغيته وبعده في الامتياز

لان شدة الاشارة جعلها كالمادة واحدة وغلب الفعل المتقدم على المبدأ وازال التسمية ولا يتغير

فيجعل له لازم فلا يحتاج الى قرينة فلا يكون الاكل والشراب
 الثاني متعدي الى مفعولين وهو على ثلاثة اقسام **الاول** منها ما كان مفعولا للثاني
 مبيانا للاولى اي لا يصدق احدهما على الآخر نحو اعطيت زيدا درهما ويجوز حذفها
 معا وحذف احدهما فقط مع قرينة لو متوبا مثل ان زيد عمر درهما فاعطيه وبقينا
 لو متوبا نحو فلان يعطيه وينع **والثاني** منها ما فعل القلب اي افعال مشهورة بهذا
 القلب وهي افعال مطلقة دالة على فعل المراد به القاييم بالغير لا التاثير فان العبد
 مثلا ما كيف او اضاف او افعال لا يتصور فيه التاثير ولو قال على احوال القلوب
 كانه الامتحان لان اظهر قلبه خرج به غيره داخل على البسطة والجر ناصبة
 اي ايها مع انهما بمنزلة اسم واحد في الحقيقة كما يحكي دغوال التخيير على المفعول فيخرج
 الفعل القلب الذي يوجب الواحد كعرف وفهم نحو علمت ورايت ووجدت هذه
 الثالث للعلم وزعم مشترك بين الظن والعلم وظنت وظنت وحسبت هذه
 الثالث للظن وهي على وزن دع تقول برب زيدا مطلقا بمعنى احب زيدا مطلقا
 على وزن اعلم واظرب هو غير متفرق لا يستعمل في الماضي ولا مستقبل ولا يجوز حذف
 مفعولها معا واحدها ببدون قرينة لو متوبا ان هو لا يعلم بهما الواحد فيقول
 المقصود واما لو متوبا فيجوز حذفها معا كقوله تعالى هل يستوي الذين لا يعملون والذين
 لا يعملون وقل بعضهم لا يجوز هذا الحذف ايضا لعدم الفائدة من العلوم ان
 الانسان لا يخفى عن علم وظن ورده المقربان هذا التاثير في الجوان عند ايراد الخبر
 عن مضمون الحقيقة وانه ليس كذلك بل نزل السعدى منزلة اللازم لمصداق
 فيفيد ان نفس العلم باني شيء تعلق بغيره والجهل بغيره فلو تعلق بان العلم

او ضربا بالتاثير في الصورة الى صفة العقل
 مذهب
 او ضربا للصورة الحاصلة في العقل
 مذهب

في جعله المفعول للعلم مشترك على ان قوله لا يخفى الانسان اعلم بغيره من اذ قد يفي
 العلم عنه بغيره من التخيير فيفيد الخبر بالانكسار ومع قرينة كتر حذفها معا عن
 يسير غل اي سيرة صاه فاقول حذف احدهما فقط نحو قوله تعالى ولا يحسن
 الذين يتخولون بالانكسار من فضلهم هو خير لهم على قراءة الفية فان المفعول الاول
 فيه محذوف اي لا يحسن هؤلاء بخلهم هو خير لهم وخوفوا الشاعر كان له يكن بين
 اذا كان بعد تلاف ولكن لا احوال التلافيان فان المفعول الثاني محذوف في ايحسا
 ووجه العلة كونها بمنزلة اسم واحد في المفعولين في الحقيقة مضمون الثاني مضاف الى
 الاول فتقدير علمت زيدا قائما عرفته قيام زيد في حذف احدهما كحذف احدهما بمفعول
 واحد بخلاف حذفهما فانه كحذف لفظ واحد وهو كثير وعدم لزوم كون المفعول
 بشي في حكمين كل واحد من خصائصها جمع حصصه بمعنى الخاصة جواز الالغاء والام
 بعدم الوجوب والامتناع اي باطل علم الاستقلال بمفعولها كلاما مع ضعف التاثير
 اثر بالكونا فليت فلا يقال كونها افعال مع قطع النظر عن قليتها او اتساعها بين مفعولها
 في الجملة بان يصح علمها بغير احوال التوسط او التاخر واخرى بهذا القيد تعالى انوطين
 اسم الفاعل ومفعوله كانت بكرة احب زيدا وبين مفعولان لان زيدا احب قائم وبين
 ومفعولها نحو سوف احب زيدا وبين العاطف والمفعول في جاني زيد وحب
 عمر وبين الفعل ورفعه كضرب احب زيدا فان الالقاء واجبة فيكون الالقاء في ان و
 خاصة اخر على ما يذكره من عدم ثبوتها بالانكسار وقال الفاضل العصامي ان الالقاء
 في القسم الاخير واجب على من يوجب السمع على ما في الشعر بل واخر زيدا ايضا
 على ما فسرنا عن مثل زيد طين قائم غالب او زيد قائم طين غالب لا محالة في الالقاء

في جعله المفعول للعلم مشترك على ان قوله لا يخفى الانسان اعلم بغيره من اذ قد يفي
 العلم عنه بغيره من التخيير فيفيد الخبر بالانكسار ومع قرينة كتر حذفها معا عن
 يسير غل اي سيرة صاه فاقول حذف احدهما فقط نحو قوله تعالى ولا يحسن
 الذين يتخولون بالانكسار من فضلهم هو خير لهم على قراءة الفية فان المفعول الاول
 فيه محذوف اي لا يحسن هؤلاء بخلهم هو خير لهم وخوفوا الشاعر كان له يكن بين
 اذا كان بعد تلاف ولكن لا احوال التلافيان فان المفعول الثاني محذوف في ايحسا
 ووجه العلة كونها بمنزلة اسم واحد في المفعولين في الحقيقة مضمون الثاني مضاف الى
 الاول فتقدير علمت زيدا قائما عرفته قيام زيد في حذف احدهما كحذف احدهما بمفعول
 واحد بخلاف حذفهما فانه كحذف لفظ واحد وهو كثير وعدم لزوم كون المفعول
 بشي في حكمين كل واحد من خصائصها جمع حصصه بمعنى الخاصة جواز الالغاء والام
 بعدم الوجوب والامتناع اي باطل علم الاستقلال بمفعولها كلاما مع ضعف التاثير
 اثر بالكونا فليت فلا يقال كونها افعال مع قطع النظر عن قليتها او اتساعها بين مفعولها
 في الجملة بان يصح علمها بغير احوال التوسط او التاخر واخرى بهذا القيد تعالى انوطين
 اسم الفاعل ومفعوله كانت بكرة احب زيدا وبين مفعولان لان زيدا احب قائم وبين
 ومفعولها نحو سوف احب زيدا وبين العاطف والمفعول في جاني زيد وحب
 عمر وبين الفعل ورفعه كضرب احب زيدا فان الالقاء واجبة فيكون الالقاء في ان و
 خاصة اخر على ما يذكره من عدم ثبوتها بالانكسار وقال الفاضل العصامي ان الالقاء
 في القسم الاخير واجب على من يوجب السمع على ما في الشعر بل واخر زيدا ايضا
 على ما فسرنا عن مثل زيد طين قائم غالب او زيد قائم طين غالب لا محالة في الالقاء

لأن المصدر لا يعمل فيما تقدم نحو زيد علمت منطق لكن الأعمال اولى بنوع تقدم
لفظ ولها قوة تكون الأفعال فيخرج أو تخرج عنها نحو زيد منطق علمت والافتاء
ح اولى لعدم التقدم اللفظي وأساق الفاضل العصام اعلم ان معنى زيد طنت
قائم بعينه بعينه طنت زيد قائما فهو المعنى مطلي بجزئي لكن لم يعمل فيها
لفظ الضعف لما مر وقال الله ان معناه زيد في ظرف قائم في الفعل في معنى الظرف فيه
ان لا يقع في زيد قائم طنت في غلب فانه قال معناه طنت زيد قائما غلب انتهى
ما ذكره الشيخ من التوجيه غير متشبه مثل المثال كما اعترف به نفسه فيكون قائم
بخلاف ما ذكره وقال ان ما ذكره الشيخ من التوجيه هذا المثال لا ينافي توجيهه الآخر
مذكور قبله لا مكان كون معناه زيد قائم في ظرف الغالب فلهذا انشأ الى مكان
التوجيه في الاحد بهما في احد الموضوعين والآخر في الآخر ومنه اي من خصائصها
جوز ان يكون فاعلا ومفعولا ضمير متصل في متعلقين بغيره في كل واحد خطابا و
غية نحو علمت وعلمت على قائم ولا يقال ضربتني بل ضربت نفسي لان الغاية
في غير افعال القلوب غالبة فاذا اتحد زاد والنفس تفرع وتبني على ما عسى ان يفعل عنه
الندرة بخلاف افعال القلوب فان الانساجلا اعلم من حال غيره فالانساجلا فيهما
فلا يحتاج الى زيادة النفس الشيء على كذا في الامتحان وقال بعض الكمال تسمي على العبد والنفس
على الاصل الغالب جبر بالضاف للشعر بالغاية عما ان بخلاف افعال القلوب فان
مفعولها في الحقيقة مضمون الثاني مضاف الى الاول فلا عدول فيما عني الاصل اصلا حتى
تحتاج الى التبيين في وجه التسمي في قوله تعالى في الامتحان ومن اراد التطلع
فليرجع اليه وحمل عدم وفقد في هذا الجواب على وجه عمل التقييد والظفر فانه نظيره

في غير افعال القلوب غالبة فاذا اتحد زاد والنفس تفرع وتبني على ما عسى ان يفعل عنه
الندرة بخلاف افعال القلوب فان الانساجلا اعلم من حال غيره فالانساجلا فيهما
فلا يحتاج الى زيادة النفس الشيء على كذا في الامتحان وقال بعض الكمال تسمي على العبد والنفس

بزيادة النفس
عقبات

عدم

في عدم التأثير في المفعول نحو علمت وفقدت ومنه اي من خصائصها
حصول ان الفتوح على مفعولها في الجملة نحو علمت ان زيد قائم قال الفاضل العصام
وهو كعلمت قيام كمن الثاني قليل والسر فيه ان ما لها وان كان واحد لكن بينهما فرق
بان النسبة التي تعلق بها العلم منفصلة في الاول في حق التصديق وجملة في الثاني
فهي ليست باحق به بالتصور فذلك الافعال مكفية بمفعول واحد على من يسمونه
لانها احب في مفعولها لا تنصب ايضا عند التحقيق لا مفعول واحد وهو مضمون الجملة
واذا وجدت بعينه لا تحتاج الى المفعول الثاني كما لا يخفى ولا يخفى هذا التحقيق على
الاخص قد روي فيها مفعولان انما جعل التقدير على ان زيد قائم حاصله
علمت قيام زيد حاصله **اما التعلق** بكل الاستقام اللاحقة على الجملة او الجزئية الثاني
حرفا او اسما او ظرفا للنسبة اللاحقة ايضا على الجملة او الجزئية الثاني وهو الاول وان ولام
الابتداء او لام القسم وان النسبة اذا دخل في خبرها لام الابتداء انما شرط دخول اللام
اذ لولا لغت فلم يكن تعلقا وجه التعلق بالمذكور انما تقع في صدر الجملة وضما
فتتبع بها صعودها وهذه الافعال تفتق بغيرها في التوفيق بين ما هو وعينه نحو
يندر بالذكر لفظا وحقوق تلك الافعال مع فيهما عامله معنى والعل المفعولي كثير فلا يصح
حقوقه من كذا وجاي ابطال العمل بغير الوجوب لفظا لا معنى لتعلقه وهو ما خفي
من قولهم امرأة معلومة لفقد الزوج لا يري ذلك زوج قائم بمصالحها ولا فاعلة
حتى تنكح فزاد الافعال عند التعلق لا يري عامله في اللفظ لوجوب ابطال العمل اللفظي ولا
ملافاة لوجوب العمل المفعولي حتى يجوز العطف على الجملة في قوله تعالى ان زيد قائم وبكره فاعدا
واشارة الى الفرق بين الالغاء والتعلق من وجهين احدهما ان الالغاء باثره الغلب
على ما عداه

لان مع علمت منطق علمت ان زيد قائم
كذلك عند اتصال الجزئيين

عطف على ما عداه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

وقد جيب والتعليق من وجوب البتة والثاني ان الالغاء ابطال العلة فقط فيقدر
جزءا للتعلق بهذه الافعال افعال القلوب نحو علمت ان زيد عندك ام عمرو اختار هذا المال لانه
اوضح امثلة الاستفهام وابعدها من الاختيار لانه مال الى مال لا يقع البعض اذ لا يقع بفعل
القلب استفهام جوابه نفور ولا فلا يقال علمت ان زيد قائم او هو زيد قائم لان القصور
افادة العلم بجواب هذا السؤال كانه قال علمت جواب هذا الاستفهام والمعلوم مضمون
الجملة وجواب هذا الاستفهام نفور ولا وفيه من النسخة بخلاف جواب ان زيد عندك ام عمرو
فانه زنديقي او عمرو زنديقي فلا بد من وقوع ما يكون جوابا للثمين وهو السؤال بالهزة
وامر المنفصلة لان هذا امر دونه لا يخفى على احد ان جواب ان زيد قائم ليس بجزء من خبر
توطئة الجواب وجوابه زيد قائم على انه لو مال اليه قال سمة الاستفهام لا كلمة الاستفهام ثم
ان هذا مثال الدخلة على الجملة ومثال الدخلة على الخبر الثاني نحو علمت ان زيد من هو وبطلان
العمل الاول بالنظر الى اللفظ الجزئي والثاني الى الثاني ولا يجوز تعليقه في النسبة اليها
كما زعم البعض متمسكا بالاستفهام يسري في الجملة كما وان دخل على الجزء الثاني لان هذا
منقول بان النفي ايضا يسري مع انه لا يبطل العمل في الاول بدخوله على الثاني اتفاقا
نحو علمت ان زيد ما هو فاما ذكره الفاضل العصام تدبر ورايت ما زيد منطلق وطلعت
لان زيد في الدار لا عمرو وحسب ان زيد ذاهب ووجدت زيد منطلق وقوله لعلمت
لثباته في وعلمت ان زيد قائم ويظهر كل فعل قلبي غيرهما اي هذا الافعال نحو شككت
ان زيد قائم ونسبت به ان زيد حاضر وبقيت ابن جلوسك ويظهر كل فعل باطلا في العلم
نحو امتنحت ما زيد جاهل وسالت هل هو حاضر ومنه اي من الفاعل الذي يطلب به العلم

وما الا حقا الاخر الذي هو في القاصر
العصام كما ان الالف في الالف
والالف في الالف في الالف
منه

وهذه ان في الالف في الالف
في غير غنيم الكورة وان الالف
للكور هذا اذ هم منه

علامه لام القسم فوق ثوب الشايد
بجوارها منه

افعال

افعال الحواس الخمس الظاهرة كعلمت ابوليت ام حسن وابصرت ما زيد لونه وسعدت ان
كريم وسمت ابوطيب ودقت ابوحلو ولما كان لفظها العلم فزلت منزلتها في
هذا الحكم **والثالث** من انما المنقوي الى المنقوي افعال ملحقة بافعال القلوب فيجر
الدخول على البتة والخبر ونفسه على المنقولية وفيه جرح عدم جواز حذفها معا او
حذف احدهما فقط بل في ثبوتها في جرح حذف احدهما فقط لانه حصصها
ان لم يقرض كحرف حذفها لانه عدم اختصاصها بافعال القلوب لا بدخل الالف وحده
الالحاق غرض وجعل بعض الاعتقاد الباطل كقول الله وجعل الملاكة الذين هم
عباد الرحمن ان انا الذي اعتقدوهم ان انا الذي صير كقوله تعالى فجعلناه سبعا من ذر
ولما اذ كان بمعنى خلق فلا يكون من هذا القسم ومثال ملحق احد مفعوليه كجعله زيدا
وجعل زيد ضالين قال من جعل هذا حقا اي اعتقده آياه وترك بمعنى صير كقوله تعالى
وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض واما اذا كان بمعنى خلق فلا يكون من هذا القسم
واخذ كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا والي بمعنى وجد كقوله والي في قوله تعالى
ومنيما وعدت بعض الاعتقاد الباطل ايضا كانت اعداه في قوله تعالى فاني غياور مجاور
مجاور في قوله تعالى او وقع بعد الاستفهام نحو اتعول زيدا اي اياها وهذه الثلاثة بمعنى الظن
ذكره المحققون وفيه شبهة ان افعال القلوب غير منحرفة فيما ذكرها كما زعموا حيث عدوها
من السماعي هكذا المستند مما ذكره المحقق بعض تعليقا فافهم **والرابع** الثالث
من المنقوي متعدي الى ثلثة تنفع افعالها علم واري وابناء وبناء وجر وجر وحرف
فالاولان هما اصلان في هذا القسم لا حصصهما بالذكر واما البنية فمفعوليهما اليها لا تنفع
على معنى الاعلام من ثلثة تنفع متعدي الى اثنين تاتيها بالباء قال الله تعالى انبؤني

باسماء هذه الالف التقدية تلك متفاعيل مفعولها الاول هو بئر
 الفاعل فحق التقدم فيجوز ارجاع ضمير الثاني والثالث اليه مع ثالثة كاعلت اباه
 فاضلا زيدا واعلت زيدا اخاه زيدا كقول مفعول باب اعطيت فكونه مابين الثاني
 وفي جواز الاقتصار على زيدا اعطيت زيدا كاعطيت زيدا كاعطيت زيدا كاعطيت زيدا
 كاعطيت زيدا وفي عدم جواز التعليق بالنسبة اليه بالاعتناء والنفى واللام فلا
 يجوز اعلت زيدا عن فاضل لبطان الصدرة فافهم والآخر ان الثاني
 والثالث كفعول باب اعلت في كون احدهما عين الآخر وعدم جواز حذفهما
 او حذف احدهما بدون مرتبة وكثرة حذفهما وقلة حذف احدهما معا وفي
 جواز دخول ان عليها وجواز الالف اذا توطئت بينهما كركعتا اعلمنا الله
 تعالى مع الكا بروتاخرت عنها وجواز التعليق بالنسبة اليها نحو اعلم زيد عمر بكر
 فاضلا ثم اي بعد ما علمت ان الفعل الى اللزوم والتقدير وانقسام التقدي الى
 ثلاثة اضرب الى غير ذلك اعلم ان للفعل انقسام اخر انه لا بد لكل فعل من مرفوع مآثر
 فاني بكلاما اي ان صار الفعل مرفوعا كلاما تاما بان يصح السكون عليه بوجوه
 السند السند اليه ويرجع الى غير اذ قد تامة بدفني في الفعل في الاصطلاح
 فعلا تاما لما لم يرفع الذي هو كالمجر من مفعول في مرفوع فاعلا لقيام
 الفعل به فكأنه مؤثر فيه وموجد اياه او لوجود التأثير فيه ويستعمل منصوب
 ان كان متعديا لان اللزوم لا ينصب المفعول به بدون حرف الجر مفعولا اي مفعولا
 به لانسان معه الفعل به ووقوعه عليه كالفعل السابق وان احتاج الى مفعول
 منصوب بحيث لا يصح كلاما تاما بدفني في مفعول فاعلا لعدم تمام مرفوعه

او اعلت زيدا اباه فاضلا وزيدا
 بهذا اخاه منهم

فاوجز

فالوصف بالتمام والنقصان وصف جلي المركب منه ومن المرفوع وقيل انه سكون
 الالف على الخاء والياء يدل على الزمان فموضع عند الجلال على فاعلت على
 مرفوعه ورد بان التسمية لو كانت لهذا المكان لافعال المنسوبة عن الزمان جدي
 بان تسمى افعالا ناقصة وجعلها من قبيلها وقال الفاضل القضاة انتقادا لانه
 لا يدل على معنى بنفسه لان معناه النسبة بين الاسم والجزء الزمان الذي هو قيد لها
 ونحوه من الالف منهم بدونها ولا يخفى ان النقصان بهذا المعنى استعمل في الاوصاف حتى يلزم
 كونه مرفوعا ونحوه مرفوعا لسماله ومنصوبه جزاءه لغاها باخطاها من حكمي الفاعل
 والمفعول ولا يدل على الفعل الناقص الا على البداء والجزء الاصل لان وضعه ليعطى
 الجزاء معناه كاستعماله المستمر وغير ذلك وقد لا يحصل التبادل على ما ذهب
 الجزاء للمفعول به فيوقف تعقل الفعل عليه فهو شبهة بالفعل التقدي في اقصاء

معناه شين وهو اي الفعل الناقص على قسمين القسام الاول ما لا يدل على معنى لما ربه
 اي العرب من الى وهو الشايع المتبادر من اطلاق الفعل الناقص نحو كان وهو
 لبسوت جزمه لا يميزه عما في كان زيد فاضلا او منقطعا في كان زيد غنيا فافتر
 وبغير صار وصار لا يقال انما من صفة الى صفة نحو صار زيد غنيا او من حقيقة لا
 نحو صار الطين خروفا قد تمها لب اطرها واصالته ما ولفيته الاول قد مر على الثاني
 وكذا ال ورجع وحال وانما كقولنا ان العداوة تسجيل مودة ونحوه واراد مثل
 قوله تعالى وارتد بغير او فاد هذه السنة ابن مالك ايضا وفيه من التواخي
 تنبيه على ان افعال الناقصة غير مخمرة فلا تتركز اكد على حيث عدت من السماعي
 وقال الفاضل العصام ان صار وما يلحق به قد يكون تامة متعديا بالي قول صار

من غير الالف على عدم سابق وانتطاع
 لا فرق بينه وبين ما لا يميزه
 ولا ربح وانه متعديا كقولنا زيد غنيا فافتر
 بين قولكم او حاله كقولنا زيد غنيا فافتر
 لا فرق بينه وبين ما لا يميزه
 جنات وجولك اخر

وفيه من المبالغة في العرب ما لا يخفى وقال الفاضل العصام ولو ضمت معنى صار
 لما أحسن وقيل ليس بجواب لعدم صحة الال والتقدير المضاف مكلف بل شبيه بالفعل
 لأن المعنى الأصغر قارب زيدان يخرج ثم نقل إلى إنشاء الطبع والرجاء والمفعول
 وإن يتحقق لكنه ينشأ به بالمفعول الذي لا قبل للنقل وهذا معنى تامه ورد
 الفاضل العصام بأن العرب مستفاد من الرجاء وليس معنى لفظة فضل عن كونه أصلا
 وقال الكوفي أن يخرج بدل التام الفاعل يرجي زيد يخرج فصح تامه وارتضاء
 الرضوان في الجمال والتفضيل وقد حذف أن من جهة تشبيهه بالجد فلا يحتاج
 إلى حذف فصح إلى ما ورد وقد يكون تامه بأن مع المضارع بمعنى قرب بان يقتصر على
 المرفوع الذي لا يخرج منصوبا في الاستعمال الأول وهو أن مع الفعل المضارع ويجعل
 فاعله نحو عن يخرج زيد ويجوز أن يكون على هذا المعنى أيضا ناقصة لكن لا يفتى
 عن الجر وهو أصلا لا استعمال الاسم على النسب والنسب إليه كما فعلت أن زيدا
 قائم وإنما كان في هذا نوع شك في هذه الرسالة على الأول وإن بيتي الثاني في
 في الاستحسان وقال الشيخ الرضوي ويجوز أن يكون هذا من باب التنازع وقال الفاضل
 ويجوز أن يكون من تقديم الجر على الاسم في هذا الباب كما يجب ولما دل على الأصل
 بمعنى قرب لكن لا يستعمل على هذا الأصل أصلا وخبر غالبا مضارع بل إن دلالة على الجر
 فلا يثبت الدلالة على الرجاء وقال الفاضل الحارثي دلالة أن على الاستقبال للنافع إلى
 ورد المصوبان كالأيد على الحال ولأن على الاستقبال البعيد حتى يتناظرا ولو تم هذا
 لما انتهى الاستعمالان في أو شك مع كونه من القسم الثالث الذي هو أقرب إلى الحال في هذا
 نحو كذا زيد يخرج وقد يكون معناه تشبيهه به نحو كذا زيدان يخرج وكرب يفتح

الراء

الراء وكسرها والاول أفصح ذكر الدامني بمعنى قرب في الأصل يقال كرب الشمس
 إذا دنت من الغروب وهو مثل كارة وجرب ساي ويكون جره بلان وبها وبها
 بمعنى قارب فينبغي أن يكون كرب مثل كارة وجرب ساي كدلالة على المبالغة في
 العرب التي بالأفعال الدالة على الشروع فالشروع كونه جرب بلان وتلفظ بكسر
 وفتحا بمعنى شريع في الأصل يقال طفق في الفعل إذا شرع فيه وأخذ بفتح العين في الأصل
 بمعنى شريع يقال أخذ في شريع وإنشاء بالهمزة في الأصل بمعنى أوجد وأقبل يقال
 يقال أقبل عليه وهبت عوازل رد في الدامني أي غيرة ومن شواهد استعمالها قول
 الشاعر ثيب أوم القلب في طاعة الهوي ففتح في كت باليوم أغرية جعل في الأصل
 بمعنى أوجد كقولته وجعل الظلم والنور وعلق بك اللام تظلم قال الدامني
 بها أيضا غيرة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر اراد علفت تظلم من أجرنا
 ظلم إلى أن دل الجرح استعمال كل من استعمال كان لضمية معناه فصار ناقضا وأخبارها
 أي خرج كل من الفعل المضارع بلان مثل ما مر وأدش في الأصل بمعنى شريع وهو
 القرب وهو يستعمل استعمال عيسى بمعنى يستعمل بان تاملنا ناقضا يقال أو شك زيدان يخرج
 وأدش أن يخرج زيدان قد يستعمل في الطبع واستعمال كاد أي يستعمل بلان لأنه قد
 في الجرم ولا يجوز تقديم أخبارها ولا يجوز تقديم أفعال المقاربة على النفس أو أن جاز
 تقديمها على اسمها لأنها لعدم تصرفها ضعيفة بالنسبة إلى المتصرف في النظر إلى
 هذا جاز تقديمها على اسمها وإن لم يخرج هذا في ظرف والقياس الثاني من الشبهة هو القام
 قد تكون مشتقا من العلوم وعامله الفاعل ويجوز من المتعدي واللام بخلاف اسم
 المفعول ولما كان الاستعمال متصل بالافعال فينبغي في كتب الصرف مطو لا أنها مخففة

قال الفاضل في كتاب
 في الأصل في كتاب
 في الأصل في كتاب

الباء في قوله بلان جاز ولا يله في التوضيح
 أي في قوله بلان جاز ولا يله في التوضيح
 لا كذا وكذا في التوضيح
 وفي قوله بلان جاز ولا يله في التوضيح
 على صورة الحرف فاجب أن يكون

مجلس ۱۰۰

البركة
لأنه لا يكون
منه

5

بين العطف والعطف عليه

من ألقاها والمعهول ومن عجب العال على القضاء

كونهما راجعا بمعنى الاشتراط لما الفتحة التي تتمكن على الفاعل لأن
 القوي وتشبهها وجمعها صحي الاشتراط لما الفتحة التي تتمكن على الفاعل لأن
 التشبيه والاشتراط فقط بمعنى الاشتراط لما الفتحة التي تتمكن على الفاعل لأن
 وكذا أي لأن الاشتراط لما الفتحة التي تتمكن على الفاعل لأن
 جمعها أكثر بمعنى الاشتراط لما الفتحة التي تتمكن على الفاعل لأن
 وزاد أي لأن الاشتراط لما الفتحة التي تتمكن على الفاعل لأن
الثالثة لأن الاشتراط لما الفتحة التي تتمكن على الفاعل لأن
 التشابه بمعنى الاشتراط لما الفتحة التي تتمكن على الفاعل لأن
 البقية وقال الكوفي أن الاشتراط لما الفتحة التي تتمكن على الفاعل لأن
 بعد أن الاشتراط لما الفتحة التي تتمكن على الفاعل لأن
 من الثالثة لأن الاشتراط لما الفتحة التي تتمكن على الفاعل لأن
الاشتراط لما الفتحة التي تتمكن على الفاعل لأن
 في أفعال الاشتراط لما الفتحة التي تتمكن على الفاعل لأن
 مجرد الاشتراط لما الفتحة التي تتمكن على الفاعل لأن
 على معنى الاشتراط لما الفتحة التي تتمكن على الفاعل لأن
 على معنى الاشتراط لما الفتحة التي تتمكن على الفاعل لأن
 الصفة المشبهة بمعنى الاشتراط لما الفتحة التي تتمكن على الفاعل لأن
 به الاشتراط لما الفتحة التي تتمكن على الفاعل لأن
 في غير مسئلة الاشتراط لما الفتحة التي تتمكن على الفاعل لأن

راجعاً لما سئل من قصد على الارتفاع في القوة
 بالاشتراط على الارتفاع في القوة
 فانهما قد عليه قصد الارتفاع في القوة
 بعد الارتفاع في القوة

الشيطان عاود في فعله ما عاود من شيطان
 عند البصر بكونه من شيطان
 ما عاود من شيطان

تشبهت بمعنى الاشتراط لما الفتحة التي تتمكن على الفاعل لأن
 عدم الاشتراط لما الفتحة التي تتمكن على الفاعل لأن
 مع الاشتراط لما الفتحة التي تتمكن على الفاعل لأن
 تشبهت بمعنى الاشتراط لما الفتحة التي تتمكن على الفاعل لأن
 حسن بمعنى الاشتراط لما الفتحة التي تتمكن على الفاعل لأن
 والفتحة بمعنى الاشتراط لما الفتحة التي تتمكن على الفاعل لأن
 في الاشتراط لما الفتحة التي تتمكن على الفاعل لأن
 ان الاشتراط لما الفتحة التي تتمكن على الفاعل لأن
 اما الاشتراط لما الفتحة التي تتمكن على الفاعل لأن
 الظاهر لأن الاشتراط لما الفتحة التي تتمكن على الفاعل لأن
 نفس الاشتراط لما الفتحة التي تتمكن على الفاعل لأن
 في الاشتراط لما الفتحة التي تتمكن على الفاعل لأن
 او الاشتراط لما الفتحة التي تتمكن على الفاعل لأن
 لا الاشتراط لما الفتحة التي تتمكن على الفاعل لأن
 لم الاشتراط لما الفتحة التي تتمكن على الفاعل لأن
 ع الاشتراط لما الفتحة التي تتمكن على الفاعل لأن
 على الاشتراط لما الفتحة التي تتمكن على الفاعل لأن
 في الاشتراط لما الفتحة التي تتمكن على الفاعل لأن
 ان الاشتراط لما الفتحة التي تتمكن على الفاعل لأن

راجعاً لما سئل من قصد على الارتفاع في القوة
 بالاشتراط على الارتفاع في القوة
 فانهما قد عليه قصد الارتفاع في القوة
 بعد الارتفاع في القوة

ليكون مطلقا واحدا بالذات ومختلفا باعتبار القيدين فيخرج المفضل
 عما هو اصل فيه وهو التفاضل بين المفضل والمفضل عليه فيستد
 الخروج عن المفضل التفضيل ثم يخرج عنه بالجملة بالنسبة لتوجبه الا القيد فيستد زيادة
 ويبقى اصل الفعل فيكون احسن بمعنى حسن في المثال فيفهم الزيادة في المفضل
 عليه فالذات السواء ثاباها مقام المخرج مع انه لو لم يخرج بل وقع المفضل
 على الجزئية وما بعده على الابتدائية فيلزم الفصل بينه وبين مفعوله باجنبي وهو التبدل
 ولو لم يكن فاعلا لا اجنبيا نحو ما ريت رجلا احسن في عينه لكل من رآه
 زيد معناه ما ريت رجلا احسن في عينه لكل من رآه في عين زيد بل حسن لكل
 في عين زيد فوق حسنه في عين غيره على ما هو المفهوم عرفا لكل مفضل على
 مفروضه في عين غيره زيد ومفضل مفروضه من عينه ولو لا الفعل لكان الامر
 على العكس كما لا يخفى ويعمل في غير اى من غير المفعول به والفاعل الظاهر المشكك
 فانه لا اعتبار به لا يكاد يباي من عمل على عامل هو مستتر عنه ولو ضعيفا
 ومن الفرق والمفعول المطلق والمفعول له وغير ذلك مما مر وقال الفاضل
 العصام ويعمل باللام التقيدية في المفعول به ايضا نحو انا اضرب منك لزيد واذا
 تعدي بالاول مفعولين باللام التقوية يبيى الثاني منصوبا بفعله المقدر عند
 البصرين على ان اكسبه منك لزيد الثياب اي اكسوه الثياب انتهى ولا ثبت
 عمله فيما ذكر فلا وجه لاعتقاده العاملة للقيام على المقطع الشيخ عبد القاهر
 من تبعه **والسادس** من الشبهة **المسند** وهو كالمحدث الجارى على الفعل
 ويعمل على فعله المشتق بوجهه وله من المسند قدم على المضاد شرط على الفاعل

واللازم ان يكون الفعلان يقع بعد اشتقاق الفعل
 عن كذا كيد الوبان النوع او بعد دمج مثل جئت
 جئت او جئت
 جئت

والمفعول

والمفعول به المخرج لان العمل لا يكون بالاقضاء وهو لا يقتض الفاعل
 فضلا عن المفعول به كون النسبة اليه غير معتبرة في وصفه فما اجنبيا لا يجت
 عن العمل بها واما في غيرهما فيعمل بالاشتراط لا بامتنان لا يكون مفعولا ولا
 موصوفا قبل العمل اما ان الوصف بعده لا يضر العمل السابق وذلك لانه
 انما يعمل كونه متديان مع الفعل مع متبناة الاشتقاق والمضمر والموصوف
 لا يقدان بهما اذ الفعل لا يصف ولا يوصى وجملة المسند لا يكون في العمل
 فيها فاعلا يقال اعجنه ضربك زيد وضرب شديدا زيدا لا معتبرا بالمال
 بالمال لانه لا يقول بان مع الفعل لان المضارع اذا دخل عليه ان خلس العمل
 ولا احتمال في الماضي للحال فلا يقال ضربك زيدا لان ولا معرفة باللام لعدم جريان
 الثاني المذكور فيه اختصاص اللام بالجملة عند اكثر فيدل على واما عند البعض
 فيجوز عملها بهاد في هذه الشروط اذ الموقول يشع لا يلزم ان يكون في حكم من
 كونه ومنهم من قال ان المقترن بالمال مقدم على المضارع في الحاجة الى
 الجواب على ما في عند البعض كونه مقدم على المضارع لكونه اشهر واكثر كونه
 فيحتاج الى العاد من الجواب فيصح عند ذلك البعض على فيها فيما ذكر من ال
 ومثل على العرف كقول الشاعر قد علمت ابي الغيرة انني كرت فاعلم ان الضرب بها
 فان سمعها مفعول الضرب عند موتها عند غير فيقول ان يكون مفعول كرت
 او بدل من مفعول علمت وهو قوله الغيرة او في الغيرة اي مقدم تلك المطا
 وعندهم قال البعض لكل قول مفعول كرت بالتحسين على الخرف لا اتصال
 اي صلت وحملت على سماع وفيه حذف على قليل ليس القياس السيل

فلا بد ان يكون العمل بالاقضاء وهو لا يقتض الفاعل
 ليحصل له في عينه من العمل به المخرج
 يحتاج الى كون وجوده في الشرايط على جري

فانه اذا دخل عليه ان يتبع الفاعل وان يفيد مجز
 المصدرية

فقد اوردوا الشبهة في قوله اولي مقتضى الحاجة
 الفاعل احد فاعل من افعال العباد

كما صرح به الشيخ عبد القادر فقلنا عن على الفارسي فالجواب ان يجعل منزلة
 اللازم للمبالغة والتأكيد ومفعوله من وافي وجبت الكثرة والجملة او
 على الاعداء وقوله او بدلا لبدل البعض من الكل قوله وهو قوله المفعول اي
 ان اسمعا من اجزاء عن المقادير على حذف المفعول الثاني بقرينة
 الفرق او عرف ان حالهم حال مسجع منهم من العجز عن قوله اي مقدم تلك
 الطائفة اي الطائفة الاولى من الجملة المفعولة وعندهم عطف تقدير
 وشارة الاوجه حتى يكون بدل البعض بلا ضمير فاعلم فعل هذا يكون قوله
 انني بالكلية استيقنا كما كان قبل ما علمت معه بعد العاربه فاجاب انني كبرت
 عليه فاذ اعلم حال من هو عيدهم ومقدم علم حال من كثرهم بالطريق الاولى
 ويحتمل ان يكون مفعول الضرب على نزع الحاقض وفيه ما مر وان يكون
 مفعولا لفعل مقدم وهو اعني والتقدير فاعلم ان كل من الضرب لشخص اعني سمعا
 او طصدا اخر متون تقدير عن الضرب ضرب سماعي هو ضرب وقال بقى
 الفضلاء ان اول المفعول فاعلم على صيغة الغيبة فالشاعر يصنفه
 بالشجاعة على وجه التاكيد مستشهدا بعلمه بانه الى لغة على اسن بانه كانوا
 بحيث لم يبق لهم مجاز الا انكار ما يدعيه ولا عدا ولا نوحا ولا توكيدا
 حال كونها مع الفعل وبدون اي بدون الفعل والفعل والفعل لا يلزم
 الحذف بيان وتوضيح كون الفعل مراد ان يكون العمل للفعل لا المصدر لعدم
 صحة التقدير بان مع الفعل لعدم اقامته مقامه اذ ليس مفعول ضرب
 مفعول اوضر اوضر بان ضربت ان ضربت كذا انكسر في شرحه بالابواب واختلاف

ورد المص بان هذا ينفي الاول لوليت لا الامتناع وان كان الفعل لازم
 فيعمل المصدر عند سبويه لا المصدر مية وكونه مقدرا بان مع الفعل بل
 لقيام مقام الفعل حتى يجوز تقديم مفعوله عليه واستتار القيمة فيه فجاء
 لا نظير العامل ويعمل الفعل المقدس عند السير لا لانه لا يثبت المصدر
 فعمل هذا ايضا يجوز تقديم المفعول نحو ميار يدا ويجوز حذف فاعله
 بل اناب لان النسبة الى المفعول غير مأخوذة في وضعه لان الالف
 نظيرة وضعه الى ما يثبت الى ثلث فقط لا الى ما قام به فاقضاه المفعول
 عطف الاو وضعي فلا يحتاج الى ذكره لانه ولا يجوز حذف في غير المصدر
 من الفعل والصفة كون النسبة الى المفعول مأخوذة في وضعه فيحتاج الى ذكره
 البتة ولا يصح فيه اي لا يستغنى المصدر فاعلم ان الفعل والصفة فلا بد
 مثل ضرب يدا وذلك لما ذكر في الحذف وقيل الواضحة مفهومة ولا يلزم لا ضمير
 في مثناه وجمعه قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنية والجمعين و
 هاجعان الى ان الخلاف فيهما بخلافه فان له في التثنية وجمعا وورد المص
 في الامتناع بالامر يدا عليه ولا يتقدم مفعوله ولو ظرفا عليه عند الجهر
 وقد راعا ملا مقدماته قوله تعالى ولا تأخذكم بهما ذراعة وقلا يبلغ
 مع السعي وذلك لانه مقدرا بان مع الفعل ومفعول الصلة لا يتقدم
 على الموصول وكذا ما في حكمه ما انكى المرفوع عند الرضوخ والقامح البيضاء وي
 والمص على ما ينبغي في موضع الفعل فيه جواز مقدرا لو ظرفا اذ قد مر
 ان الموصول لا ينبغي ان يكون في حكمه من كل وجه مع ان الظرف

والصفة لا يثبت بان اصله معاوضة باصله التثنية
 والقد مفعول عاين كالاضحى فيعمل في المصدر
 فورد في قوله الى التثنية في المصدر عاين كذا
 الصفة المرفوعة عطف على المصدر او هذا هو
 الاري الى قوله المفعول في قوله وضع الفعل الذي
 غاية ان النسبة الى المفعول في قوله وضع الفعل الذي
 جملة في قوله وضع الصفة تقديرية في قوله
 فلا يكون جملة التثنية من التثنية

لا يخلو من انما في هذا الاصل الا ان يكون له معنى ضعيف
 فكيف راي الفاعل في هذا في حرف التثنية قوله تعالى ما انت بنوعه ركب
القياس السابع الاصل المضاف مطلقا في معنى الالف التام
 لان تمامه قد يكون بالاضافة فيكون تمام معناه عليه وهو على الجز
 لانه اما يتقدم حرف الجر او يحول على ما يتقدم لكونه فرع وشرطه
 اي شرطه كونه مضافا ان يكون له ما يجزى عن تنوينه ولو مقدرا بمفعول
 انه لو وجد فيه تنوين لم يجز عند لاجل الاضافة نحو كمد رجل وحواج بيت
 انما لانها في الاتصال الذي يقتضيه الاضافة كونه علامة التمام و
 نائب وهو بنون التثنية والجمع وظاهره مخالف لما ذكره في الامتحان
 في بحث المثنى ان حذو هذه الاضافة لشبهها بالتنوين لالقياس المقام
 لانه يقتضي عدم وجودها الا بعد التركيب بالعامل كنون المفعول ليس
 كذلك بل يصغرهما موضوعا قبل كما حقق في بحث المفعول ولعل مرادنا
 اننا نثبت على وجوده بالقوة القريبة من الفعل لا يمكن نائب عن الوجود
 بالفعل كما يشعر بعبارة القوم حيث جعلوا اختلاف اخرها اذ ايتى فاعرض
 عليهم بان لا يسلك فافهم فاندقيق لاجل الاضافة متعلق بالكون
 او التجريد فواللام لا يضاف لانهما سابقا على الاضافة في التعلق فلا
 يستمر الوجود ايضا فيم يجد التجريد لاجلها وينبغي ان يزيد او يحول
 على ما جاز للتلازم مثل تضارب الرجل فافهم مع عدم الشرط لاجل تجريد
 فيه فصلا عن كونه لاجلها وانما جاز حملها على الحسن الوجه لما يحى

دفع يقال ان التجريد يقتضي سبق الوجود فلا وجود للتنوين
 في بعض الاسماء قبل الاضافة فيجوز حذو عنه لاجلها وما
 قبل ان الامتحان من جهة الوجود
 فيقال فيض فلا بد من الالف في تنوينه
 مستلذا ضيق انهم

يعني ان التنوين في المفعول وان كان ليس بوجه مستلذا
 فيضها كما يشترط في هذا الباب فيضا فيكون شرطه
 التثنية او الكان من شرط الفعل والوجود
 مطلقا

ولا

ولا يخفى ان هذا القيد غير مفيد في المحل عليه ان لا تجزى فيه ولا يحل
 الجوز بدون الشرط الا ان يعنى الثاني غير التنوين كذا في الامتحان وفيه
 تحقيق وتديق ومن اراد فليس يرجع اليه وان لا يكون مساويا للفظ
 اليه العموم والخصوص بالترادف كيث وسدا ولا كاشان وناطق
 ولا خض من مطلقا كاشان وناطق والاف الاضافة تكون بلا فائدة
 وهي الاضافة المطلقة وليس في كلامنا ما يشعر بكون اللفظية بتقدم حرف
 كما في عبارة البضاوي واني لاجب على نحوين معنوية مفيدة شيئا في اللفظ
 كما في اللفظ ولذا سميت بما قدما كابن الجني في اللفظ ومقصودنا
 بالذات وتقدم بالنسبة الى المتكلم المحل لظاهره عكسها البضاوي تقدم
 اللفظ بالنسبة الى السامع المقصود من كلامه ولفظية مفيدة شيئا في
 اللفظ فقط ولذا سميت بها فالعنوية علامة ان يكون المضاف فيها غير
 صفة اي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى المفعول الذي يعمل
 فيه عمل فعلها ولا يخرج عن هذه المعنوية بالاضافة لوجود شرط عملها اي فعلها
 او مفعولها هو ان لا يكون صفة اصلا بل يكون زيدا او كانت صفة مضافة الى المفعول
 كما ذكره بقوله وضارب عمرو اسير واحترز به القيد عن مثل زيد ضارب
 عمرو الان او غدا وعرو حسن الوجه وشرطها اي المعنوية بتجريد المضاف
 اذ ان معرفة عن التثنية لئلا يلزم تحصيل الحاصل او المحل فان كان
 عن التعريف واللام حذو لانه وان علم انكر بان جعل واحدا من شي
 بذلك الاخر نحو زيد ناخير من زيد كبر وانما المقصود بالهم فلا يضاف ان لا تقدر

وايضا لما في قول المتن من ان لا يكون
 وغير التنوين مع مضافه التنوين فيكون
 علامة التنوين في كلامنا من غير
 المحل جازية في كلامنا من غير
 الا ان يعنى

واما التماثلان في العموم وفي
 الكل والجمع لا يقال كل الجمع ولا جميع
 الكل

لا يلحق كل الجمع من الشارح الا في ارجع
 القيد في الاضافة بتقدم حرف الجر بلا شفع
 والاداع مع تصريح الصواب ان لا يستعمل

كواضيف المفعول الى المفعول

معرفة

عبد

بعضه مثلاً إذا قيل جاني غلام زيد فغناه غلام مخصص لزيد ومنسوب
اليه من غير اشتراط وعهد فيكون نكرة وإذا قيل غلام زيد فغناه ذلك معك
مشار اليه ومعناه ابنك وبني خا طبعك لما نكره غلامه أو شهرها أو
معلوم خا طبعك دون غير فيكون معرف بهذا الصل وضعها ثم استعملت بدو
اشارة وعهد كالقيل فيكون معركة كالتكرار كقولهم ولقد امر على النسيم بـ
ذكره الامتحان والمضاف غير مقلوب وشبه وخوها فانها لا تستقر بالاضافة
الى المعرفة لتوقفها في الابرار وانعدام العهد في الأغلب بخلاف خلق الله و
مقدوره ومعلوم فانها وإن كانت أكثر منها ابراراً ما كانت تستقر بالاضافة
كونها العهد والاستعراق ولو وجد العهد في المكثر لم يوجب انما هو بان
يضلوا غير الضد واحد يعرفون لكن جعل ذلك وفي حكم العدم وقيل لا تستقر
اصلاح غلام زيد وتفيد تخصيصاً المضاف ان كان المضاف اليه نكرة في غلام
دجل قبل الا التخصيص قليل التردد ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل
كان مشرباً بين غلام رجل وامرأة فلما اضيف الى رجل خرج غلام امرئ وقتل
الشراب فينبوذه المص بان التخصيص فيه لم يحصل من الاضافة بل الاشتغال
المضاف اليه عرف البحر مخصص لبعضه في غلام لرجل والفرق ظاهر بين غلام
زيد وغلام لزيد في المعنى حق ان تسمى معنوية ولا يطر الفرق فيه بين غلام
رجل وغلام لرجل بلها كضرب زيد وضارب زيد في حصول الفائدة اللفظية
دون المعنوية فواجه تسمية الاولى معنوية والثانية لفظية واخيراً في حصول
التخصيص في غلام رجل قبل الاضافة بالانساب المذكور كقوله لا فرق في الجار والسيب

[illegible]

الاضافة
وغيره من
الاضافة

الاضافة متبادلة وجعل على ذلك حيث انقطع نسبة الجار المحذوف في حيز صا حان
اصليا وعاملا فيلتصقا كقوله بفتح نيب الاضافة من باب الانتساب المذكور
حصل له تلك الافادة بحيث انقطع نسبتها اليه وصحة التقدير ليست بموجبة
للبلاذع وحصول شيك لا ينافي امان حصوله في آخر كقوله الاضافة
المترادفة والتاوية نحو الفاعل بان التخصيص حاصل بها مستفاد منها وتسميتها
بالمنوثة لاداء القضية بخلاف ضارب زيد فان اضافته لما كانت معجزة
سخر العرف الموزن للانفصال والنسبة لا تفعل كما اشار اليه ايضا لصدق
الانابة منها بالحيثية المذكورة فلا يجزى القول بان التخصيص مستفاد منها وحاصل
بها والتسمية بالمنوثة بل بالقضية فالفرق ظ ومرة الخبر يمثل هذا الشأن
الاركيما بل انهم لم يزلوا يستنبط الجواب من رموز الخفية واشارته
الدقيقة ولطائف الانبيقة وعلامة القضية ان يكون المضاف صفة مخرج
في غلام زيد مضافة الى معولها فخرج نحو خالق السموات وكرم البلدان
تفيد القضية شيئا الا تخفيفا في اللفظ فقط والمفعول بان علامان عليه
قبل الاضافة لوجود شرط العمل ولذا قيل انها في تقدير الانفصال ولما التخصيص
في ضارب زيد وجعل قد عرفت انه حاصل بالمعولية لاداء الاضافة التخفيف
اما يحذف التنوين من المضاف فقط ولو مقدرا نحو وضارب زيد
الآن وغدا وحاج بيت الله من المفعول المضاف الى المفعول او مع حذف
الضمير من المضاف اليه واستناده في المضاف كما ذكره بقوله وحكي الوجه
اصلا حسن وجهه وبجي اللام بدله كونه اخف منه حيا وصفه غير مفر

او متبادلة نسبة اللفظ
افادته من

وهو حسن الوجه بالاضافة
الغير من اللفظ والاصول
لرفع الوجه على اللفظ والوجه
على التنبيه بالمفعول كذا

للتخفيف

للتخفيف مثال للصفة الشبهة المضافة الى الفاعل وهو الذي هو دور
من المفعول المضاف الى نائب الفاعل ما يحذف نائبه وحده نحو الضارب
زيد والضاربون زيد ومع الضمير نحو ضارب الغلام وضارب الرئيس وامتنع الضارب
زيد لعدم التخفيف وقطع التنوين باللام كما سبق وجاز نحو الضارب المجرم مع
عدم محذوفه فيكون مفعولا له الفعل على جاز وهو اجزا ولم يوجب على الجار في
الوجه كراهة في المضاف صفة المضاف اليه جنسا مع في باللام وكذا الضارب
ذي المال فانه حكمه في اللام وكذا المضاف الاخير نحو الضارب غلامه اصله
وجهره والتخفيف في حذف الضمير من المضاف اليه واستناده في المضاف **والثامن**
من السعة الاصل لهم التام باحد الخاتمة اذ لولا له شبه الفعل التام بالنا
فلا يمكن من عمل التخصيص التمييز فانه ينصب له سبعة باحد الخاتمة التي
يذكر بعد حقيقة او كما في الضمير لهم بالفعل التام بالفاعل الذي يذكر بعد حقيقة
او كما في الضمير المستر في الاية في التمييز واللام وان وجد في معنى التام كما
تكون اشارة الى اختصاص التمييز باعلى ما عليه الضمير فلهذا يابى ان يزيل الابهام و
عدم الحاجة الى التمييز خلافا للكوفيين على التمييز ببيان اي الضمير يميز بها
بالفعل في الجي بعد التام فلما وصفوا الاسم لهمم بالتمام اذ ان يبين ما به
التمام فقال وتماهدهم لما كان المفهوم جسيما من تمام الشيء بالشيء كون الفاعل
جزء من الاداء وبما ليس كذلك اذ ان يبين ان المراد به هذا هو المفعول لا الفاعل فيقال
اي كونه على ان يتبع اضافة مع الاخر وانصافه به يكون باحد الخاتمة
يدل على استقلاله واستناده اضافة اليه وانصافه فان ذلك قد عرفت العرف

وهو حسن الوجه بالاضافة
الغير من اللفظ والاصول
لرفع الوجه على اللفظ والوجه
على التنبيه بالمفعول كذا

فانه ينبغي ان يكونوا ساكنة ولذا يكتبوا
للسفر كما يحسنه

ولا بد ان لا استاء ولا استراة في وقت الصلاة فلا يصح
تأويل هذا الكلام ان لا يقطع مع ان يكون حاضرة من الصلاة فلو لم
لذلك لا يفتادوا الصلاة على ما يريد القدرين فليكون دخول وقت
للصلاة بل وانما الصلاة على ما يريد القدرين فليكون دخول وقت

المذكر السالم مئة العود فلا يقال ثلثة مسلمين مثلا لانه اما وصفه هو
قاصر عن افادة الغرض في التميز وهو تعيين الجنس كونه والاعيان ذات
بهمه مأخوذة مع بعض الصفات واما علم ولانته فمجموع من اللام
والتميز نكرة للمعنى ولما الثاني فاعلم جلا وقمع جمع المؤنث السالم
بعد الثلث واخاذا يكونه خلاف الفعلاء الذي هو وقع ما هو في صورة
جمع المذكر السالم بعد ما اعني عشر في واخاذا ولانته يلزم عند ذكر تميزها
كاذب يقال ثلثاء رجل مثلا ان يلي التميز وهو رجل مثلا المجمع بالالف
والثاء ولا يجوز كون خلاف المعتاد وهو وليه ما هو في صورة الجمع
بالها واذا التون اعني عشر مثلا التسعين فاقص على المفرد مع كونه اخر
قال بعض الكل لإخفاء مفرد والاعية الكثرة عن لفظ الجمع ومميز احد
عشرة زائلا إلى تسع وتسعين ومنصوب بقدر الاضافة اما
في مثل عشرين فلكراهتهم ابقاء ما هو في صورة نون الجمع انما
يحذف او حذف نون غيره ان حذف واما في غير فلكراهتهم
جعل ثلثة اشياء كالامر الواحد بخلاف نحو خمسة عشر
فان المضاف لما كان غير العدد منتهى على التعدد بخلاف نحو
ثلثائة رجل فان اعراب الاولين يمنع الاتحاد مفرد واما
لكونه اخف مع ثقل التركيب والقلته في الفضلة او في
متميزة الف ومتميزة تميزها ومتميزة جمعها اي الف فان جمع
المائة لا يستعمل مع المميز لا ينصب بل هو مفرد لانه قد يضيق

ويعود جمع من جهة الفقه دون
اللفظ بأن يدعى على ما فوق الاثنين من
غير تعيين بأن يكونا جنساً جامع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اليه نحو ثلثة فيحصل التركيب فيخرج الحقة على المطابقة وحمل المفرد
 عليه اطراد اللباب ووجوده بالاضافة للتحقيق واما قول ثلثة
 سبعين بلا اضافة ولا افراد فيحمل على البدل وحذف الميزاي
 ثلثة ائمة نحو ثلثة صومانا اذ هو الفدرهم والفاد رهم
 وبنونا تشية نحو ثلثة سماء ويجوز في بعض هذه القسمة
 هاتر بالتونين واما ثلثة بنون التشية احرزها البعض عن مثل
 احرز لعم جواز الاضافة فيه مع كونه مائة بالتونين الاضافة
 الى التمييز اضافة بيانيتها لخصو الغرض مع التحقير نحو طرزي و
 سوسن ولا يجوز الاضافة في غيرهما الى التمييز اما في الاول
 فلم يتر من تعدد بحر المعنى والاملا مشارقة عن التعريف وتشكيك
 فيما الذي هو شرط الاضافة المعنوية واما في التابع فلما تراه
 من كرامته ابقاؤه وحذفه واما في الخامس فلا متناع اضافة
 المضاف وبنون الجمع مثل الاخرين الى الاوصاف ووجوها
 فان التمييز بعد ما ان يكون عن نسبة شبه جملة ويؤاخذ بالجمع
 درهما وبلا اضافة نحو مائة عشرة ولا يتقدم معول الا في تمام
 عليه لضعفه في العمل كونه جامدا **والثاسع** على التقيد بمعنى الفعل
 ولكان الظاهر اضافة المعنى الى الفعل كونه مضموما منه ودلوله
 وهو ليس بادرينا اظهر المراد بان كان مجازا تسمية للدال باليد
 المدلول ثم صار حقيقة عرفية بحيث لا يحتاج الى القرينة بقوله
 متعلق باظنه

مطابقة العدود
 والعدد

والمراد منه كل لفظ غير مشتق ولا مشتق منه في الحال بقرينة انه
 جعله قسما كبريا من اوقار به ما يشماها في تعريف الفاعل
 يفهم منه معنى فعل اصطلاحا في معناه المطابق كافي لسماء الافعال
 او التضمن كذا التماسر عدل بمحاذاة الفاضل الى او من انه المستنبط
 من قوي الكلام من غير تصريح به او تقديره لعدم تحوله الى الفعل
 والظرف مع كونه مائة عنده لكن الثاني اما داخله الفعل او كونه
 عند ذلك الفاضل بخلاف الاول وعمدا ذكره الفاضل العوصام ايضا
 من ان ما يستنبط منه معنى الفعل لا يكون من صيغة المفعول
 بمعنى الامر عنه كمن لا تراك واما عتده عاملا واحدا من الفاعل
 مع ان بعضها في انواعه يمكن ان يعود منه لدخوله في ضابط كل ما
 اشار اليه بقوله كل لفظ الخ ويثبت في التفسير انه يعكس كذا التماسر
 للضبط بتقليل الاقسام فمن لم يعود من القياس كالشيخ عبد القاهر
 ومن تبعه لم يصب **فان اسماء الافعال** اصله لسماء معاني الافعال
 لانه لا يفرق منها الا الفاظ بل معاني هي معاني افعال مخصوصة في ذوق
 المضاف ايجازا ذكره في الامكان ويؤاخذ باللفظ الدال عليه لسماء
 الافعال وفي ذكر التسمية وهي الاول اصح لموافقة ضمير سماء ويقال
 لانه يلزم رجوع الثاني ايضا الى اسم الفعل بتحويل الكلمة اذ لا يصح
 رجوع اسماء الافعال لان التعريف لها هيبة لا لا فاعل التي تدل
 عليها صيغة الجمع ولا يمكن ارجاعها الى افعال متلازمة كسماء
 الافعال بل يقال ان اسم الفعل ايراد صيغة الجمع للتشبيه على تعدد الافعال

انظر على كانه لا اصل
 مصدر كذا في قوله

لا في الفاعل وهو المندرج
 الفاعل انما هو المندرج
 والمصدر والظرف في غير

انظر في الظرف المستند والنسب والانتفاء
 واما ذكره في بعض تعليقاته في انه كل لفظ لا يتفق
 مع فعل في ظرف الاصول او يستنبط منه معنى الفعل
 فانه يعارض له فتشخص كونه في فاعله

من اوله لوله ما كان بمعنى الامر قد تم كثرته او الامر لم يترك
المضارع لقلة ما كان بمعنى كافي بمعنى انجز واوه بمعنى انجز اي
صار بمعنى وضع الامر والماضى للمقبل ما وضع لمعناه لان دلالتها
على هذا بمعنى ليست بمعنى بوضع بل بمعنى العمل ولذا خرجت عن تعريف
الفعل ولو قال ما صار كان انسيا لا يروى الضارب استقضا على
التعريف لما عرفت انه خارج عن تعريف بمعنى الفعل الذي هو القسم
ويجوز اي بمعنى الفعل او ما كان بمعنى العمل والامتناع على الضايف او
التجوز بذكر الدلول واردة الدال ولو كان مع قوله ما كان بمعنى الامر
او الماضى ما كان بمعنى هو الامر والماضى كان بمعنى اظاهره كذا بمعنى ايتى
ما نقلناه عن الامتناع ولا يتقدم معوله اي بمعنى الفعل على الدال
المعول ظرافا انه يتقدم بمعنى الفعل مطلقا كما يجي في بحث المعقول
في و اكثر النسخ معوله على التصويب هو الاول او ثانياً الثاني
كما لا اول واربعها الى بمعنى الافعال كما لا يخفى على من هو سليل البال
اما الفاعل فظنوا بمعنى المصوب فاضغف بمعنى العمل فان المراد به هنا
عمله باعتبار معناه الفعلي وهو ليس بوضعي له ولو كان فليس بمعنى بالوحي
فلا يبلغ درجة الفعل فيه هذا هو الملائم لقوله بمعنى العمل على مستماه
واما قوله من قال لانه اما منقول عن المصدر وقد سبق ان
معوله لا يتقدم عليه بمعنى الطرف ومعول كل منهما لا يتقدم عليه
لضعفه فغير ملائم له اصلا الاول وهو ما كان بمعنى الامر نحو هو
زيد اي خذ ورويد زيدا اي اصله ويزيد اي اخضره مما لا فاعل

هذا السطر من الصور كذا
معول متصرف فلا يتصور فيه التقدم
مبين

وقوله تعالى بمعنى شهدا كبراي اخضر وهم ويجي لان ما بمعنى قبل
نحو بمعنى البناء واصله بمعنى بها التبيين البصيرة ويزيد بمعنى عند
الكافية ومعه عند الجزي لا يتغير في الاحوال كما استلزمه سبق
وقوله تعالى بمعنى شهدا كبراي اخضر فانهم يقولون هل بمعنى هذا
يتم الى كاد وقع في حديث الشريين بمعنى الى احوالكم وهذا شيا
اي اعطه وحيث بمعنى اصله بمعنى الاخر اي ايتى وحي وحده بمعنى
اقبل ويعدى بمعنى على بمعنى على الصلوة اي اقبل عليها او قد جاء مستقلا
بمعنى است وقد يركب مع بمعنى الى الذي بمعنى لمرع ويكون المركب بمعنى بعينه
فيعدى بمعنى بالي نحو بمعنى الى التردد وبالباء نحو بمعنى هذا بنزدي بمعنى يذكر
وقد يستعمل بمعنى اقبل فيعدى بمعنى على بمعنى لا على زيد وبلد زيد اي
دعهم عليك زيدا اي الزم بكسر الهمزة ودونك عمر اي خذوه
تراك زيدا اي اتركه وغير ذلك من نحو آمين بمعنى يحب ووراك
بمعنى تتركه وامامك بمعنى تقدم واليك بمعنى تبع وغير ذلك وكذا
وهو ما كان بمعنى الماضى نحو هي بمعنى الامر اي بعد وشتان زيد بمعنى عمرو
اي افرقا وسعدان زيد ووشكان عمرو اي قرا وغير ذلك من ابطال
بضم اللام وفخرا او كون الطاء وفتح الهمزة وكو التو ان اشار بقوله
وغير ذلك في الوضعين الا انما بمعنى مخصوصة فيما ذكره في بعض
تعليلاته انها كثيرة جدا ما ذكرنا بمعنى اولها بمعنى هاتر بمعنى الزجرها
سماعية انه لم يصب ومتاين من بمعنى الفعل الظرف المستقر في مر

تفسيره في حرف الجر وهو لضعفه في العمل لا يعمل في المفعول به القوي
بالشأن ولا أن علمه الذي ناب هو منابه كوجوبه لا يعمل فيه
للزوم ولأنه الفاعل والمفعول الظاهر لا بشرط الاعتماد و
أما المستثنى فلكونه أمرا معتبرا لا يعمل فيه بلا شرط على ما ذكر
في بيان شرط العمل الفاعل والمفعول من الأشياء التي لا بشرط
ما مر والموصول ليكون تابعا للفعل الذي هو أصل العمل إذ
الصلة لا تكون إلا بجملة فيحصل له نوع قوة في العمل وهذا يدل على
أنه هو الفاعل على ما هو رأي المحققين لا الفعل المقدّر كما روي
البعض وإنما احتاج اليه كما لا يحتاج اليه في سائر المواضع
المقدّر هو فيها نحو زيد في الدار أبوه ومريت بجر في كذا كتاب
وجاء في زيد وعكف سيف وازد الدار أحد وما في الدار أحد
وملجأ في الذي في الدار أبوه ويجوز في هذه المواضع كون
الظرف خبرا مقدّما وما بعده مبتداء مؤخر كما في مثل أقام
زيد وإذا لم يرفع الظرف أسماء ظاهرا فاعلا ضمير مستتر فيه
أي في الظرف مستقل من متعلقه يفتح للام المحذوف ويعمل
في غيرها أي المفعول به والفاعل الظاهر كالحال والظرف بلا شرط
أما في الظرف فلما مر غير مرة وأما في الحال فلأنها في حكم **و منه النسب**
فإنه يعمل كل واحد المفعول لكونه مؤولا به نحو مريت بجر في كذا كتاب
إلى أن لا يتركهم ويشترط في النسب ما يشترط في أي في المفعول **و منه**

Handwritten text in Burmese script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

151

الاسم الاسفنجي هو اسد في قولك مررت برجل اسفنجي اسد
 على مجرى ولذا اقول للجل ان الاسد بمعنى المجري عمل عليه
 كل اسم يفهم منه معنى الصفة نحو لفظ الله في قوله تعالى هو الله في السجدة
 في المجلد لمن فيها اي يعبد من فيها لانه الكائن فيها واسم الاسفنجي
 هو زيد يوم الجمعة امام الامير جالس اي اشير اليه يوم الجمعة
 امام الامير جالس كونه جالسا وليست ولعل خوليت اوله زيد
 زيد يوم الجمعة عندنا مسرورا وقال الرضائي العزيم في تقييد التثنية بالجار
 بل على تقييد خبرها اقول ليس هذا يقطعي بل يحتمل للامرين وانما
 يقول وحرف المشبهة بالفعل مع ان كلاهما يفهم منه معنى فعل كما
 قال وحرف النداء والتثنية والتثنية على ان ما عداها ليس بعامل
 لعدم السماع فيه وهو مما لا بد منه ولو نوحا فافهم وحرف النداء
 نحو يا زيد راكبا اي ادعوا وحرف التثنية لفظا مثل زيد فانما كسر
 قاعدا وكانه اسد صائلا او قديرا نحو زيد اسد صائلا وحرف التثنية
 كما مر من مثال الحمد لانه انما يؤولح بانته وحرف النون كما
 ولا نحو مانت بنعت ربك يحنون وما انت بندي علم كمالا من قوله
 فعنه كل اسم الى قوله وغيره اقول غير القاعدا والفعول به من معولا
 الفعل كالمال والظرف والفعول معه كاشائك وزيدا وعند البعض
 لا بدولة والفعول المطلق ايضا ذكره الفاضل العصام والكل داخل
 في ضابط كل ذلك ولا وجه لاعتاده في بيان القياسية كما استوفى والعامل في

من حيث انه معنى فعل
مستفهم

ما لا يكون للسان فيه حظ وانما هو معنى يعرف بالقلب وهو اثنان
 خلافا للاختصاص فانه يجعله ثلثة ثالثها عاملا للصفة وهو كونها
 صفة او تأكيد او عطف بيان لمرفع او منصوب او مجرور ودليله
 اختلاف الحكمين اعرايا وبناء في مثل ازيد العاقل فانه لو اخذ العامل
 لما اختلف الحكمان وجوابه ان القسم باعتبار العارض فلا اختلاف
 باعتبار الاصل قال بعض الحكماء وقال النحوي والقبيل ان هذا الرفع مثل الجزر
 الجواني ورفع للملائكة اسجدوا على قراءة ابى جعفر للشاه والاتباع
 ليس باعراب ولا بناء والتسمية بالرفع والجر مجازين لكلامه وقال
 سيوطي الوصف بمنزلة الجزر من الوصف فالعامل يشتمل عليه ما في
 المعنى فيكون عاملا فيه ما قال ايضا بعض الحكماء **الرفع** رافع البنية والجزر
 اي ما يعرف به ما على الرفع لا يخلو الاكسادة مفهومية كما يجي يقتضيه
 المسند اليه والمسند الذي يشبهه ان الفاعل فالاول في كونه مسندا اليه
 والآخر في كونه جزءا ثانيا وقد مر ان مبنية العامل لا تقتضاه وهو الجزر
 لا من عن العامل اللفظية بان لا يكون له عامل اللفظية اصلا عاملا في الرفع
 كجلب العرف كما يقال خرقي زيد عن ثيابه فانه يعرفه منه عرفا انه لا يخلو
 له اصلا ولو قال عن العامل اللفظية كان اظهر واخصر ثم هذا مبنية على غير
 الجزر يدعي مقتضاها الذي يسبق الوجود فلا يلزم خروج عامل البناء
 وخبره يسبق عليه ما عامل اللفظية ويكون ان يقال ان هذا مبنية على
 تنزيل القصة القريبة منزلة الفعل او الامكان منزلة الوجود كمال

قوله حظ لا يكون للسان جزء وفيه
 ظرف لفظ او بالحكم وفيه ما فيها ولا يكون
 تاما وهو ظرفا لها احظا واما التنازع
 الاطوي
 بالرفع فانه بالنسبة تابع لمحملة وهو نصب
 فلا اختلاف بينهما

يخرج ان المادى عن السلب لا يرفع
 فلا يرد ان الجزر يدعي ان لا يقتضيه عدم وجود
 عاملا اصلا لان انتفاء المادى يستلزم انتفاء
 الجزر

يقال

يقال صديق فلان فم البر اذا هو صديق الفم ابتداء او على التبيين على ان
 الاصل بان العامل اللفظية وعدل الى العنوي فكانا مجرد عنه او المعنى
 الجزر يدعيها اذا وجدت واما اذا لم توجد فلا حاجة اليه بل لا يكون هذا
 وفي اكثر النسخ الجزر اي التعريف والخلق وهو الاظهر والاخر اوفى كما
 في تعريف المبتدأ وموافق لما في نسخ الجامي والمراهب العامل اللفظية
 ما يعمل بالا صالته بان يعمل في اللفظ ولا يبطل عمله غيره وان لا يكون
 ملحقا بغيره العمل فيه خلة في العامل مثل زيد وحسبك في مثل علي بن زيد
 قائم وحسبك درهم لصرف الجزر يعني العامل اللفظية وعمل في المعنى
 ليس باصل وفي الثاني البناء زائد ملحقا بالصفة كذا فهم من الامكان
 لاجل الاستناد اليه او لسناده الى الشيء وخبره بجزر الاسماء العدوة
 فانه ليس بعامل قبل الجزر يدعي فقد مؤثر ليس بغير عدم صحة
 كون الفاعل الوجودي عدميا فلا يحسن تشبيهه العدمي بالمؤثر وتشرية
 منزلة الاول ان ينسب كون الكسوف في صدر الكلام تحقيقا او تقدير
 واجيب بان العوامل علامك لتأشير التكملة لا مؤثران والعدم
 الخ اصري جواز ان يكون علامة ويرد على ما جعله اول ايضا انه اعتباري
 فقد مؤثر ليس بغير عدم صحة كون الفاعل الوجودي الخاطيء
 فلا يحسن تشبيهه بالمؤثر فافهم غور زيد قائم **والثاني** رافع الفعل
 المضارع وهي وقوعه بنفسه لا بالنائب والجازم موقع الاسم
 كوقوعه خبره خور زيد يضرب او صفة واحد الاخرى جاء في جزل وزيد يضرب

المفتوى

نہ شرتی یضرب ولم یضرب لم یضرب
یضرب ان یضرب لم یضرب موقوف ضارب
لعدم کے لئے ضارب و لاضارب

قوله عز الاعراب اي القصص ذلك لان القصص
له على تقدير مروي الواقع في موقف فخلا هو التامة
التامة وعلى تقدير مروي هو التامة
الجزئية منها وذلك جعل اعرابه في مثل زيد ضرب
وارت جلا يضرب ومردت به جلا يضرب على تقدير
فلا السها النصبة الا لآخرين النصب والجوا فيهم
منهم
اذ الكاية منهم جمل العاقل صرفي اي
منهم

الرسالة لفظا ومعنى كائن في بيان احوال المعول وفي تخصيص ادراكها
اعلم ان الاي في التبرع في القصص ان الالفاظ الموضوعية لفظا وال
تقع في الشرب كالالفاظ العددية من الالفاظ والكروف مترادف
علاما في البر قد واما الافعال فلا توجد بلا شريك لها في معول
لعدم العام الى الالفاظ كونها عاملة لعدم المعول وان وقعت فيه فهي

انتفاء العمولية استقامتها

اعلم ان الكلام على فائده اوجه الاول انما يتبين شيئا ما قبلها
والثاني انما يدغمها ان الكلام الثاني يتبين شيئا ما قبلها
وجب الاصفاء اليه لوجوده في نفسه لا يتبين شيئا ما قبلها
ويكون شيئا ما على ان يتبين شيئا ما قبلها
مفعول في اللفظ الاول وان يتبين شيئا ما على ان يتبين شيئا ما قبلها
ما يجب الاصفاء اليه
انما من اللفظ الموضوع فانما
يتبين عند البعض

اقسام القسم الاول ما لا يكون معولا اصلا لا بالاصالة ولا
 بالقيام اي لا يكون له اعرب لا لفظا ولا تقدير ولا محلا لعدم مقتضيه
 وعدم القيام مقام ما يوجد هو فيه وهو اثنان **الاول** الحركي مطلقا
 ومن قال لفظا موجب الاعراب فقد قصر منه
 عاملا او لا بالاتفاق **والثاني** الامر بغير اللام عند البصريين فانه
 لما حذف عنه حرف المضارعة الرب سبب اصدار المضارع مشابها للام
 مشابهة تامة على ما مر فاعرب وعرف فيه خرج عن المشابهة لذهاب
 سبب اجوبته لانه اذا اصلده وهو البناء الاصل والكون فيكون
 مجزوم بلام مقدرة منونة وهي منسية عند البصريين ولهذا قالوا هو
 موقوف **والقسم الثاني** ما يكون معولا دائما اي يكون له اعرب
 لفظا او تقدير او محلا لوجود مقتضيه وهو اثنان ايضا اي كما لا يكون
 معولا اصلا **الاول** الاسم مطلقا معربا او مبتدئا حركي على الهمزة
 قال الدمامي عن كريبويه والمازني وجماعة انها معولة فيكون لها
 موضع من الاعراب واختلاف في تعيين ذلك الموضع بانها هرو
 المحل على الابتداء او فاعلها ساد مسند الخبر كما في قائم الزيدان واختاره
 ابن الجني ايضا في الفصاح لانها اسماء مجرمة عن العمل اللفظية فوجب
 ان يحكم بالابتداء ورد بانها تنقص ببح تعريف الابتداء جمعا وقال
 الرضي فيلزم على قائم مع الفارق اذ معناه معناه الاسمان مشابه
 الفعل خلافا لانه ليس فيها من معنى التسمية شيئا بل انتقل الى معنى
 الفاعل ولا جرة باللفظ كما في سبع بالعيد يخرج ان مره فانه مبتدأ

لكونه

لكونه بمعنى المصدر وان كان لفظه فعلا بل جملة او منصوبة المحل انما ار
 محذوف عن المصدرية اي على انها مفعول مطلق فريد زيدا مثلا
 في تقدير ارد اذ اذنيك ورد بان تقدير الافعال ينافي كونها
 اسما للافعال مبينة بل يوجب كونها مصدرا معرفة كسفيان ورجيا
 اذ لا موجب للبناء لان معنى الفعلية انما هو للافعال المقدرة للام
 وان قال بعضهم وهم المحققون على ما نقله ابن مالك في الجوهري على ما نقل
 بيتام وهو المختار عند سواد قال الدمامي هذا من ذهب لا خفي لا محال
 لها محل من الاعراب لكونها بمعنى الفعل على ما هو المختار عنده كمن
 ونائبته متناهية حيث لا يتقدرا اصلا ولا بنيت كالنقل وعلى الضمير
 وهو ما يقع بين البداء والخبر اذ كان معرفة او فاعل من طوع
 عليه ما حركت به لفضله بين كوا مبعده نفتا وخبره بعض المواضع
 نحو كان زيد هو القائم بالبيت لانه على غير مستقر وهو رفع اليك
 فلا يكون معولا اصلا فضلا عن كونها دائما وسميت بالضمير كونه على
 صورته خلافا لبعضهم وهو بعض البصريين فانه يقول انه
 لا محال من الاعراب قال في الامتنان هذا بعيد لعدم نظيره في الاسم
 ولما كان السابق اسما واللاحق حرفا صورة بنيت على الغاية بغير
 الاستدراك فقال واما الله الداخلة على الصفات من اسمي الفاعل والفعل
 والجمع باللفظ الانواع او الافراد فقال بعضهم وهو الذي انما حرك
 لا لغير موصولة كغيرها اي غير الداخلة عليها فيكون مما لا يكون معولا

في قوله
 في قوله
 في قوله

منقول الفعل محذوف تقديره ان يكون المحل من الاعراب

منقول الفعل محذوف تقديره ان يكون المحل من الاعراب

منقول الفعل محذوف تقديره ان يكون المحل من الاعراب

في التركيب

اصلا بل المعول مدخولها وقال اكثر هم وهو غير محمول
 لاحرف بعنه الذي في الذكر والذكر في المؤن فتكون محمول
 دائما فلا بد لها من اعراب مع انه ليس فيها بل في مدخولها فبين
 بقوله اعطى اعرابها اي اللام لما بعد ما انتقل اي لا انتقال ما بعدها
 من الفعلية الا اسمية لكانت محمولها على الفعل لكونها صورة
 الحرف فاصحاه في الضارب زيد جاءني الذي ضرب زيدا فالاول الذي
 محمول لكونه فاعل جاءني والثاني اي ضرب بغير محمول لكونه ماضيا و
 اما اذا كان اصلا جاءني الذي يضرب زيدا فلا شك انه محمول مرفوع
 وانما اختار الاول لكونه اظهر في التمثيل فلما غير هذا الكلام بان غير
 الذي الى اللام وضرب الضارب وقيل جاءني الضارب صار الاول
 اي الذي في صورة الحرف اي حرف التعريف وهو اللام وان كان في
 المعنى والحقيقة اسما والثاني ضرب في صورة الاحمري الفاعل وان
 كان في الحقيقة والمعنى فعلا فانعكس حكمه بان انتقل الاعراب المحلي
 من الاول الى الثاني وصار لفظا لعدم المنفعة فيه كما في الاول
 لما انتقل لفظه على جانب الغرض الاعراب الذي هو حكم لفظه فالاعراب الاول
 في الحقيقة الاول الذي هو المعول وان ظهرت الثاني الذي هو ليس
 بمعول ولا منافاة بين هذين ما نقلناه انما من الرض فافهم
 ولا تكن من الغافلين **والثاني** من الاثنين الفعل المضارع
 اتصل بنون جمع المؤنث او نون التأكيد او لانه بعد الوقوع

مفعول له لازم انعكس اي عكس ما ترجى
 وهو الضارب ولا اعطى الاعراب على اللام
 لان حرف التعريف صورة واعطى الاعراب
 على ضارب لانه صورة فافهم
 جانب اللفظ الاسمية على جانب المعنى الفعلية
 التوضيف بمنزلة العلة للترجيح

في التركيب لا يح عن الجازم والتا صاب او الوقوع موقع **الجمد**
القسم الثالث من الاقسام الثلاثة ملكان الاصل فيه ان يكون
 معولا لكن قد يقع موقع القسم الثاني وهو ما يكون معولا دائما
 فيكون معولا وهو اي القسم الثالث اشان ايضا اي القسم الثاني
الاول الماضي فانه اذا وقع بعد ان المصدرية يحكم على محله بالتص
 واذا وقع بعد الجازم شرطا او جزاء بدون الفاء بقرينة المثال اذ به
 لا يعجز الحزم في محل الماضي بل في محل الجملة كما يحكي على محله بالجرم المجرم
 ذلك الاعراب في المعطوف على ذلك الماضي نحو عجزت انضربت انت
 وتقتل بالصب عطفا على ضربت المنصوب محلا لوقوعه موقع تقر
 المنصوب لفظا وان ضربت وتقتل بالجرم عطفا على ضربت الواقع
 موقع تقر المجرم بشرط ضربتك واقتل بالجرم عطفا على ضربتك
 الواقع موقع اضربك المجرم جزاء وفي غير هذين الموضعين لا يكون
 الماضي معولا لعدم مقتضى الاعراب **والثاني** من الاثنين الجملة
 وهي على قسمين فعلية وهي اي الجملة الفعلية على ما يور اي صابر
 الكتاب وخيار الصورة في هذا الكتاب الجملة المركبة من الفعل والفظا
 اي صريحا ولو تعدد ابدون اداة الشرط او بها او معية والمراد ما
 يفهم منه معنى مشتق على النسبة التامة بقرينة كون الكلام
 في الجملة مشتقا او بقرينة الامثلة ومن فاعله نحو ضرب زيد
 مثلا لما كان الفعل في لفظا بدون اداة الشرط وان تكرر من كبر

مقرب من قوله او جعل بالشرط او في الخبر مفعول
 كونه المحل في محل المجرم او في الخبر مفعول
 وان كان المجرم ماضيا في الجملة كما يحكي على محله بالجرم المجرم
 او ماضية الرجب في محل الفاعل فانه مشتق من الفاعل او في الخبر مفعول
 فان تفصيلا في محل الفاعل فانه مشتق من الفاعل او في الخبر مفعول
 الاول المشارة بالنظر للحق

مثال لما كان الفعل فيه لفظا بها والخرج بعرضها عن الفعلية
 ولا يستحق ان يعد قسم اخر من الجملة والا لا يتحقق بعروض
 الترتيب مثل ان يكون العدد زحوا وفردا او جزئية او الحالية
 او نحوها وخرج عن التسمية ما يروض له حرف عامل والحق وان قد
 قسم اخر من الجملة فيكون الاقسام جد وهيريات زيد مثال لما كان
 الفعل فيه معنى غير شئ هو فعل واقام الزيدان مثال لما كان
 الفعل فيه معنى مشتق انما يخرج من الفعلية ويدخلان
 في التسمية ان فسرت الاولى بما كان جزؤه الاول فعلا صريحا و
 لو تقدير والثانية بما كان جزؤه الاول محما مطلقا كى هو زاي
 الجمهور وهو المشهور واذ كان زيد مثال لما كان الفعل فيه معنى غير
 مشتق ظرفا فادرجه اياه في الفعلية لكون الظرف من معنى الفعل
 لا لكونه مقدرة بفعل كى زعم البعض فلا يدبر عليه او مده غير هذا
 البعض الا متى بانها وان قدر بفعل لكن جعل الظرف مقاما
 وانتقل الضمير منه اليه وجعل عمله ولا يشترط البصر بكون الاعتماد
 والفعل لا يحتاج اليه لا ملفوظا ولا مقدرا فلما انما تبرز
 الاشياء لتحقق ان جعل قسم ابراسها فالا مخالفة بين كلاميه
 في كتابيه في ظرف وتسمية ويهي الجملة التسمية من البتداء والجزء او
 من اعمد في العامل وخرج زيد قائم وان زيدا قائم فان
 اريد بالجملة بجزء لفظا من غير اعتداد لانهما عا معناه فلا بد

ولو لم فعل او صفة مصدرية
 بكلمة الاستفهام والنفي

عن الفعلية بشرط الاعتماد وعلى التسمية
 بالقياسية عن الفعل وانتقال الضمير منه اليه
 والظرف الا متى ان الشارح

او لل

بكم

اي للفظا من اعراب لكونه في الاسم المفرد لكونه مؤنثا لا يميز
 يشير اليه بقوله اي هذا اللفظ حتى يجوز وقوعها في الجملة اريد
 بها لفظا في كل ما موضع وقع الاسم المفرد فيه فتقع تلك الجملة
 مبتدأ و فاعلا ونا بضمه وغير ذلك المذكورين المفعول والجر
 بالان وان وغير ذلك فزيد قائم جملة اسمية اي هذا اللفظ
 وخرج زيد قائم فاعلا وجعل زيد قائم نائب الفاعل ومنه اي
 تما ذكر من الجملة التي اريد بها لفظا مفعول القول نحو قوله تعالى
 واذ اقبل الصديقون اليه فوجدوا ليس موقع المفرد يرشدك
 اليه كسر في كاسق ولذا فصل عما قبله عنه وكذا اي كذا كره
 الجملة التي اريد بها لفظا في ان لا بد له من اعراب الجملة ان اريد
 اريد بها معنى مصدرية اما بوجه ان بالفتح والتشديد او تخفيف
 ان بالفتح والسكون او ما المصدرتين صفة للاخيريتين كقولك
 بلغني انك قائم اي قيامك وكقوله تعالى وان تصوروا حين
 اي صياكم في خير كيد وحواسل ما دام زيد جالسا اي مدة
 دوام جلوسه او بغيرها اي بلا واسطة هذه الثلاثة نحو الجملة التي
 اضيف اليها من الجملة التي استدل بها بان اريد بها مجازا مطلقا لان
 المدلول عليه ضمنا بلا تشبيه تامة فلا يرد انه يستفاد من التفسير
 اللغوي ان المراد ليس مطلقا بل بالحد مع النسبة وادرجها
 تحتها امتناع كون الزمان عا ماضيا به الا ان اللفظ في التفسير

او بتبديله بغيره في الجملة سماع

فالبياض المصدر احد الاطراف

بشرط الاعتماد وغير ذلك مع
 اشارة الى ان المصدرتين التوقيفية والتوقيفية

منطلق اللفظ

منطلق اللفظ

والفاعل فيه فيكون خارجا عن المضاف اليه
قوله لا امتحان في تفرقة المضاف اليه من غير ان يعلق
وقال فيما علة عليه ولم يستمر بالاسم لا متناهية الى
الثاني ويزيد في المضاف اليها

انما قال ابراهيم الخليل في حقيقة ان استناد
الفعل المستعمل في معناه الحقيقي باعتبار حصول الزمان
الذي من ثمة التفسير والتدوير في مفهومه او
باعتبار الماضي بما يقع في الماضي الذي يبين الاستمرار
التجدي في بنية لا يؤمنون وعدل في الماضي ليعيد
ان الانذار كانه وقع وهو ما ليس كذلك كما لا يخفى

فليس ما يتبع عليه من انقضاء المصدر كونه ماضيا
الامر من الامور فيصح كون مفعولها ماضيا
لكن استواء او مبتدأ خبره الاستواء

الذي هو طلب تعيين احد الشيئين المستويين او
الاخرين المستويين على المستقيم على ما يعرفه اهل العلوم
احدهما او اوجه من غير تعيين وانما يستقيم لطلبه التبيين
فالجمع بين اي جوابه بالتعيين فلا يوافق لطلبه التبيين
كذلك ان ابن الشيخ في قوله ان الاستدلال بالاستدلال
ذكر ان بيان الخبر يدعي الاستدلال بالاستدلال فلا يكون
الفاعل العظام

لان المقصود للمتناع الثابتة لا المطلقة كقولنا يوم ينفع الصادق
صدقهم اي يوم ينفع صدق الصادقين قال الفاضل العظام
وقيل فاعل
اختلفوا في ان المضاف اليه في مثل الفعل او الجملة مع الاتفاق على انه هو
الجملة الاسمية بتمامها اذا وقعت مضاف اليها والمصحح الثاني في الاستدلال
والظان به الجملة بلا تأويل كما اشار اليه في تعريف المضاف اليه وبنيته
فيما علة عليه في الف مذكور هنا ويحتمل ان الجملة بتأويل الاسم فلا يخفى
وفي كلامه في موضع اخر اشار اليه ايضا كما لا يخفى من تتبع كلامه ونحو
قوله تعالى ان الذين كفروا سواء اي لجمعة كفروا نعمت به كانت
بالمصادر مبالغة كما في قوله تعالى والى كلمة سواء بيننا وبينكم عليهم
متعلق به اي عندهم وهو مرفوع على انه خبر ان وقوله او نذر تهكم به
تندبرهم مرفوع المحرر اما على فاعله او انه مبتدأ وذلك خبر مقدم
عليه اغتياؤه بثنائه فالجملة خبر ان اي ان الذين كفروا استعاروا شيئا
عندهم في عدم جدواي انذارك وعدم انذارك وفيه اشار الى
ان المراد بالجملة هنا المصدر المضاف الى الفاعل والى ان المفعول وام
مجرد ان معنى الاستدلال تحقيق الاستدلال بين مدلوليهما كما جرت
الامر والنهي عن مفسره في قوله تعالى استغفر لهم ولا تستغفر لهم وانما
عدل عنه الى الفعلية لما فيها من ابراهيم الخليل والتوصل الى ادخال المفعول
ومعادله عليه الافادة بغير معنى الاستدلال وتأكيد كماله في الية
وقوله للذين كفروا اي المصيدي والحقرة وقد بلغ اليك من كلامه ما يجي

لان الاستدلال هو الاستدلال
شع الحكايات في هذا المعنى

انما لا فائدة من الاستدلال
بدونه فيكون دعوى كانه غير الاستدلال
لا فائدة ابتداء في صحة القول
فعلك في عدم الجدوى
فما

تسمع بالرفع مبتدأ بان جزمه عن العتبة التامة والزما واريد به
معنى المصدر المضاف لفاعله كما اشار اليه بالتفسير الذي وجه العدول
محررا من واما على ما هو المشهور فانه يحذف ان وقع الفعل لغير عامل
لفظا ليس مما نحن فيه بالمعني منسوب الى معيد تصغير مدعي طريق
الترقيم يحذف تشديد الدال وهو استغفالا له مع ياء التصغير خير من
ان تراه جزمه وهذا مثل من خبره من رويته اي سماعك وهذا
الاخير اي مثل تسمع مقصور على السماع من اهل اللغة ولا يعلق
غيره بابق والواقع في غير هذين الموضعين الذين اريد بالجملة
في احدهما لفظها وفي الاخر معنى مصدره وذلك الغير هو الموضع الذي
اريد به فيه معناها المطابق لا يكون له اي للواقع وذلك الغير
الا ان تقع اي الجملة خبر لبتداء نحو زيد ابوه قائم مثال الجملة الاسمية
او خبر لبتدأ ان نحو زيد قائم ابوه مثال الجملة الفعلية فتكون الجملة الواقعة
خبر له مرفوعة المحرر او تقع خبر لبتدأ كان نحو كان زيد ابوه عالم او خبر
لبتدأ كان نحو كان زيد يخرج او تقع مفعولا لاني البتدأ علم نحو علم زيد
علم ابوه قائم او مفعولا لاني البتدأ اعلم نحو اعلم زيد علم ابوه
قائم او تقع الجملة معلقة عنها ناسبا لفاعل نحو علمت قائم زيد فان
قائم زيد جملة فعلية ان جعل قائم افعالا لزيد كما عرفت والاسمية او تقع
حالا نحو جاءني زيد وهو ركب فتكون الجملة الواقعة في هذه المواضع
من خبر كان الى ان منصوبة المحرر او تقع الجملة جوابا لشرط جازم بعد الفاء

الذي يحوي للربط فيما لا يشترط فيه ولو من وجهي
 تفصيل ملاحظ فيه الاداة ومالا تؤثر فيه وما يتبع فيه الفا واجب
 او يجوز فيه الوجهان او بعدا الذي للمفاجأة وتنب مع الجملة الاسمية
 مناب الفا في الربط لان معناه ما ينبغي عن حدوث امر بعدا من غير
 معنى الفا التعقيبية كقوله تعالى وان تصبرهم سيئة بما قدمت ايديهم
 اذا هم ينظرون وان تكفرهم فانت مكرم فتكون الجملة الواقعة بعدها
جوابا لشرط جازم بخزيمة المحل لكونها جوابا لشرط جازم ولا متناع
 للزم في لفظها ولو تقديرها فيكون محلا وسيجيء الفرق بين المحل والتقدير
 او تقع صفة لشدة عدم صحه وقوعها صفة لعرفه لكونها في حكم التكميل
 لصي ثاويلها بها نحو جاني رجل ابوه قائم فيصح التثاويل بقايم ابوه
 او معطوفة على مفرد نحو زيد ضارب ومقتل او معطوفة على جملة
 لما حل من الاعراب نحو زيد ابوه قائم وابنه قاعد او تقع بدل من
 احد هما هي المفرد والجملة التي محلها من الاعراب لكونها اوفر منه في
 تادية المراه مثل قوله تعالى هل هذا الا بشر فليكن فانه بدل من النجوي
 في قوله تعالى ولا النجوي الذين ظلموا كما قيل وقيل تنبيه وقوله
 تعالى لا يؤمنون فانه يدل على وجه من قوله تعالى سوء عليهم انذارهم
 ام لم تنذرهم لكونه افعلا في تادية المراه الذي هو عدم حصول
 الايمان منهم اصلا فانه يدل عليه مطابقة بخلاف ما قيل فانه
 يدل عليه التزاما ببيان له على وجه كالتفريع بالفاضل العصام في

وان كان الخاء مفردا غير ربي وكونه
 ربي وما شئت لا منقلا لا فيجوز الفاء
 مع الرفع ويجوز حذفه مع الرفع
 وان كان الخاء جملة بليته اياها متفرقة و
 غير ذلك واجب وقول الفاء فيه

حكمة

كاشية انوار التبريل كونه واضح منه واما الامثلة التي اوردتها
 المعانيون فهي مما ليس له محل من الاعراب ومن اردها في الجرح فاني
 قصد تصوير وقوع الجملة بدلا او بيان او تأكيد الانشيد لما يتبع
 لما حل من الاعراب او تأكيد للثانية اي الجملة التي لها محل من الاعراب
 نحو زيد ضرب ضرب وزيد ابوه قائم ابوه قائم او بيان لها اي للثانية
 كقائه على اي اي راي اهل المعاني وقال ابن يثام في معنى البيت
 وقوله في بيان الفرق بينه وبين البذل انه لا يكون جملة ولا تابعا لها
 كالفعل بخلاف البذل وقال في بعض آخر ولم يثبت المحرر وقوع البيان
 والبذل جملة فيكون اعرابها على حسب اعراب المتبوع ان كان اعرابها
 فاعرابها رفع وان نصبها فنصب وان جرحها جرح وان جز ما جرحه ولما بقي
 اجوال الجملة بنوع تفصيل فاما فيه نوع صرح وعلم ان بيتين محمولين
 على وجه الاجمال ليس من ضبطه وحفظه بل املال فقال فظروا يده
 الجملة اي في قوله فان اريد بالجملة ان ينال الجملة قسمان قسم في ثاويل
 المفرد فيكون الاعراب في كل موضع المفرد اذ الكلام في الانشاد الواقعة
 في التركيب وذلك القسم ايضا اي بالجملة مطلقة قسمان الاول ما اريد
 به لفظ والثاني ما اريد به معنى مصدري وقسم من الجملة صرح بها
 مع ظهور مقسمتها بالبعد والاولا يتوهم من اقل الامر ان هذا
 قسم القسم الاول منها لا يكون في ثاويل المفرد بالتثاويل كالتحجج
 المذكور وان صح كونه في ثاويل بغيره فلا يكون محمول في جميع المواضع

للمستقلة بالاداءة التي خصة بموضع جزائي خبر كان ومفعول
 ثان او ثالث وجواب شرط جازم مع الفاء او اذا وحال وتابع لمفعول
 او جملة لها محل من الاعراب ثم اي بعد ما علت ما لا يكون مفعولا و
 ما يكون مفعولا اعلم ان المفعول على نوعين مفعول بالاصالة ومفعول بالتبعية
 اي يكون تبعا وهو ينفصل عن التابع ومشارك بين الواحد والجماعة النوع
الاول من النوعين وهو المفعول بالاصالة لربعة فاما مرفوع و
 منصوب ومجرور ومجزوم اما المرفوع فتسعة ثمانية منها هي اربعة
 اصول واربعة ملحقة بها واحد منها الفعل المضارع **الاول** الفاعل
 قديمة لانه اصل المرفوعان عند الجر هو لانه في الغلب جزء من الفعل
 التي هي اصل الفعل لانها مشتقة من اجالات اول جزءها الفعل وهو النسبة
 الى الفاعل معتبرة في وضعه تنقص الاربعة من اول الامر بخلاف
 المبتدأ فانه مستقر لا يتغير لانه ارتباطا بشيء ولا في عامله
 اقوي لكونه لفظيا مثله ومثابة العمل مع المفعول موجبة بقوة
 عمل الذي هو المرفوع فيكون اقوي في المرفوعة من المبتدأ الذي هو
 هي اما الاصلية وان ثبتت اصالة بالنسبة الى المبتدأ الذي لا يقع
 في اصالة بالنسبة الى ساير المرفوعات غير ان ثبتت اصالة
 بالنسبة اليها بالضرورة واما اصالة بالنسبة الى النائب ففني
 عن البيان وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو حاله
 في المبتدأ وهو تقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بما جاء

ترك تعريف المبتدأ على المرفوعة في الاصلية
 لانه مع اختلافه في انهم من الشرح لا يحتاج اليه
 هذا لانه يبين العامل على وجه يعرف منه المرفوع
 مثلا بوجه يمكن ان يثبت عنه وقام المرفوع
 لا بالتحديد في مثله فتدبر الحمد
 قديمة للمبتدأ ينظر في مزيد قائم ابوه
 فان ابوه فاعل مع انه ليس بجزء الفعلية
 ومن انار قوله انه يغلب على عامل المبتدأ او
 شجرة

ومستند

ولو ظاهر او لا فالجواب
 في المرفوعة على ما في
 احد الاطوار

ومستند فكان اقوي بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق
 وفيه ان افادة يندرج الوصلين اصالة المبتدأ في المرفوعة التي هي
 المطلوبة غير ظاهرة بالظن من الاول افادة الاصلية فيكون مستندا
 اليه ومن الثاني افادة الاقوية فيكون مستندا محكوما عليه بما غير المطلوب بين
 هنا لا يخفى وهو اي الفاعل ما مرفوع ولو محلا بقرينة التقسيم
 لمنه اي نسب بقرينة قوله او ما بعناه فانه اذ منه ما ليس له نسبة
 تامة اليه الفعل الاصطلاحي خرج به بقوله او ما بعناه المبتدأ لان
 ما لم يند اليه ليس بفعل ولا بعناه بل جامدا ومركبا مع المرفوع كوا
 قدم الخبر واخره لانه يذكر التقديم كما ذكر ابن الحاجب التام خرج به
 ما لم يند اليه ناقص لانه لا يسمى فاعلا عند نقص الجملة كما امر المعلوم
 خرج به النائب قبل ذكر المعلوم بمعنى التام كما استلزام اقول لانه
 الاستلزام مرجوح في التعريفات علما ان اغناء المتأخر عن المتقدم
 مما لا بأس به في الاخير او ما لا يلبس بعناه من الصفات والمصدر
 وحده الفعل والظرف المستقر بما عرفت ان ما عبارة عن مرفوع
 اندفع ما اورد في الامتحان ان الى مقتضى منع الدخول للمفعول
 فيه لوجود النسبة الوقوعية التي هي نوع من مطلق النسبة فيه
 فلا بد من التقييد بنسبة وصفية ليخرج الوقوعية وقال في المحل
 الصحيح حاسب اليه العرف او بنسبة وصفية فان قيل قد خرج فيه
 ايضا ان يكون ما عبارة عن المرفوع لا يفيد للمبتدأ في النسخ لان

لان المبتدأ لا يندرج في المرفوعة
 لان المبتدأ لا يندرج في المرفوعة
 لان المبتدأ لا يندرج في المرفوعة

ويزيد الوجب لغيره فانه زيدا ولعدم نفسه
2 المنع والجمع لمن يعلو امتحان التقديم

اسم المفعول نحو من زيد و امضوب الزيدان ونحو زيد مرفوع
 او مضوب غلامه او ياشي ابوه ولا يكونان اي الفاعل والناصب
 الا اسمين او ما في ثاويله اي الكسر للدلول عليه باسمين لكونها
 مسند اليهما غير الا ان الناصب قد يكون مجارا ومجورا وقد سبق
 ان المتعلق قد ينسب اليهما فيكون المجور مرفوع والمجرع على الله ناصب الفاعل
 نحو من زيد فيجب افرام عامله اي الناصب الذي يوجار ويجور
 وتذكر لانه من حيث انه هو هو لا يكون مشتق ولا مجوعا ولا مؤنثا
 ولا وجه تشبيه عامله وجمعه وتثنيه وان كان المجور ضميرا مشتق
 او مجوعا ولا مؤنثا بخلاف الفاعل وناصبه الذي ليس كذلك فلو
 كان ضميرا اذا كان ضميرا مشتقا على عامله فاذا كان مجوعا يجمع وان كان
 مؤنثا يؤنث ولا يجوز تقديم اعلم عامله بالاستعارة وقيل الفاعل
 للملا ليس بالمتبدل وقيل لانه كالجزء الثاني من عامله لا يجوز في البناء
 لاختاره حكم المنسوب وفيه بحث لا يليق ببيان هذا الكتاب ولا
 حظه مما لو كان النسبة مأخوذة في مفهوم عاملها واضعوا لوي
 فلا يفيد بدونها الا من المصدر وقد تبيان حذرها معانها وكل
 منها من الفاعل والناصب قسمان مضموم وموضع لتكلم او مخاطبة
 او غائب تقدم ذكره ولو مع بعضه وهو ما ليس كذلك والمضموم الذي
 هو قسم منها ايضا اي كل منهما على قسمين مستتر اي منوي غير ملحوظ
 حقيقة لعدم وجوده اصلا بل حكى بملفوظية لوجوده اثار اللفظ فيه

اسكنات و زوفا و عطف اليا

فعل الزيد ان قام وبنوا
التسبيح لا يوجد في وجب
ولا يتيسر سماع
او لا يتيسر الزيدان بالتسبيح ولانه ان كان
مبتدأ فيزم ان يكون قام منتهى الزوم التطابق
ال
افيه في الاول لا بعضه لكن مبتدأ

ومن هذا الاطلاق على جميع الانبياء
وكلية الوحي
والفعل والشيء والوجود والاضيق القدم والكثرة والاول والآخر
الاول في مثل الضيق والاضيق من جنس الاول والآخر
الاباء في مثل الضيق والاضيق من جنس الاباء
من جنس الاباء

من كونها فعلا ومؤكدا معطوفا عليه غير ذلك وبارز متصرفية
 ما ينشأ من التفسير وهو لفظ حقيقة ولو غير مستقر فالمستتر ايضا
 كالمضارع واجب الاستدراك لا يجوز ابراره ولا يند عامله
 الا التي لا الى الاما لظاهر كما جاز الاستدراك وجاز الاستدراك حيث
 يستعمل عامله تارة اليه وتارة الى الموطر والادراك واجب الاستدراك يكون
 في التكمين اي التكمين وحده مطلقا ومع غيره كذا والحق اظلم في ذلك
 ولو امر او مضارع خلاف الخاطبة لقوة فان اليا فيه ضمير بارز فاعلم
 عند الجمهور كما يحكي من غير الماضي فان كلا منهما يبرز في التكمين و
 الخاطبة المرفوعة مذكرا او مؤنثا من الماضي الذي هو اصل بالنسبة الى
 المضارع وما يتوقف عليه فلا يبرز في متكلمية ومخاطبة المرفوعة المذكر
 مع كون كل منهما اصلا قويا كوني المتكلم مبتداء الكلام والحق اظلم
 متقربا لذلك يبلغ درجة الاصل يستعمل لخطب درجة عن اذان
 البارز كونه لفظا حقيقيا اصلا قوي فيفيد مرتبة وفضيلة فيما انظر
 به خلاف المسترقاة ليس كذلك كما ترى فيكون فرع ضعيفا فلا يفيد
 مرتبة وفضيلة فيما اعتبر فيه بالخطا ونقيضه ولذا لم يلبسوا بالسواقة
 بين الاصل والفرع في الاستدراك الغائب المرفوعة مذكرا او مؤنثا الذي يرفع
 بالنسبة الى المتكلم الخاطبة لعدم دخله في تخصيص الكلام ولا يطرأ عليه
 كون الظاهر للغائب وهو خلا ما يقتضيه صيغة التكلم والخطاب
 فوجب الاستدراك لعدم الجواز لغيره غير واجب التكمين وحده ونظير التكمين

ومع ذلك لا يبرق في وجهه النظر

والضارع وما ينزع عليه

معطوفا ونظير للمخاطبة المرفوعة المذكر والمفعول المرفوعة المذكر
 وضمة ومنه بمعنى اسكتوا كمن وحكم حكم مستمرا ولذا لا يبرق
 في المفعول المرفوعة المذكر يجوز غير ما زيد وزيد يبرق في المفعول المرفوعة
 غير مستند الكبر اذ لا يرفع الظن السابق فيجب الاستدراك غير زيد انظر
 من غير وجه المفعول المرفوعة المذكر وما كان معناه اسم المفعول
 والنسب وفي الصفة المشبهة والظرف المستقر ان لم يوجد شرط
 تعلق في الفاعل ولو كان في المفعول وما معناه الظا واما ان وجد
 فلا يجب كمناديا تارة اليه وتارة اخرى الى المستريح ولا يجوز كمناديا
 الى البارز لان البارز المرفوعة المتصل بحقق بالفعل لا يوجد فيه شيئا
 ليخطب درجته الفرع عن درجته الاصل بنسبة هذا التفسير عنه نحو جاءني ضارب
 او مضروب او لم يجرى ناطق او يجرى منسوب الى التكمين او من
 ونحوه الدار زيد فان زيد مبتداء مؤخر لا فاعل الظرف لعدم شرطه
 انما اعاد نحوها ولم يقل وفي الدار زيد عطفا على جاءني لدفع توهم ان
 يكون زيد معطوفا على ضارب والظرف لفظا متعلقا بجاءني ثم
 ان في كون هذا التمازيم واجب الاستدراك ان لا يلزم من عدم جواز
 عمله زيد عدم جوازه ظاهر عند جعل زيد مبتداء مؤخر الجواز
 في الدار غلام زيد والاضمار قبل الذكر كما مر هنا التقدم زيد رئيسة
 وقد جعل فيها شيئا مترازا في الدار من جاز الاستدراك لجواز زيد في
 الدار غلامه والفرق حكم فافهم ويكون في تشيبي اسم الفاعل والمفعول

وانما اختص هذا بالرفع والاختصاص لا اختصار
 بالنسبة الى التفسير ونحو الاستعمال الفعل بالنسبة الى
 تشيبيه

مذكرتين او مؤنستين وجمعها السالم مذكر او مؤنثا كونا او زمانا
 مطلقا غير مقيد بوجود شرط العمل فيها ولا بغيره وسيجي في
 كلامه ما يدل عليه ^{العلم} كالا يخفى على من ^{شاع} ومن قال مذكر او مؤنثا
 فقد جحد عن المرام ولم يراع حق المقام كالا يخفى على ^{شاع} وكلاهما
 وانما وجب الاستدلال فيهما لان تشيتهما وجمعها السالم تشيتهما ^{مفرد} ^{مطلقا}
 وجميع الصورة فكلا لا يجوز لئلا يشته وجميعه الا فلا يلزم
 تعدد الفاعل في الظاهر والاعاويل البعيد كذلك لا يجوز لئلا يشته او
 جمعها اليه وان لم يلزم ما لم يزم في تشيته وجميعه لئلا يشته المذكورة
 في جاني رجلان ضاربان او مضروبان او رجال ضاربون او مضروبون
 ولم يتوضنا لئلا مالم يوجد فيه شرط العمل الظهور كما سبق من مثال المفرد
 في عدا وطلا فويلين وهو الاكثر اذ عن كونها حرفي جردا لا يشترط
 الاستدلال فضلا عن الوجوب وفي ما عدا وما خلا ما فيها مصدرية
 مختصة بالفعل فلا احتمال كونها حرفي جردا في ليس ولا يكون في باب
 المشتهاء اي حال كون كل واحد من عدا الى لا يكون فيه وانما وجب
 ليكون كالا في عدم الفصل بينهما وبين المستثنى فلا لا يتصور توقف
 الافعال عوجا في القوم عدا اي جاوز الجاني منهم زيدا وليس
 الجاني منهم زيدا ولا يكون الجاني منهم زيدا والتفصيل سيأتي في بحث
 المشتهاء والتأخر اي جازر الاستدلال يكون في الغالب المفرد والغائبة
 المفرد نحو زيد يضرب او يضرب ولا يضرب مثالا الغائب المفرد

نحو كان شرط العمل اولا
 في حرفا مشاع الاول لا مذكر او مؤنثا
 قوله مطلقا

ويجمع ما في تشيته وهو حرفا لا في تشيته
 في جمل النظر به بدلا عن الضم
 عبارة عن تعدد الفاعل

ولان لا يتقدم ما يتولد فيعلمي كما يتعدا
 وضلا بدون ما

ينند ضرب او تضرب او تضرب اولا تضرب مثال الغائبة المفردة
 ويقال ضرب زيد وكذا البواقي فانه يقال الضم يضرب او يضرب اولا
 يضرب زيد وضرب او تضرب او تضرب اولا تضرب هندا فلا يستتر
 فيه ضمير لوجود الفاعل الظاهر فلا يستلزم تعدد الفاعل في تشيته
 الفعل عطف على قول في الغالب تماذك من اسم الفاعل والمفعول
 وما بعناهما والصفة المشبهة والظرف المستقر اذا وجد شرط عمله
 في الفاعل الظاهر التشبيه بالجمع المذكور من تشيته اسم الفاعل او
 المفعول وجمعها فانه يجب الاستدلال فيهما مطلقا وقد اشار اليه فيما
 سبق بقوله مطلقا كما يتبين من تضارب او مضروب او ليدنا طي
 او هاشمي او حسن في الدار ويقال زيد ضارب غلامه وكذا البواقي
 فانه يقال ايضا زيد مضروب غلامه او ليد غلامه ناطق او هاشمي
 غلامه او حسن غلامه او في الدار غلامه فلا يستتر فيه الضمير
 لما مر انفا **واما الباز** المتصرف في تشا في الافعال وهو اي الباز
 المتصرف الذي في تشا في الاثني نحو ضربا وضربا وضربا او اليم
 مزودة لرفع الاثني بالالف الاشباع والتاء للخطاب بغير انه
 التاء وحدها في المفرد والاثني علامه التشيته وقيل انه الاثني مع
 مع اليم والتاء للخطاب ويؤيد الاثني موافقة التشا في كون
 الفاعل في كل منهما الفاعل المضربان وتضربان ويضربا وتضربا او كذا
 ولا يضربا ولا تضربا وفي جميعها اي الافعال المذكورة هو اي الباز

في جمل النظر به بدلا عن الضم
 عبارة عن تعدد الفاعل

ان قيل في قوله
مما يقا

المصدر الذي في جملة المذكور الواو عوضا وضربا اذ اصله ضربتوا
بدل اعود الواو عند اتصال الضمير نحو ضربته زيدت اليه ليطرد شية
ولما لا يتيسر جوازا لا شباع في الوقف في المتكلم وحده وحذف الواو
لان الهمزة في قوله لا شدة فاصار احدهما بالآخر حتى جعل بعض
مجموعهما حقيقته ولا يوجد في اخر الهمزة ولو تنزل لا غير هو واو ما قبلها
مضموم مستثناة ولم يحذف كان على خلاف ما عليه كلامهم وحذف
الالف مكتوبة بعد ما اتصلت بها الاحتياج اليها وكون الهمزة لان
ضمها الاجر الواو اخذت بقى الهمزة على اصلها الذي هو السكون ويفرق
وتضربون ويضربوا واضربوا ولا يضربوا ولا تضربوا وفي جملة اي
الافعال المؤنثة ويو البارز المصدر الذي في جملة المؤنث التثنية
ضربن وضربن انما شذذت التثنية فيه لان اصله ضربتمن حمل على
التثنية وقبل الهمزة بالفتحة من في الفتح فادغم ويضربن وتضربن
ويضربن اضربن ولا يضربن ولا تضربن وانما البرز فيما ذكر من التثنية
والجمعين ولم يستل ان صيغة الفعل لا تدل على فاعل منه او مجموع
بل على فاعله مفرد كماله الفاعل المفرد والفاعلية المفردة اذ ليس في صيغة
علامة التثنية والجمع كما في الصفة وفي الخاطبة للمفرد مذكر كان او
مؤنثا والمتكلم وحده في الماضي وهو اي البارز المصدر الذي في جملة
التاء عوضت ملتبسا بحركات التاء الثلاثة والمتكلم مع غيره في
الماضي وهو اي البارز المصدر الذي فيه نا عوضا بواجب الابرار فيه

من

لان الهمزة في قوله
الضمير الذي في جملة المذكور

وقيل اصله ضربتمن فادغم
ما قبل الهمزة سكتا ليطرد شية
النساء ولا يبيح لكان التاء لا اجتماع التاء
وحذف التاء علامة فاعله فادغم

يعني يكون في الصفة علامة التثنية
والجمع

من وفي الخاطبة المفرد في غير الماضي وهو اي البارز المصدر الذي في جملة
الياء عند الجهور انما البرز في جملة التثنية بالخطبة المفرد ولم يعكس
مع ان البارز اصله في متلب المذكور الاصل العوفي لان الياء وان
كانت اصلا قويا من حيث كونه بارزا لكنه فرع من حيث مجيء التثنية
فيما سبقت الذي هو الفرع الضعيف وليكون اعراب الاصل اصلا
وهو الحركة واعراب الفرع فرعا وهو الحرف الذي هو التثنية هنا ولولم
يبرز له بكي الاعراب بالحرف لان كونه ضمير المفرد مع كونه انفرادي
الالف الذي هو الضمير التثنية مخالف للقياس كون الاول اخف من
الثاني فلا يليق بالاصل الذي هو الخاطبة المفرد ولذلك ذهب
الاخفش الى ان الياء الخطاب وفاعلها مستتر فيها نحو تضربن و
اضربن ولا تضربن **وانما المظهر** الذي هو الفاعل وناصبه فقط على
عن البيان والتوضيح بالنسبة الى المظهر الذي هو المظهر العام يجب
افراجه اي العامل والمراد به هنا الفعل وما يوازيه من ايشابه
فلا يبره مثل ضربت بن جمل فاعله غدا او بالتكثير عن الموازنة
اذ الفعل لا يمكن لاقربته لهذه الارادة اللهم الا ان يجعل الامثلة
الآتية قرينة لها فلو قال جيلنا هذه ان كان فعلا او موازنا له والا
فلو جاز ان كان المظهر جاعلا لكان اظهر والحلم يكثر المستند من كلام
في الامثلة ان في جمل التثنية وجه الافراد في الفعل لزوم تعدد الفاعل على
لومثي اوجعها والتاويل البعيد كما مر في الموازن المشابهة وغيبته

طراز و مودرا اولافان فان الا و انجيب
تجبر ال اسر و ان كان النواخ فلاح صر

المؤمنين
الذين
المؤمنين
الذين

الحاجب
الحامل
تأنيث
م

مستند

وَمَا كَانَ

وَيُفَكِّرُ كَمَا لَمْ تَكُنْ لَكَ عَاقِلٌ
لَكُنَّا لَا وَنَسْتَخْرِجُ الْحَقَّ مِنَ النَّاسِ
غَيْرِ الْأَدَمِيِّينَ

تتار

الادميان المنفصل عن عامله وانما جاز التذكير فيه مع كونه مؤنثا
 حقيقة من الادميان لضعف استدعائه ثانياً العامل لانفصاله
 عنه بهذا الذي يمكن منقولاً عن الذكر واما اذا كان متقولا عنه كزيد
 اذا سميت به المرأة يجب ثانياً عامله ولو منفصلاً عنه لدفع الاستدعاء
 كقالت اليوم زيد لكن لم يتقضى به لندوره والرجال اجابت اوها
 مثال الضميمة جمع المذكور كالعاقرو جانت او جاء الرجال مثال الجمع المذكور
 كالعاقرو وجه ثانياً كونه بشا ويل الى اعد ووجه تذكيره كونه
 من الغير الحقيقي ويسمي وجه ثانياً ما استدل في ضميره وجعته ولما
 فيملق المؤنث والتذكير وتوقف معرفة بعض احكام الفاعل
 بالنسبة الى عامله على معرفتها وعرفته الاول يعرف الثاني لان
 تعرف بلكاها قال والمؤنث تعرف التي اما الضميمة اي واخره
 علامة الثانية بقرينة تفسيرها اذا انفردت به لا تكون الا في الاخر
 والمراد به ما بعد الاصول فيقيم غرضاً بضميرتها وضاربين فتاواخت
 ليس بعلامة الثانية بل هي مقدمة في اللفظ او تقدير اي ملغطة
 او مقدمة كذا وعرب قال ابن الى اوجب في الايضاح حكم بان التاء
 مقدمة في جميع كنهها في الثلاث اوضح وقال الرضي واما الزائدة على
 فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياساً على الثلاث اذ هو الاصل وقد
 يرجع التاء في بعض شاذها في قديمة ورثة فظهر ان اذ خال نحو
 عرب في اللفظ خالف العقول والنقد ان قيل يخرج من التفسير المؤنث

كما اذا انفصل العامل بان جعل اللفظ
 اعترافاً بالحققة والحق في اللفظ الاول
 حيث غلب عن هذا تتبع ذلك النافذ في هذا
 وجعل من الكلام المنص

الصحة

الصيغة اذ ليس فيها العلامة المذكورة بصيغة موضوعية كالمركبي
 وانت بالكسر ويا مثل تفر بين ونون مثل ضربين وواو توت وها
 وهندي وكلتا وشتان فيلزم كونها مذكراً قلت كون الثانية
 فيها بالصيغة ممنوع بل التاء مقدمة عن طرد الباء حفظاً للقاعدة
 وتسهيلاً للضبط ثم ان هذا التعريف لفظي يقصد به تعيين صورة
 حاصلية وتبينها عداها واسمى يقصد به تحصيل الصورة فلا يدور
 ان في هذا التعريف دوراً لتوقف معرفته على معرفة الثانية وبالجملة
 كذا في الامتحان ولو قال ما فيه التاء الموقوفة عليها بياء لفظاً او تقدير
 او الالف المقصورة والمدورة لكان الهمزة هي اي علامة الثانية الموقوفة
 عليها حال كونها هاء وتوقف الاصل فلا يخرج تاء ضاربين فانه يتوقف
 عليها بياء فلا يصح اي في حال الاضمار يخرج به تاء متراصة فان قلت
 وبنت فانه لا يتوقف عليها بياء اصله علامة الثانية مقدمة
 فيما ذكر في الامتحان في ظلية وشمس مثال لما فيه التاء تقدير
 بديل لظهورها في ضميرها نحو شمسة لان المصغر بمنزلة الوصف
 مع الضمة فتسميه في تقدير شمسة صغيرة مثلاً في اي عيبها والتاء
 بصفات الاعضاء التي قد فيها التاء شمس طالعها يجمعها بالضم
 والالف المقصورة نحو جبر ودعوى الاول الحقيقية والثاني الخيرية والالف
 المدورة نحو حمراء محمداً وهذا اي كون المؤنث بعلامة الثانية
 لفظاً او تقدير اجازاً بغيره في غير ثلثة بالنسخ والزائد عليه

سمي افعالاً فاضلاً عما جاز بان جعل اللفظ اعترافاً
 من الحقيقة والحق في اللفظ الاول
 غلب عن هذا تتبع ذلك النافذ في هذا
 وجعل من الكلام المنص

كما اذا انفصل العامل بان جعل اللفظ
 اعترافاً بالحققة والحق في اللفظ الاول
 حيث غلب عن هذا تتبع ذلك النافذ في هذا
 وجعل من الكلام المنص

كما اذا انفصل العامل بان جعل اللفظ
 اعترافاً بالحققة والحق في اللفظ الاول
 حيث غلب عن هذا تتبع ذلك النافذ في هذا
 وجعل من الكلام المنص

العشرة فلا مذكرها بالهاء اعتبارا لثانيها الى اعمدة ومؤنثها جردتها
 اي التاء مع وجود ثانيها الى اعمدة فيه الفرق بينهما لم يعكس لان المذكر
 تندا بالترقي والزمان فاعطى التاء اولها فلو اعطيت له ثانيا لم يكن
 الا لتبليس عو ثلثة رجال واربع نسوة واذ ثبت ثلثة والاولى منها
 التسعة مع عشرة اثبت التاء في الخبر الاول فقط في المذكر ابقاء له على
 حاله الذي قبل التركيب وحذف من الثاني كراهية اجتماع علامتي
 الثاني من جنس واحد فيهما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة
 كونها من جنس واحد وانما جاز ثلثة عشرة واثنتا عشرة مع كونها من
 جنس واحد لان التاء في الخبرين الاولين منهما لما زمت الوصل لعدم
 مفردهما وانما بدل من لام الكلمة بخلاف الثاني الاخيرين منهما
 كانت كجنس واحد وهما الوصل في اشتغال التاء بالالتصاق وانما الوصل
 التاء ليس الا وانما حذف التاء من احدى عشرة واثنتا عشرة مع عدم
 الاجتماع فيهما على حاله على النظر وتبعد عن التقيض نحو ثلثة عشر
 رجلا وفي الثاني اي اثبت التاء في الخبر الثاني فقط في المؤنث نحو ثلث
 عشر امرأة حقيقة التمام الى الفة بينهما او قبل عدم الاثبات في الاول
 ابقاء له بحاله الذي قبل التركيب والاثبات في الثاني لان التاء لا تنفك المانع
 وهو التيسر والثاني في المؤنث حقيقة او ثاني ما بان انه اي بان الكلمة
 ذكر في الخبرين بخلاف نحو النخل فانها وان كان بارا في ذكرها على الخبر
 عن التاء الا ان ليس من الحيوان فلا يبعد عن الحقيقة نحو امرأة بارا في

مثال المذكر لان العدد يتبع مفرد العدد
 والعدد ينسب الى واحد وهو مذكور
 مثال المؤنث لان العدد يعطى نسوة ومفرداتها
 اي امرأة وهي مؤنث وانما اعطى التاء في ثلثة
 العشرة للمذكر المحصور اعتبارا لثانيها الى اعمدة
 للمذكر ولم يعط المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث
 ولم يعكس الامر كون المذكر له سبق

مثال المؤنث لان العدد يعطى نسوة ومفرداتها
 اي امرأة وهي مؤنث وانما اعطى التاء في ثلثة
 العشرة للمذكر المحصور اعتبارا لثانيها الى اعمدة
 للمذكر ولم يعط المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث
 ولم يعكس الامر كون المذكر له سبق

رجل وناقية بازاء لجل والثاني في اللفظ ملتبس بخلاف اي
 الحقيقة يعني ما ليس بازاء ذكر من الحيوان لان تاء ثانيته في لفظه فقط
 بوجود العلامة فيه لفظا او تقديرية ولذا سمي لفظيا نحو غرقة مثال
 لما كان العلامة في لفظه لفظا وشمس مثال لما كانت في لفظه تقديرية
 والابق ذكر الجميع واليمين والميم وتوقف بعض احكام الفاعل بالنسبة
 الى العامل على معرفتها وبعرفتها يعرف المفعول اجمالا وباللغة تفصيلا اراد
 بيانها وبكى لما كان الكسر من اقوال المؤنث قد تده وما يقابل على
 التثنية فقال والجمع الكسر مطلقا ما اي جمع تغير الحقيقة فخرج نحو قطرت
 لان تغيره بعد الحقيقة للثقل صيغة مفردة ولو كان ذلك التغير تقديرية
 كفلك فانه صيغة مفردة كقته فخرجوا كقته اسد والقاض ايضا وي
 لم يذكر هذا القيد ايضا في اللب كقته باذكرة في تعريف مطلق الجمع كما
 ذكره المصنف في شرحه ولم يرد في هذه الرسالة تعريفه حتى يكتفى به فيبقى
 ان لا يهل هذا القيد في كتابه هذا والمراد بالتغير ما هو المتعارف عندهم
 فخرج به جمع السلامة بكلا قسميه فان تغير الاخر لا يبعد عندهم من تغير
 الصفة وان كان تغير الحجة والمراد بالمتغير ما هو اعم من الحقيقة
 نحو رجال والاعتباري كاسا وناعيم وكعباد يد بيد له
 عبد ودو لما ظهر من تعريف الكسر ان السالم لم يتغير صيغة مفردة
 للجمعية ترك تعريفه واراد تعريف قسميه فقال وجمع المذكر الالف فانه
 لما كان المذكر قدما شرفا وزمانا ما اي جمع الحق في اصل الوضع اخر

سواء كان مذكرا او مؤنثا مشعر
 سواء كان مذكرا او مؤنثا مشعر
 سواء كان مذكرا او مؤنثا مشعر
 سواء كان مذكرا او مؤنثا مشعر

مفردة انما لا يقبل اخره كذا كافي لانه يلزم ان لا يصيد وحده
 على الجمع بل على مفردة اذ الواو والنون مثلا انما لا يصدق على الجمع
 لا اخر مسلمون ولذا احتاج الشرح لا تقدير المفرد فيها ثم ان المراد
 به ليس ما يقبل التنوين والجمع والا يلزم الدور لتوقف معرفة ما على معرفة
 وبالعكس وخارج ايضا جمع الجمع بل اما الاصل او اما اذا اعلم المفرد حقيقة
 كسليم او اعتبارا كايامنين فاي ايمان من جمع ايمان وهو جمع بين
 فائين من حيث دلالة ايمان على افراد من كل ايمان يجمع ومن حيث
 دلالة ايمان على ثلثة منه مثلا ما خذ جملة معدودة واحدة مفرد
 لا يامن فلذا قيل ان جمع الجمع لا يصدق على اقل من تسع كذا ذكره
 المصنف في تعريف مطلق الجمع فلا يصدق جمع الجمع كايامنين مثلا
 على اقل من تسعة وعشرين او مضموم ما قبلها بالهمزة لفظا
 نحو مسلمون او تقدير كصطفون ادياء مكسور ما قبلها بالهمزة
 ايضا لفظا كسليم او تقدير كصطفين ونون مفتوحة للتعداد
 انما الحق هذه الحروف ليفيد الجمع والتوافق وحدها ان مع مدلول
 مفردة ما يزيد عليه من جنس ثابتة غير الاضافة فالنون
 تحذف في الشرا بالثنوين لا لقيامه وقد سبق تحقيقه
 وحذفها فيما لا ينافي كونهما جزء من الدال كما ترجم العجم والجمع من الشرا
 الاول حيث تبع الفاضل الجامي وشرح كلام المصنف على خلاف مراده وهو
 في الاكثر الواضع من عادته نحو مسلمون وسليمين وجمع الوثائق لم

ما جمع الحق اخر مفردة حقيقة كسليم او اعتبارا كايامنين مثلا
 او مؤكرا نحو قوله تعالى اشهر معلوما والتسمية باعتبار الاصلية
 والغلبة الف وقاد للافادة المذكورة للذكر الالم قيل لا بد من التيقيد
 بزائدتان ليخرج مثلا بيانا وقضاة فان التاء في الاول اصلية والالف
 في الثاني منتقلة عن الاصلية اقول بهذا من حيث الفظة عن معنى نحو
 ويوالف بيان الشيء كما هو السابع في السبعة علماء ذكره الفاضل العظام
 نحو سليمان والتثنية اي الشيء ما هو الحق في اصل الوضع اخر مفردة ولو اعتبارا
 كرجلا نداناهم بغير اخره لئلا يمتنع لكن ينقص الخرج بل يجمع اذ يصدق عليه
 انه الحق اخر مفردة الف او ياء الجمع الا ان مسلم مثلا كما انه مفرد سليمان
 مفرد مسلمون فينبغي ان يقول اخر مفردة الذي كانه فيه كذا ذكره الفاضل
 العظام والولم يجعل ما عبارة عن الجمع في تعريف الجمع التام لا ينقص تعريفه
 بالشيء كالاختصاص والجواب عنه ان اضافة المفرد الى الضمير للاختصاص
 على ما هو الاصل في الاضافة فيقول الى ما ذكره الف او ياء مفتوح ما قبلها
 اي الياء ولا حاجة الى بيان فتح ما قبل الالف لظهور لزومه كذا
 في الامتحان وانما فتح مع ان الهمزة تنقص الكسر لئلا يلتبس بالجمع
 عند حذف النون بالاضافة ولم يعكس لان التثنية لكونها اكثر
 اولي بالفتح الا حذف نون مكسورة للتعداد انما الحق هذه الحروف ليفيد
 الجمع او التوافق وحدها ان مع مدلول مفردة مثله في الوحدة والجمع
 فقط ثابتة في غير الاضافة وفيها تحذف لما مر عن سليمان وسليمين

الواو

فانفتح ابني فهو من حيث انه جمع بالواو والنون
او بالياء والنون جمع المذكر السالم كقوله
شابه لانه جمع ابن.

الواو الضمير به والمذكر بالواجب نفسا الواجب المحذور وهو الواحد
البره من الامرين ولا ينافي ذلك جواز الواحد المعين منهما و
لذا عطف باونها وقال فيما سبق يجوز وعطف بالواو نحو الرجال
جاءت اوجائية او جاذن ولو مثل بالمكسر ايضا كحيث كان اولى
وغيرهما اي يخرجه المذكر السالم وجمع المذكر المكسر العاقل من الجمع
وهي جمع المؤنث ساما او مكسر من العقلاء او غيره من الحيوان
او غيره وجمع المكسر الغير العاقل من الحيوان او غيره مذكرا ومؤنثا
اذ الهند الى ضميرها نائب الفاعل كهند ولا ضمير فيه واضمير العام
يجب وجوبا اختيار كون عاملها اي ضمائر الجمع المذكورة مذكرا
مؤنثا لما سبق من الايدان بشأنيت الضمير او جمعا مؤنثا ساما
او مكسرا اذ كان العام صفة للايدان باذا الضمير المستتر في ضمير
المؤنث او جمع المذكر الغير العاقل اجزاء له مجري المؤنث لعدم اصلته
في التذكير واما اذا كان فعلا فبان اتصال النون الضمير الذي وضع لجمع
المؤنث عاقلا او غير او لجمع المذكر الغير العاقل فانه بان اتصال هذا الضمير
به بعد جمعا مؤنثا وان كان الجمع في الحقيقة هو هذا الضمير لان الفعل
كالواو ولكن وجوب كونه جمعا مؤنثا اذ الهند الى ضمير جمع المذكر
الغير العاقل هم لجواز كونه جمعا مذكرا مكسرا كالا فرس فيجب ولو
قال او جمعا غير او اي اذا كان صفة كما في البك ككان اليك انتم
نحو ذلك جاءت او يجين او جائية او جائية او جواء مثال

جمع مذکر غافر من الغفر جمع مذکر غافر
جمع مذکر غافر من الغفر جمع مذکر غافر
جمع مذکر غافر من الغفر جمع مذکر غافر
جمع مذکر غافر من الغفر جمع مذکر غافر
جمع مذکر غافر من الغفر جمع مذکر غافر

ما يند في ضمير جمع المؤنث السالم العاقل ومثال ما يند في ضمير جمع المؤنث
 الكثر العاقل مثل الجوري جاءت اوجنين الى ومثال ما يند في ضمير جمع
 المؤنث السالم الغير العاقل من الحيوان مثل الخنازير ذهبت اذهبن
 الى ومن غير مثل الثمرات جذت الى والكثير اقطعت او قطعت
 او مقطوعة او مقطوعات مثال ما يند في ضمير جمع المذكر الكسر
 الغير العاقل من الحيوان ومثال ما يند في ضمير الغير العاقل من الحيوان
 نحو الافراس جاءت الى **والمرفع الثالث** من السعة ما يطلق
 عليه لفظ **البتداء** او لما كان مشتركاً لفظياً بين حقيقتين
 مختلفتين فلم يكن جعلاً في حد واحد كما في المستند اذا ان يقسم
 او لا الى نوعين ويعرف كل منهما فقال وهو نوعان ولما لم يكن
 لكل قسم خصوص كما كان في المستند قال النوع الاول **الاستدلال** الصفة
 بقرينة القابلة او الاولى **واما** ضارب زيد قائم في تقدير شخص
 ضارب نعم يراد به ما يقابل الفهم **واقعة** عند من قال ان البتداء
 للمفرد واحد وهو الاستدلال عن العوامر اللفظية المترتبة
 كونه مستد اليه فكونه صفة واقعة في الاستدلال خرج به **المرجع**
 النوع الثاني من البتداء **واما** الاستدلال بالعددية فليست بداخله **المرجع**
 في القسمة كما عرفت **المرجع** عن العوامر اللفظية بان لا يكون له عامر
 لفظي اصلاً ولو قال عن العوامر اللفظية كالبعضاوي لكن اظهر
 اخبر وقد عرفت ما هو المراد بالمرجع وخرج بهذا القيد عما هو

الدلالة الاولى هي جارية عامودية
 محقق او متقد

والمراد بالعامر اللفظي ما يكون مؤثراً
 في المعنى في الخارج عنه مثل جسد
 درهم شارح

خويز قائم وحق انك قائم الاول للاول والثاني للثاني
 ولا بد له الاول من خبر ولو تقدس ان لا فائدة بدونه والنوع
 الثاني **الصفة** اي اللفظ الدال على ذات مبرمة باعتبار معنى مقصود
 فيتم الغاير والمفعول والصفة الشبهة والمنسوب نحو اقر يتي
 اخوك والمستعار نحو ولد الزيدان الواقعة بعد كلمة الاستدلال بام صفا
 كالمهزوه او لما نحو ما صانع البكران ومن خاطب البشران
 وكذا متى واين وكيف واين او كلمة التثنية حرفا وهي ما اول اول او
 لما نحو قائم الزيدان او فعلا نحو ليس قائم الزيدان وهذه العبارة
 ادلى من عبارة ابن الى ايج حيث قال بعد حرف التثنية والفتحة **المرجع**
 والبعضاوي حيث قال بعد حرف التثنية والفتحة **المرجع** وقال البعض
 شرج لفظا في نحو نحو وتبين عوامر ما بيننا فلو لم يذكر ايضا لفظ
 كلمة هذا لان اخبر ايضا فانه من رتبة لفظ الاستدلال ما لا يكون مستكنا
 فيتم الضمير المنفصل مثل ارجب انت عن الهي تتحدثه ينقص التعريف
 متعاب نحو قائم ابو زيد فانه يصدق على قائم انه للصفة الواقعة
 بعد الاستدلال مع انه ليس مبتداء بل هو جزء الجز وان الجز ليس مجرد قائم
 بل هو مع فاعله والجواب ان المتبادر من البهنية الاتصال لفظا ومنه
 وفي مثل المثال المذكور ان وجد الاتصال لفظا لكن لم يوجد معنى
 اذا استغنى به داخل المعنى على البتداء الذي هو زيد كذلك لا امتي ان
 فيكون التقدير ان زيد قائم ابو واما كونه زيد قائم ابو فلا يجوز

في رفع هو الجمع والرفع فانه وسطا في
 في الاستدلال

لكونه صورة الجبر المرفوع واقضاء الاستفهام صدر الكلام ولذا
 لم يحج في كلامهم زيدا قائم ابو كي جاز زيدا قائم ابواه كي اصرح
 به القاضى العصام وكوكلم فلاخر لان دفاع الاستفهام لكونه يلزم
 التزام التكلفات بلا حاجة اما اول فلان جعل مبتدأ ملائقي
 عن كونه خبرا والصفة اذا كانت مع مرفوعها خبر يكون الاعراب
 الذي التحق المحجج في لفظها في غير هذه الصورة واما فيها فلو جعل
 مبتدأ يكون اعرابها في هذه الهيئة لفظا ومن حيث كونها خبرا
 في محله ولا ضفاء في كون هذه مكلفا واما اذا لم تجعل مبتدأ بان
 جعل على التقدير الاول كما زيد قائم ابوه فيستغنى عنه واما ثانيا
 فلانه اذا جعلت مبتدأ يكون المحجج جلة معنى واما اذا لم تجعل
 محله عليه ايضا يكون مفرقا صورة ومعنى والاصل في الخبر الافراد
 والعدول عنه بلا داع فكيف لا يخفى واما ثالثا فلان كون
 السند مبتدأ خلاف الاصحاح في انه مبتدأ اضطراري بحيث
 لو وجد مبتدأ في غير هذه وجه سوى الابتداء لم يحكم عليه
 بانه مبتدأ ولا خلاف في وجوده هنا وفي ان الحكم به مكلف وليس
 هذا مشا قائم زيد حتى يتقضى به لان كون الخبر مقدما والمبتدأ
 مؤخر خلاف الاصحاح ان كون السند مبتدأ كذا في النظر
 الاول جعلت مبتدأ لوجود الاضطرار في الجملة بالنظر الثاني
 جعلت خبرا واحدا في معنى عن الاخر بخلاف ما نحن فيه كما عرفت

او لو لم يكن كون التقدير زيدا
 قائم ابواه

واما جعل فاعلم ان لها شرحا بالعلم ومنه
 لا يصح ولا يوصف ولا يعرف باللام او الاضافة
 والامساع لكون العرف جازع بخلاف المبتدأ
 عيشي نبيه المرفوع

خواقم

خواقم الزيدان وما قائم الزيدون والصفة فيهما متعينة
 للابتداء وما بعدها للفاعلية ولا يجوز كونهما خبرا وما بعدهما
 مبتدأ ان المطابقة لازمة بينهما وليست هنا بخلاف مثل قائم
 زيد فانه يجوز فيه الامران ولا خبر له هذه المبتدأ لكونه على الفعل
 لكون الاستفهام والتثنية في الفعل الى هذا فاعلم سادس مستحضر ولذا
 جعل المحجج جملة فعلية كما سبق ولا يجوز تعدد المبتدأ اي التثنية الاول
 منه لانه المبتدأ عند الاطلاق يستلزمه لان التسوية في
 اليه يفرض انه لا يجوز تعدد لفظا بل عاطف بشهادة الاستفهام واما
 التقيد معنى واللفظ بعاطف فيجوز تخلفان كان خبر كل واحد في الآخر
 يوفي بالواو ولا يتثنى او يجمع نحو الزيدون فقيه وهايت وشاعر
 والزيدان عالما او زيدا وعمرو بكير كاتب وشاعر وفقيه او عالما
 والاصح في المبتدأ والاولى له تقديمه على الخبر لفظا لكونه محمولا
 موصوفا بالخبر والموصوف مقدم على الوصف وجودا فينبغي ان يقدم
 ذكر المبتدأ فيقاو شرطه اي شرط صحة كونه مبتدأ وان يكون مرفوعا
 لان الغرض من الكلام حصول الفائدة والاختيار عن غير المعين
 لا يفيد ولان في تنكيره اخلا لا بالعرض المطلوب من الكلام
 وهو الافهام لان في تنكيره تنفير عن السماع الحديث لا في
 لان خبره ولا وهو مقدم على الخبر بما يمنع السماع عن السماع
 مبتدأ كذا في شرح حلب الابلي او نكرة مختصة اي قريبة
 من الخبر

واما تعدد المبتدأ فيام عرضا في حال واحدة
 في جملتين فقد ابطال في الاستحسان في حيث الفاعل والعجب
 من التثنية الاول حيث غفل عن هذا وعلم علامه بما ابطاله

من المعرفة في حصول الفائدة من الاخبار عنها وعدم الاخلال
بالتفرض المطوق في الامتحان الجهر بشرط والتخصيص بشيء -
للاذابة وهي قد توجد بدون ككوب ليعتبر الساعة فلا
وجب الاشتراط وغيرها ولذا شرط المحققون من النجاة اياها
دونه واختاره ايضا ويحيى حيث قال لو نفيها فالواقع له
ان يقول او ذكره مفيدة اللهم الا ان يقال انه اشار امكان
التوفيق بين كلام المحققين وكلا غير صمد من النجاة بما قيل
ان مراد الجهر ليس الاشتراط بل الضبط فانهم لما رآوا ان المسألة
لا ينبغي قوتها بالتمييز بين القديم من الحكم على النكرة وبين غير ضبط
اشبهت له يتخلف عنها الفائدة خوفا له ولعبد مؤمن خير
من مشرك والمراه به ما قيد بقيد صفة كان او معناه اليه
خوصت بليكن غلتي او غيرهما فافضل منك افضل مني فان
تقييد الجنس يجعل مناط الفائدة والاهتمام به بخلاف الجنس
المطلق فان الطبع لا يقنع به فيصح حيوان ناطق كذا الاشياء
كذا مع ساويه ما بالتركي كذا مع كونه اخضر منه ويجوز حذف
اي المبتدأ عند قيام قرينة خوزيد وجواب من القايم اي
القايم زيد بقرينة السؤال والمرفوع الرابع من التسعة المبتدأ
وهو الجهر عن العوام اللفظية تذكر ما ذكر في المبتدأ ورافقه السند
به اي الذي الصق الكناه به فالبناء للصاق ونبه به على ان يعلق

الاسناد بالجهر اشبه منه بالمبتدأ ذكره الفاضل العصام في الترح
خرج به النوع الاول من المبتدأ حال كون ذلك السند به غير الفاعل
ومعناه خرج به نحو يقوم في مثل يقوم زيد ومثلا قائمه في مثل قائم
الزيدان وفي مثل زيد قائم ابوه فان السند به في الاول فاعرف في الاخرين
معناه ولكن النسبة في الاول تامة وفي الثاني ناقصة وهو ليس
بجهر بل هو جزؤه والجهر لا يكون فعلا ولا معناه اصلا بل هو اما جملته
كن يدا بولك او مركب كالشنتات وما يجري مجراها فان الجهر ليس
بجزءه بل هو بايع مرفوعا كما اصرح في الامتحان وبما قررنا في المراه
بمعنى الفاعل هنا لما سبق في تعريف الفاعل الامار على النسبة التامة كما
زعم البعض ثم فسّر بالصفة الواقعة بعد الاستفهام او التثنية والصفة
المعرفة باللام لان مع كونه خلافا لفظا وغير ملائم لما اصرح به المصنف
التعريف منعنا مثرا قائم في المثال الثالث لانه يصدق عليه انه السند
به غير الفاعل ومعناه لكونه غير ادل على النسبة التامة مع انه ليس
بجهر كما عرفت وجعا بنحو قائم في نحو قائم او ما قائم زيد غير وجه
وبمثل المنطلق في مثل زيد المنطلق لانه لا يصدق عليه انه غير الفاعل
ومعناه لكونه من معناه على ما فسره ايضا مع انه خبر على ان مثل
قائم في مثل قائم وان لم يدل على النسبة التامة بالنسبة الى المرفوع
لكنه يدل عليه بالنسبة الى المبتدأ كما اصرح به المصنف الامتنان في
تعريف الجهر فيكون مما يدل عليه ما فيكون من معناه فيلزم ان لا يصدق

التعريف على خبر اصلا فالخصيص بانفسه حكم لا يخفى خوفاً
 في زيد قائم ويجوز تعديده اي الجز لفظاً بلا عاطف من غير تعدي
 المبتدأ لجواز اجتماع الاعراض للغير المتناقضة في محل واحد خوليد
 قائم بالفعل قاعد بالقوة او بالعكس في الامتنان زيد قائم
 ضاحك وهو الاظهر وحكم الاخبار المضادة مذكورة في التمهيد و
 يجوز فيه العطف ايضاً ويكون جملة اسمية او فعلية وقد عرفت ما
 هو المراد بها يعني ان الاصل في الجز كونه مفرداً ليوافق الركنان و
 اخبره بمرع قبولاً للربط ولكنه قد يكون جملة اسمية فلا بد في الجز
 الكائني جملة من عائد يربطها الى المبتدأ لانها من حيث هي هي
 مستقلة لا تقتضي التعلق بما قبلها وهو الضمير الغالب وقد يكون
 لها إشارة نحو والذين كفروا وكذبوا بآياتنا اولئك اصحاب
 النار والعموم المستعمل على المبتدأ الخواتمة يتوق ويصير فان ائمة
 لا يضيح اجر المحسنين ولا م الجسد في مثل هذه الجزاء من عار وجه الظاهر
 في موضع الضمير نحو الى افة مالى افة اي ما هي لنفسي جزاً عن
 ضمير الشأن امرها اذا كانت جزاً عنه لا تحتاج اليه لوجود الربط المعنوي
 بينه ما يكونها عبارة عنه يجوز زيد ابوه قائم او قام ابوه الاول الاول
 والثاني للثاني ويجوز حذف اي العائد للضمير لفظاً لا معنى
 يعني ان حذفه ليس منهيّاً للقرينة اذ لا حذف بعد نه الانسياً
 قياساً الى ان محروراً بمن والجملة اسمية ومبتدأها جزاً من

فاد اقصا ان يجعل جزاً من الكلام لا بد
 مما يربطها الى الجنس الاول

مكان اجرة والمحسن عام
 ممن ينبغي ويصحب

الاول نحو البر الكبر يستين اي منه بقرينة ان يابح البر لا يستين
 غيره وسما عا في غير غو ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن غفر الله
 اي ان ذلك منه واصله اي الاصل في الخبر الاول انه ان يكون
 نكرة كونه عدة للافادة وهي انما تحصل بالاخبار بالمعروف
 كما ان المبتدأ عدة للبيان ولذا لم ياصل التعريف وقد يكون
 معرفة فان ذا الاينافي في الافادة لجواز كون النسبة مجزئة عن
 الناطق تحقيقاً او تنزيلاً فيفيد الانشاء يجوز زيد المنطلق لمن
 يعرفها ولكن لا يعرف النسبة بينه ما عوانته الهه تنزيلاً
 للناطق منزلة من لا يعرف النسبة بينه ما عوانته الهه تنزيلاً
 مقتضى علمه ويجوز ان يكون مثل هذا المجرى التقرب لا القصد
 ويجوز حذف ما هي الجز عند قرينة يجوز زيد لمن قال اريد قائم
 او عمر وان كان المبتدأ بعد ما وجب دخول الفاء في خبر
 في جميع الاوقات رعاية لفتح الشرط في اوله هو سببية الاول الثاني
 او الحكم به ولو جعل المتكلم في قسمه الرض بضم ووم الثاني للقول
 نحو اما زيد فنطلق الاضرة والشورى اي في وقتها كقولهم اي قول
 انشاء ما القتال الا قتال الديكر والعائد بينا العموم المستعمل
 على المبتدأ فان لا نفى في الجنس فالنفي القتال المذكور منفى عنكم
 لا يستلزم انه نفي كل قتال عنكم وتامه ولكن يسعى في امره
 الكواكب والضرورة اضممار القول الذي هو مدخول التعميم



بالفعل بقوله تعالى وأما الذين لم يوتوا وجوههم كفرتم
 أي فيقال لهم كفرتم وإن كان أي المبتدأ أما موصوفا
 بفعل أو ظرف أي بحالة فعلية أو ظرفية وهي قسم منها أما
 زان كالتسمية للكل بالجملة أو موصوفا أي بالوصول
 المذكور أو نكرة موصوفة بأحد أي بالفعل أو الظرف
 أو مضافا إليها أي الوصول بأحد أي الموصوف به والنكرة
 الموصوفة بأحد أي متى قرع على الثالث فقد قصر ولان لفظ
كل مضافا إلى نكرة موصوفة بمنزلة الجملة أو غير موصوفة
 أصلا جاز دخول الفاء فجره لأن كلامه لا يبرهه لأن كاداة
 الشرط وكل من اتصل بالصفة كونهما فعلية أو ظرفية هي
 قسم منها لأن كالتشديد فصار الجملة أي الذي يدخل الفاء
 والوصف في كل المضاق وإن كان مفردا يؤكد المشابهة كما
 لا يخفى وجاز تركه لعدم كونه جزءا من الحقيقة في اعتبار
 معنى الشرط وعدم اعتباره ومثل هذا المبتدأ وكذا أي كما
 جاز دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور إذا لم يدخل عليه
 شيء من النواحي جاز له دخول في خبره إذا دخل عليه أي على
 المبتدأ المذكور وإن كان ولكن بخلاف سائر نواحي المبتدأ
 حرفا كان نحو ليس و لعل وكان وما ولا أو فعلا نحو علم أو
 كان لا فاعدا إذا دخلت عليه فقط اعتبارا بصدور معنى الشرط الذي

بشرط أن لا يكون معطوفا على الموصوف
 المضاق ولو لفظ الكلام كان نظرا



اعتبر فيه فضعف معنى الشرط لا نسفا لأن الذي هو الصدارة
 فلا يجوز دخول الفاء على خبره وإن جاز دخولها على خبر
 للكسوة مع أنها من النواحي لعدم تأشيرها في معنى الجملة فكان
 وجودها كالعدم وإن المفتوحة وإن كان لها تأشير في المعنى
 لكنها الحقة بالكسوة لا بشرط كونهما في أداة التحقيق والحوار
 أيضا لكن لا بشرط في جواز العطف على أيهما ويدل على هذا
 الجواز المرآن الكريم وكلام النقيض وقوله تعالى واعلموا أنما
غنىتم من شيء فإن لله خبر وقوله الشاعر فواته ما فار فتكم
قاليا لكم ولكن ما يتفهم فسوف يكون وشال أن يأتي في المعنى
 ثم المهنوم الفرح من كلامه هنا اختصاص جواز الدخول بخبره
 الثالث ومنع كان له دخوله في السائر والتوافق لكلام صاحب التمام
 وللب اللبيب ومن كلامه في الاستحسان جواز الدخول على خبره أيضا
 على ما هو الصحيح فبين كلاميه في كتابه تذوق فافهم خو الذي
يأشبه أو الدار فله درهم قال الفاضل العصام الأولي والذي
في الدار لا يتوهم أن التردد بين الأصل دون التمييز مثال المبتدأ
 الموصول بفعل أو ظرف وقوله تعالى قل إن الموت الذي تفرقون
منه فانه ملائكم مثال الموصوف بالموصول بفعل الدخلة عليه
 أن والفرار وإن لم يكن سببا للملاقاة الموت لكنه سبب
 بها وعلى ما فسره الرحم لا حاجة إلى هذا التأويل فافهم ورجل

ثانيته وفي الدار فله درهم مثال النكرة الموصوفة اليها وخو غلام
 باحدهما و غلام رجل ياتني وفي الدار فله درهم مثال المضاف
 اليها وخو غلام الذي ياتني وفي الدار فله درهم وخو غلام الرجل
 الذي ياتني وفي الدار فله درهم وكل رجل عالم فله درهم مثال الكل
 مضافا الى نكرة موصوفة بغيره وكل رجل فله درهم مثال الكل مضافا
 الى نكرة غير موصوفة تاصلا وفي غيرهما الى المواضع المذكورة لا يجوز
 دخول التام على الجز لانعدام سبب موجب او يجوز والمرفوع الى النسخ
 من التسعة **سبعة** يمكن ان يكون نوعا وهو الافعال الناقصة لم يعرف
 لظهوره مما سبق لانه لما بين في بحث العام ان لا يكون لا يدرى الا على
 البتة والجزء الاصل او يسمى من نوعه لعماله وعلم من تعريف البتة
 كونه مستند اليه فلهذا انما المستند اليه الداخلي عليه يمكن ان يكون حكم
 الفاعل انه لا يكون الا اسما او مؤولا به وفي عدم جواز تقديمه على
 عامله في عدم جواز حذفه من غير المصدر وفي كونه مضمر ومفعلا
 وفي كونه المضمر مستترا وبارزا الا اخر ملاك في بحث الفاعل والمرفوع انما
خبر ان افعال الحروف المشبهة بالفعل لم يعرف لظهوره مما سبق ايضا
 فتذكر وامره اي حكمه كما مر خبر المبتدأ في كونه واحدا ومتعددا ونظرا
 وجمله ومذكورا ومحذوفا وغير ذلك لا بعد ان ثبت كونه خبرا له
 بوجود الشريطة وامتناع الموانع فلا يرد ان ان اين زيد متنع
 مع جواز اين لكن لا يجوز تقديمه اي خبره على اسمه لان بقاء ان لكونه

مرفوع

مرفوع الفعل على ما سبق تحقيقا بعمل على الفرع وهو تقدم المنصوب
 على المرفوع خطأ لم يثبت عن مرتبة الاصل ولو قدم يلزم المساواة
 بينهما الا ان يكون ظرفا فانه يجوز تقديمه عليه لومعرفة
 حقوقه تعالى ان الدنيا اياهم ويجب لو نكرة خو ان في الدار رجلا
 فقوله عليه الصلوة والسلام ان من البيان لسحرا وذلك لتوهم
 فيه ما لا يتوسع في غير ما امر **والسابع** جرا لنفي اي نفي في الخبر
 وهو ما استدل به اسماء لم يتعرض له لبتية مما سبق كما سبق وحكم ايضا
 حكم خبر المبتدأ كما ذكرنا في خبره ان لا امر من نفي استخفافا
 لا يتقدم على اسم ولو ظرفا لانه ضعف عملا لانه بالجر على ان كما امر
 وكثر حذفه لوعا او يجب بنى يمين ان دل عليه قرينة فينبغي ان يتقدم
 لذلك ولا يمله فافهم خو لا غلام رجل عندنا **والثامن** من
 التسعة اسم ما ولا المشبهتين بليس وهو ما استدل به بليز ما لم يتقدم
 له لما امر ايضا وحكمه حكم المبتدأ لما امر **والعاشر** المضارع الذي امر
 عن النواصب والجر وانما الداخلة عليها احدها فنصوب او جزم
 كما امر نحو يفر بوبيضان الاقل مثال لما كان رقة الحركة والكتابة
 لما بالجر **واما المنصوب** **فثلاثة عشر** اثني عشر منها المماثلة
 مفاعيل اربعة ملحقة بها واحد منها المضارع المنصوب **الاول**
 منها المفعول المطلق ستر به لصحة اطلاق صيغة المفعول
 على كل فرس منه من غير تعيينه بحرف او مع خلاف المفاعيل

انما قيد الخبر للاختصاص به خو خلق الله العالم
 وكرهت ضربه

الباقية قد تمه كون عامله بعناه بخلاف غيره فانه من
 متعلقات الفاعل وهو كماله ما ي معنى انما ذكرنا فيه وفي امثاله
 لان ما فعل الفاعل انما هو الفعل والمفعول من اتسام اللفظ
 ولو جعلنا عبارة عن اللفظ لا يتجلى الى شكك بقدره صافي اي
 فعل مدلوله او ارتكاب السامح من وصف اللفظ بصفة بعناه
 فيكون التسمية بالمفعول تسمية للدال بالمدلول فعلة
 فاعل عام اي قام به حيث يتضح منه انه مؤثر فيه او لا
 فلا يتحقق بغيره موتا اذ فيه القيام لا التاثير المتبادر
 من الفعل ولم يمار قام معاته عند الامتنان ان يراه به القيام
 بلا قرينة شكك فيلايم ما في اللفظ وباعتبار معناه اللغوي
 ولم يشترط كون الفاعل مذكورا في العام للتاثير بغيره عاملا
 مصدر محذوف والفاعل او مبني للمفعول كما عجزني ضربك ضرا على
 تقدير الاضافة الى المفعول وضرب زيد ضربا على بناء المفعول
 اذ المصدر لم يوضع الا لما يوصف الفاعل وهو الداخلة مفروم
 المشتق فيصدق عليه انه مما فعل فاعل عام مذكور ولم يذكر
 الفاعل سواء اراد بالفهم معناه اللفظ او القيام به اذ وضع المجرول
 نسبة الوقوع الى المفعول بالنسبة القيام على ما حققه الفاضل
 العصام وقال ويصدق على مثل موتاة المثال المذكورة انما فعل
 فاعل عام مذكور وان اراد بالفهم معناه اللفظ ان المراه بالفاعل

اللفظ

اللغوي بالاصطلاح في فلا حاجة الى الصرف عن اللفظ واقول
 نعم لكن اللفظ المتبادر كون ذلك الفاعل مدلول الفاعل الاصطلاحي
 للعام المذكور فرب من الصرف عنه وما ذكره في الامتنان من
 انه يحتاج الى ان يراه بالفاعل ما يقيم ثابتة فاما هو عام ام لا
 ليكون وجه العدولة عن حد ابن الحاجب انه لا يحتمل توجيه اخر
 حتى يراه الله عليه ما اورد به هنا ولذا اختاره هنا فاني ما
 يحتمل توجيه اخر واصح ما لا يحتمل حيث قال عام بدل الاحتجاج
 فيه الى ان يراه به ما يقيم المشتق والمشتق منه لا يخرج ما عا مله
 لهم ولا قرينة وهو شكك وخلافه ان اللفظ ان يراه به
 الاصطلاح في وقد صرح فيما علقه على الامتنان ان مجروره
 الاعتراض ولا يكون قرينة مذكور صفة لعام الفاعل اخرى
 ضربا او تقديره نحو ضرب الرقاب اي اضر بها خرج به ما لم
 يذكر عامه اصلا مثل الضرب واقع ويزيدانها اندفع الى ان
 يراه بالمدكور ما يقيم الى كمي مع عدم القرينة وهو شكك لانها
 قرينتان لغرض العموم بعناه صفة ثابتة اي ملا بسر بعنه
 ذلك الاكبر ومعنى الملاية اشتراكها في معنى مدلول كمالها
 مطابقة فيما كسرت ضربا او تقمنا كذلك كسرت ضربا او
 فحسنا كسرت ضربا او ضربت ضربا ذكره في الامتنان وهذا ظاهر وان
 ضفي على الفاضل الجاهي حيث قال المراه به احتمال الكل على الجز وهو مع

هذا خبر عن صاحب الجهد ان ذلك
 لا يخفى ان فيه الجمع بين الحقيقة والجار او غيره
 والحي على اصطلاح الغرض ان لا يفتقر اليه
 الدلالة

كونه خلافاً للظاهر في النوع والعدد ومعمول به المصدر
 والمصدر مفعول القاضية على هذا وجعله من الجمل بعد له عن حد
 ابن الى اجم ولا احتمال لتوجيه حسن كما نقلناه عنه ان
 على حاله منها انه خرج من اديان من ضربته اديان
 التاديب ما يحصر الادب وهو ما يليق بالشخص والضرب وسيل
 له كالتشتم والنصيحة وغير ذلك وكذا كرايته في كرايته اذا كانت
 مفعولاً به لا المراه بالاشارة في الدلول ان يقصد باحد ما
 يقصد بالآخر ولا يقصد بهما بالعام ما قصد بالمصدر بقصد
 تعلق به والمراه بالامر المنصوب ولو تقديره بالعام ما هو عام
 فيه بقرينة ان كلامه سوف يبين النصيب وتعدله يميز
 عن بعض بعد ما ثبت كونه معمولاً به منصوباً به يبيانه جميع
 العوام وكيفية اعماله او شرايطه وان الفعول ما بعنا ينصب مفعولاً
 كثيرة فلا يرد عليه ما اورد على ابن ابي عمير عن عدم تمام منع
 حده لصدة على نحو ضرب وضرب يندبر ان لا يسبق في كلامه
 هذا البيان فلا يراه فيه فيه ما اراد في كلامه للصواب والعدل
 القاضية عن القلب هذا غاية ما يتسلسل في هذا المقام والعلم
 بالحقيقة عند الملك العلام نحو ضرب ضرباً مثال الماهول لا كمد وضربة
 بالكمثال الماهول والنوع وضربة بالفتح مثال الماهول للورد ثم ان ذلك
 الملازمة في خلاف الملازمة بلفظه فانها غير ملازمة بالاشارة والاقال

وقد

وقد يكون العام ملازماً بغير لفظ اي لغير ما قبله او المفعول المطلق
 بهذا هو الملازمة السابق ويجوز العكس اما اداة نحو قدوت جلو
 او بابا نحو انت الله بنان وقد حذف فعل الاصطلاح في التحضي
 به لا صالته وكثرة الحذف فيه او الدال على الحدث بقرينة ذكر العام
 في الترفيع والفعل بدله سنا وكونه تكلفاً عند عدمها والتبعية على هذا
 لم يبق عامه مع كونه اظهر ولم يكف برجوع الضمير اليه مع كونه
 اخيراً ان يحذف ان يرجع الى المفعول المطلق لقيام قرينة اذ الفاعل
 بدونهما الا نسباً اما جواز اخوة مقدم لمن قال قدم اي قد
 قد وما خير مقدم او وجوباً بلهما معا نحو ايضاً اي اخي ايضاً
 عادتم غلب في معنى مثل ما سبق ويجوز تقديم اي المفعول المطلق
 او لغير ما قبله على عامه ولو النوع والعدد واما اللواتي كيد فلا لان
 حق المؤكدة الشاخرة كذا في الاسمان ولا يلزم اي المفعول المطلق
 لعمام كما يلزم الفاعل حيث لا يجوز صرفه بل انما يشبه المصدر
 مع انه ما يستبان في كونه ما مقتضى النسبة التي هي داخلية في مفعول
 الفعل وشبهه بغير المصدر وان فاعلية الفاعل بقيام مدلوله به لان
 العام يدل على وضعه على ما يدل على الفاعل بل علة فاعلية قائم ان اللازم
 من في التزم جواز تركه لا مساواة ذكره في اعم البعض بل يجوز
 كون الذكر اولى بغيره فاندركم والامان ذكره عيشاً والمنصوب
 الثاني المفعول به قد مر شدة شبهه بالفاعل في اللفظ الذي سبق

هذا الكلام في ان يكون العام ملازماً بغير لفظ اي لغير ما قبله او المفعول المطلق
 بهذا هو الملازمة السابق ويجوز العكس اما اداة نحو قدوت جلو
 او بابا نحو انت الله بنان وقد حذف فعل الاصطلاح في التحضي
 به لا صالته وكثرة الحذف فيه او الدال على الحدث بقرينة ذكر العام
 في الترفيع والفعل بدله سنا وكونه تكلفاً عند عدمها والتبعية على هذا
 لم يبق عامه مع كونه اظهر ولم يكف برجوع الضمير اليه مع كونه
 اخيراً ان يحذف ان يرجع الى المفعول المطلق لقيام قرينة اذ الفاعل
 بدونهما الا نسباً اما جواز اخوة مقدم لمن قال قدم اي قد
 قد وما خير مقدم او وجوباً بلهما معا نحو ايضاً اي اخي ايضاً
 عادتم غلب في معنى مثل ما سبق ويجوز تقديم اي المفعول المطلق
 او لغير ما قبله على عامه ولو النوع والعدد واما اللواتي كيد فلا لان
 حق المؤكدة الشاخرة كذا في الاسمان ولا يلزم اي المفعول المطلق
 لعمام كما يلزم الفاعل حيث لا يجوز صرفه بل انما يشبه المصدر
 مع انه ما يستبان في كونه ما مقتضى النسبة التي هي داخلية في مفعول
 الفعل وشبهه بغير المصدر وان فاعلية الفاعل بقيام مدلوله به لان
 العام يدل على وضعه على ما يدل على الفاعل بل علة فاعلية قائم ان اللازم
 من في التزم جواز تركه لا مساواة ذكره في اعم البعض بل يجوز
 كون الذكر اولى بغيره فاندركم والامان ذكره عيشاً والمنصوب
 الثاني المفعول به قد مر شدة شبهه بالفاعل في اللفظ الذي سبق

بأنه يعلم كرمي اللام والقدر جزها من
المتنوع بكلمة برسمي كان قبل الفعل

به الفعل وبه ثابت الفاعل وضمة عايد إلى اللام ذكره في الامتنان
وفي الاصطلاح اسم ما وقع عليه أي تعلق به صلتا وعقلا
وهو في هذا المعنى وأن كان مجازا لكن صار بالقلب والاعمال
فيه كالحقيقة العربية فصح الاستعمال فيه بلا قرينة بلا واسطة أو بما
يقرب من التفسير فلا يبره أنه لا يتناول مثل عرفت زيدا انما
الواقع على الشيء السقوط عليه ولا يحق طرشي على زيد لوجود
التعلق به عقلا ففعل الفاعل أي حدث التائمه به والمراد بالفاعل
ما يقع المذكور وغيره وبالأسماء المنصوب ولو محلا فلا يبره
زيد منعا ودرهما جعلا في مثل أعطي زيد درهما الذي
لا يدخل في الجسج يحتاج الإخراج ويصدق على درهما أنه اسم
منصوب وقع على مولوه فعلمى زوق الفاعل والمراد بالواقع
الدلالة على عبارة قيد من ضرب زيد مع كذبه وما ضرب
زيد على الوجود الدلالة على عبارة والآلة يفيد النفي نفي وقوع
على قسري عام للآزم والمتعدي وهو المجرور بالحق سوي
في واللام وما بعناها أن مدخول الأول مفعول فيه لا ين
والشأن مفعول له لا به كما في جت حرف الجر وخاص بالمتعدي
وقد مر أجت المتعدي والآزم في جت العام القياسي ويجوز
تقديمه على عامه لكونه في العام وعدم المنع عنه والمراد به ما
ليس له فمولا مصدر الماتقدم أن معموله لا يتقدم عليها

الآجر ويجز في الجز كى سبق في جتهما ولا مضاف اليه لانه
المفعول لا يتقدم على ما لا يتقدم عليه العام فلا يقال انما زيد غلام
ضارب خوزيذا ضربت وبه مرت وحذفه مطلقا أي بقرينة
خوزيذا الذي يفت الله رولا أي بعينه أو بدونهما حق
فلان يعطى أي نفع الاعطاء وهذا تكرار كقول في جت الفاعل
القياضي وحذف فعل أي عامل من نظيره لقيام قرينة خوزيذا على
قال من اضرب أي ضرب والمنصوب الثالث **الفعلية** مثل
المفعول به قد تم موافقا للكافية لكونه مدلول الفعل في الجملة
بخلاف المفعول له وعكس في اللب لكون المفعول له سبب الفعل
وجوده أو تصور اختلافه ويؤكد ما أي شيء فعل فيه أي في ذلك
الشيء مضمون عاملا في ذلك الشيء دفعا أو شبه أو معناه فلا ضافة
لادنى ملاية أو محول على الشايع أو على حذف المضاف ولو
قال ما فعل في مولوه مضمون عاملا وجع ما عبا عن الاسم
المنصوب أو قال اسم ما فعل فيه مضمون العام الكافي لظهور العلم
ولولا الاسم لا معنى للتوجيه فيه فافهم بغير وقع فيه مدلول
عامله الذي هو المحل من مطابقة كذا المصدر أو تضمنها في غيره
مؤثر فيه فاع العام أو لا من حيث أنه وقع فيه ذلك للدلول
قد فرغ فيه كومان زيد يوم الجمعة وخرج عنه خوزيذا أو ففعل
أنه يوم الجمعة فان وقوع الشهود والتفصيل فيه ليس من حيث

هذا العمل على الشايع أو على حذف المضاف

مضمون عام
مضمون عام

انه وقع فيه بان حيث ان وقع عليه وخرج بقوله مضمون
 عاملة كان يوم الجمعة يوم ما طيبا فان الطيب ليس بمضمون
 لان افعال الطيب لا تحذف فيها ^{فيها}
 العام من زمان او مكان ببيان لما اشار اليه التبيين
 اللذين مربيان حكم كل منهما وشرط نصبه لاكونه مفعولا
 فيه كما يوم ذهب الجهور فانهم لا يطلقون الا على التصور
 بتقديره واما الجور بها فمفعول به غير صريح عندهم بخلاف
 ابن ابي حنيفة جعله مفعولا فيه وبتبعه المصنف حتى متر في تحت
 العام لفظا لا محلا فانه لا يحتاج الى الشرط بتقديره وقد متر
 شرط بتقديره في تحت حرف الجر ويجوز تقديمه اي المفعول فيه
 على عاملة ان لم يكن نائب الفاعل على ما مر في تحت حرف الجر
 ولو كان العام مفعول ففما اذا جاز التقديم عليه مع كونه مفعولا
 فلا يجوز على غيره اذ لا وحذفه مطلقا بقرينة ولا وحذف
 عاملة لقرينة نحو يوم الجمعة لئن قال متى سرت اي سرت و
 المنصوب الرابع من ثلثة عشر **الفعول** منها ما مر غير متر قد
 لما مر من ان سبب الفعل ولادة يحذف اللام يشبه المفعول المطلق
 حتى عده بعضهم منه وهو له ما اي شيء فعلا لاجله ايدفع
 لاجل حصوله كقصدت عن الحرب جينا او تحصيله كقرينة
 ثانيا وخرج به سائر المفاعيل مضمون عاملة اي مدلوله
 الذي هو الذي تذكره اذ كررنا ولا يرد مثل وجدت الثايب
 الذي

فلو ان الطيب وقع فيه اي يوم
 كذا ليس بمضمون كان

الذي ضرب لاجل العجز حتى يحتاج الى دفعه بتقديره كذا في
 عبارة ابن ابي حنيفة وشرط نصبه لاكونه مفعولا لفظا
 او نصبه محلا لا يحتاج الى الشرط بتقدير اللام وقد متر شرط
 تقديره ايضا في تحت حرف الجر ويجوز تقديمه على عاملة ان لم يكن
 نائب الفاعل كما متر ان يجوز ان ينوب عنه ان كان مجرورا او تركه
 مطلقا اختار على حذف تبيينها على الخطا طرية عن رتبة مطلق
 ويجوز حذف عاملة لقرينة كقولك ثانيا لئن قال لم ضربت زيدا
 اي ضربته والمنصوب الى اسي **الفعول** **معد** قبل معد نائب الفاعل
 كنه ولفيه واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من
 اسناد الفعل الى اللزوم النصب وتركه منصوبا جريا على ما عليه
 في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى قد تقطع بينهم على قراءة النصب
 وفيه نظر ان القاعدة لا تثبت باحتمال الراء والاسناد الى المصدر ثابت
 مقطوع فوجب العمل عليه ههنا وفي الآية الكريمة اي الذي فاعل الفعل
 ذكره في الامتحان وفي هذا التفسير اشارة الى ان نائب الفاعل هو
 المفعول لا المطلق فينصب عن الفاعل فلا يرد ان الاسناد الى المصدر
 المؤكد وهو موقوف لا يجوز لعدم الفائدة فيه فكيف ان انوي
 ولم يلفظ والى الجواب على ذكره القاض العصام من ان الواجب
 في الفعل هو معد لان مستند صفة جارئة على غير ما يري له
 تقديره ان هذا انما يجب اذ ان مرجع المستحق مقدم على

زفعة تقديره كذا لئلا يقال الاخر بالفتح

مرجع الاستدلال بالمتنفس التباين المسترجع
 الا لا قرب موقوف على الظل للتبني على ان مرجعه خلاف
 الظل وهو الا بعدد ههنا ليس كذلك اذ الموصول مقدم على الفعل
 الذي هو مفهوم من المفعول فيكون رجوع الضمير على وفوق الظل
 فلا حاجة الى التنبيه المذكور وهو المذكور وهو المذكور اي المفعول
 الذي ذكره فخرج متراكما ووضيعة فلا حاجة لاجراء التقييد
 بكونه غير معنوي مع انه لا قرينة له ثم المراه به ما يقابل المقدار
 عدم جواز حذف المفعول مع ذلك المذكور سابقا بعد الواو خارج
 به سائر المنصوبات الى الواو والمصاحبة معمول عام فاعلا او مفعلا
 معناه وخرج به تلك الحال والمراه بالمفعول اعم من الفاعل **الذي**
 للمفعول الذي هو المصاحبة ولو كان المفعول منصوبا الى الواو
 على العطف الذي هو الاصل فيها فلا حاجة الى التنبيه حتى يكون
 نصاعا المقصود نحو حسبك وزيدا رهم بخلاف نحو كفاك
 وزيدا فانه كضرب زيدا وعمر وهو من قبيل العطف لا غير بالتعاق
 وتجويز الفاضل اليه كون الاول مفعولا مع دون الثاني
 تحكي صريح بالفاضل العصام ثم ان معنى المصاحبة المشاركة في الفعل
 مع عدم المفارقة في زمان واحد على ما ذهب اليه الاخفش من
 انه لا مفعول مع الا يصح عطفه على معمول عام واسما على ما ذهب
 اليه غير المفارقة مع حين التلبس بالفعل والمشاركة في ليست بطر

موقوف

كقولهم استوي الماء والخشب اي **الذي**
 ارتفاعه في الخشب ولا سير في النبل واما ما ريد بالدول من
 التساوي اي تساوي الماء والخشب والعلو والثاني معنى التقابل
 فيوجد الشاذة ويقع العطف نحو جئت وزيدا مالك وعمل
 وجئت انا وزيدا ولا يجوز تقديم بدون المصاحبة على عامل
 فيه اشارة الى ان عامله عام المصاحبة لا الواو لانه ليس من العوام
 بل هو ملحوظ على ما هو الراجح ولا المعنوي اذ لا يتصور فيه
 التقديم ولذا لم ينصب ضيعة في رجا وضيعته ولا على المفعول
 المصاحبة لا تصفا معنى الواو سبق الرمن ولا مع المصاحبة لانه
 اما فاعل او مفعول غير منصوب وهو اما نائب الفاعل او مضافا
 اليه وكل من لا يجوز تقديمه على عامله ولا يجوز تعديده كما لا يجوز
 تعديده مع ما مر من عدم جواز تعلق الجارين بمفع واحد بعامل
 واحد ولما فرغ عن الفاعل الثالث رشح في المحققا بها فقال و
 المنصوب السادس **الذي** وهي ملحمة بالمفعول في وجوده معناه
 فيما قد مر على التمييز مع انه ملحق بالمفعول به من حيث انه منصوب
 واقع بعد تمام العلم الا انما يشبهه بالمفعول به ايضا من حيث انما
 فضلة يتم الكلام بدون ما كونه اكن منه وهي في اللغة من حال
 يحول اي انقلب تغير سمي بالمر في الانقلاب مدلوله وتغير مغالبا
 وقيل من حال بالمعنى القابل للمافى والمستقبل لانه يدل على زمان يكون

فلا يكون عامرا خلقيا فلا يقاوم زيدا محروا وطولا
سبعة

فاعر

يذوق المصعب وفيه من طرايح قال بعض الحكماء
 ان شئنا هذا جاز شئنا زمان الفجر منزله يئس الغافل
 والعرفان ان يكون الامرضيق قد انكسر
 في رصا ~~منه~~

في فقهنا قولنا ان البر هو ان لا يكون على النية
وهو ان لا يكون سببا في اللفظ فانه مفعول به
في الفقه

وبعد ان كان في
في الفتح
الاما على عدم تقديم معوله على الصدقة او ضعفها
كان فعل التفضيل او ما صدر به مما يمنع التقديم كان والام الابدلية
او القسم نحو لا خير محضاً ولا فعلن طائفاً

انما يتقدم من الخا على الظاهر المعنى في منزلة قائم كنهه قائم
لذلك لا يتيسر ان قائما احسن من ذلك يتقدم او من غير ذلك
تقدم يتقدم

عليه كما مر ولذا لم يقر بخلاف الظرف كما قال ابن الجاي ولو ظرفا
عند سيبويه مطلقا وعند الاخفش اذا لم يتقدم المبتدأ على الحال
في قايما زيدا في الدار او قايما في الدار زيدا ولما اذا تقدم عليها جاز تقديمها
عليه عند غوزيد قايما في الدار وجوز ابن الهيثم تقديم الحال للظرف
على العام مثله ولا يخفى في الحال ولقد احسن في هذه التوبة اذ لم يندفع
الحال الواقع في عبارة الكافية المجوز بحرف الجر والاضافة لانها
تابع وفرع له والمجوز لا يتقدم على الجار فلا يتقدم تابعه ايضا وقد
بان هذا منقوض بجواز مثل اكلنا جازنا زيد مع عدم جواز تقديم
ذي الحال فيه فاعلا واجيب بنوع عدم الجواز لان هذا المعنى يؤدي
بالقديم ايضا لكنه لا يستلزم فاعلا بل مبتدأ بخلاف المجوز
فلا ينقض كذا ذكر الغاظر العصام لكن يراه على هذا ان يجوز التقديم
على المضاف اليه بالاضافة اللفظية لجواز تقديمه على المضاف بزوال
سهم المضاف اليه فقط ان كان مفعولا او بزوال سهم الفاعل ايضا
ان كان فاعلا مع انه موصوفا بانه لا يجوز اتفاقا الا اذا جاز في
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه نحو فاتبع مله ابراهيم خيفا
ويمكن ان يقع بان الاضافة المعنوية اصل واللفظية فرع فليما يجوز
ذلك في المعنوية وان زال اسم المضاف اليه منعوه مطلقا عما
صرح الرضي والسيد عبد الله في شرح لب اللبيب وهو المعروف من
اطلاقهم وقال الدماميني في شرح التسهيل نقل عن مصنفه ان

و قد سبق وجه تقدم مفعول امر الفاعل عليه

المراه

المراه بالاضافة ما هو المحضة اذ في غيرهما يجوز تقديم الحال على
المضاف اليه لكونها في تقدير الانفصال فلا يعتق بها نحو هذا ملتونا
شارب التسويق الان او غدا فلا يقال مررت جالسا بزيد ولا
جالسا بزيد اعني الشيا بضرارية زيد بهذا من سيبويه واكثر
البحرانية وهو المختار عند المنص ونقل عن البعض الجواز الاول
فرقا بينه وبين حرف الجر من العلم لكونه عدليا فكأنه
قامد له مرة والتقصيف بالمجوزية في حكم المنصوب فاذا قلت مثلا
ذهبت ركبته بهند فكانت قلت اذ هبت واستدل بالبقول نق
وما ارسلناك الا رحمة لكافة للناس اي الاتناس كافة والمنص
لم يقيد به ولذا خضع التفسير اذ الموقول بالشيء لا يلزم ان يكون
في حكمه من كل وجه على ان جرثومة من المجرور واللفظ اظهر من جرثومة
من العلم بحسب الغرض واعتبار جازي للفظ اولي من جانب المعنى فلهذا
الفن والادوية الكرمية متاولة لا تصلح للاستدلال بجواز كون التقديم
الدراسة كافة للناس اي عامته شاملة لهم من الكرم فانها
اذ اعمتهم فقد كرمتهم ان يخرج منهم احدا او كونها حال من الكاف
والثناء للبالغة كما في من علامته لما تفرق الحال المحصورة لا تقدم
فالمعنى الا جاء معالهم في الاطلاع ذكره الزجاج والاعتراض بان كون
بمعنى جمع ليس بمحفوظا من ابي زيد كل شيء محقق فقد كلفته ومنه
حديث الحسن رضي الله عنه ان رجلا كان به جراح فسئل كيف يتوضا

وهو ابن سيبان وابوعلي ابن بري في نسخة
ابن جابر تقدم الحال على الجار في المجرور وعرف الجار
اي بين المجرور وعرف الجار والاضافة

قال الدماميني وابطال بان ما زيد في التاء للبالغة الثالثة انية
تسابة وفوقه وسدرة غير متحدة لان عاتية شارة على فاعله
في مقابلة شارة على السبان من امامه معتبر على ان الحضر

فقال الله بحجة اي اجعلها حجة ولو لم يبق الجواز وسع
الكف يعني المنع فدل عليه الجمع وما قيل فالمعنى الا كالفهم عن الشر
وارتكاب الكسائر يا بانه قوله تعالى بشر اولادهم على الذنوب
ان يقال ان الارسل ليس لذات الناس كما لا يخفى فلا بد من
التقديم مثل الدعوة الناس في الية كافتح ريكبة لدلالة على الجواز
والا لدلالة على الهيبة على ما ذكره بعض الكرم ولو لم يبق عدم دلالة على
على ما ذكره الضم فلا يخفى عن الديرهم ولو لم يبق المراه بالادة في كرم
الناس لكان الظاهر ان يقال لا لكافة الناس بالاضافة وان لم يخص
للتقديم على ذي الحال فلا يتجه ما قيل ان كل من الاحتماليين كان
وتعسف لا يمنع الاستدلال بالظا ولو لم يبق صاحب النكرة محصة
اي غير محصة بقاوي التقديم وجب تقديم الى غير ما يشهد به صاحبها
الاستدلال وقيل لئلا يلتبس بالصفة في ذي الحال المنصوب ثم قدمت نكرة محصة
في سائر المواضع طرأ اللبس وقر بان هذا يقتضي ان يجلب التقديم
ايضا اذا خصت بوصف او غيره لو خولوا الاستدلال في معان لم
يجب كما هو جوابه ونفيه قوله محصة وقيل المحصة هي
المبتدأ بتقديم الجزاء طرف فانما بمنزلة وقر بانها بمنزلة طرف
الزمان ولا يصح الاخبارية عن الجنة اقل عدم الصحة في حق
سلم واما في التفسير الذي هو المراه في اولها فافهم ويكون اي الحال
جملة لدلالة على الهيبة كما مر وان كان الاصطلاح ان تكون مفردا

في سائر المواضع طرأ اللبس وقر بان هذا يقتضي ان يجلب التقديم
ايضا اذا خصت بوصف او غيره لو خولوا الاستدلال في معان لم
يجب كما هو جوابه ونفيه قوله محصة وقيل المحصة هي
المبتدأ بتقديم الجزاء طرف فانما بمنزلة وقر بانها بمنزلة طرف

في سائر المواضع طرأ اللبس وقر بان هذا يقتضي ان يجلب التقديم
ايضا اذا خصت بوصف او غيره لو خولوا الاستدلال في معان لم
يجب كما هو جوابه ونفيه قوله محصة وقيل المحصة هي
المبتدأ بتقديم الجزاء طرف فانما بمنزلة وقر بانها بمنزلة طرف

في سائر المواضع طرأ اللبس وقر بان هذا يقتضي ان يجلب التقديم
ايضا اذا خصت بوصف او غيره لو خولوا الاستدلال في معان لم
يجب كما هو جوابه ونفيه قوله محصة وقيل المحصة هي
المبتدأ بتقديم الجزاء طرف فانما بمنزلة وقر بانها بمنزلة طرف

كالجارية لا لاشائية لانها بمنزلة الجزع في الحال واجرا عليه
في قوة الحكم عليه والاشياء لا يصح ان يحكم به على شيء ولما كان الجزع
مستقلا في الاقامة لا تقتضيه تباظا بغيره والحال مرتبط به فاذا
جملة فلا بد فيها اي في الحال الكائنة جملة من رابطة يرتبط بها الاصحاب
ويو الضمير فقطعة المضارع المشبهة مع فاعله ان الكلام في الجملة ولا
يجوز دخول الواو عليه لثابتها مع الفاعل المستغنى عنه مع كونه
اراد على اصل الحال من الدلالة على حدوث والتجدد وغيره في الجملة
من الجزع عن حرف النفي وخوفت واصك وجبه وقوله تعالى لو
وقد تعلمون اني رسول الله ما دل بتقديم المبتدأ وجعل الواو في الاول
للعطف قال القاض العصام ولجعل الحكم اكثر بالحال اقرب الى الصلح
ولقد يكون عاريا عن ذكر كمال التفسير ليرجع في النفي لا التناول
خوفا من ان يتركب او الضمير مع الواو او وحده او الضمير وحده
في غير اي المضارع ثبت من المضارع المنفي والماضي مثبت والنفي
والجملة الاسمية اما الضمير فظلاله الرابطة في جملة وقعت موقعه
ولما الواو فلا ضياح الجملة الى الية الى فضل بطلان الاسمية كونها
فضلة وظاهرة في الاستقلال فصدرت بها للاختصاص فجز لاكتفاء
باجدما لوجود الربط الغنوي في الجملة والورود على اصل الحال او على
نحوه لكن القابلة الاسمية وفي حكم الجملة المصدرية بل في الجملة
النفي على الدخول ولا يدل على الزمان فهو منفي داخل في الاسمية الواو اما مع

في سائر المواضع طرأ اللبس وقر بان هذا يقتضي ان يجلب التقديم
ايضا اذا خصت بوصف او غيره لو خولوا الاستدلال في معان لم
يجب كما هو جوابه ونفيه قوله محصة وقيل المحصة هي
المبتدأ بتقديم الجزاء طرف فانما بمنزلة وقر بانها بمنزلة طرف

الضمير لقوله في الاستقلال وعدم التعلق بذي الالوانه اعني الشئ
 غير واردة على اصل الالوان وعلى نهجها فانما سب ان يكون الربط فيها
 في غاية القوة واما بدون ذلك لانه اعني الربط من اول الامر فيكون
 بها وقال رحمه اجتماع الضمير مع الواو في التسمية وانفرد بها مستقار
 في الكثرة كمن اجتماعها وولي احتياط وقال الفضل العصام الضمير لربط
 الالوان بذي الالوان لا بد من ربطها بالعام لانها التقييد والربط به
 المفرد هو النصب وقد اختلف في الجملة فذكر الواو بملء لولائه اعني المقارنة
 التي باعتبارها يربط الالوان بالعام وانما التزم فيها هو اظهر من الاستقلال
 غالبا ومنع فيها هو شبيه بغير انفاعلا وزناد معنى وجوز فيما ليس
 به من تلك الشابهة واما الضمير وحده فيها فغالب ضعيف لعدم
 الدلالة على الربط من اول الامر نحو جاءني زيد لا يركب بالضمير وحده
 واولا يركب به مع الواو واولا يركب بغير الواو وحده مثال المضارع
 المنفرد جاءني زيد يركب بالضمير وحده او يركب به مع الواو او يركب
 بغير الواو وحدها مثال الماضي المثنى او جاءني زيد يركب بالضمير
 وحده او يركب به مع الواو او يركب بغير الواو وحده
 مثال التسمية ولم يتعرض للظرفية لرفولها والفعلية عند كاست
 ولا للشرطية ايضا لانها لا تقع حالها لان الشرط يقتضي الصلة
 وكون الربط والالوان غير لازمة لصاحبها لا يجعلها خبرا عن ضمير ذي
 يربط بالبند لكونه لازما لانه يكون من قبيل التسمية نحو جاءني
 زيد

زيد وهو ان تثنى الهمزة او باسلاف معنى الشرط فتكون فعلية
 مثل آتيتك وان لم تثنى تثنى ويجوز يعود الى الالوان نحو جاءني زيد كذا
 ضاحكا وصدق عالمه اي الى امرية معالية او حالية نحو لا شدا
 ممد يالمن قال الريد السفر اولى تهيم بالاشرف فيه اي سراديب
 راشدا فيما يحكي فيه الرشيد بنفسك ممد يالمن الذي يدعيه من دليل
 فلا يصر ان الرشيد فرع المردية فينبغي تقديره عليه ثم ان هذا يحتمل
 الترادف والتداهل لكنه على الثاني لا يكون تاما حتى كما ان كان صفة
 ولم يتعرض للزوم قد لفظا او تقدير الماضى المثنى لان ما ذكر في
 لائمه الترتيب كما ذكر في الامتحان فلهذا اختار مذهب النفس
 والكوفيين من عدم الزوم وقس عليه عدم تعرضه لشرط المضارع
 المثنى بخلوص معنى علامته الاستقلال كما ذكر صاحب التفسير والمفسر
 السابع من ثلثة عشر التفسير فيقال له التبيين والتفسير والمنتمين
 بكسر الياء وهو الانبى للتعريف وفتحها الياء باعتبار ان
 التسمية تيقن من بين الاجناس لرفع الابهام قدومه لانه معمول
 بلا حاجة الى الواو بخلاف المستثنى وهو ما اي كونه يرفع الابهام
 لم يذكر السفر كما ذكر ابن الحبيب والوضعي كما ذكره البصري اي
 لان الغرض من ذكرها اخراج صيغة النشر كمثل رايت عينا جارية
 والتواضع غير داخل في التسمية كما عرضت حتى يخرج بتقديره ان
 خرج الحال فانها ترفع الابهام عن صفة صاحبها وكذا المرة والنوع

حقيق الانشاد في الالوان
 في بحث الالوان في الالوان

وحده عن المبدل منه في حكم التثنية ففولس
 يرفع الابهام عن غير ما هو في الالوان
 اي المبدل منه وابتداء
 مفعول

مذكرة تامة بأحد الاشياء الخ وقد سبق في بحث الاسم لهم
 التام وعن ذات مقدرة اشارة الى تقييد التمييز في نسبة كائنة
 في جملة غوطاب زيد نفسا اي طاب شئ زيد بالاضافة والتمييز
 فيه عن غير اضافي خاص بالانصب عنه وقيل بالابدال ورواية
 الابرار في النسب اليه ويوزن ولو ابدل لا يزدحم الابرار وفي
 عن التمييز على ان في حرف البدل سنة وهو تكلف بل لا يرب او فيما
 ضاهاها الى مشابهة الجملة من اللفظ او غير اللفظ على ما ذكره
 اي تملى شيئا والتمييز فيه خاص لتعلق ما انصب عنه وفاعل
 جازي في المعنى واما المفعول نحو الارض فجزة عيوننا والتمييز فيه في
 حكم الفاعل كونه انائب والصفة المشبهة نحو زيد طبيب ابا والتمييز
 فيه عن اضافي يحملها اي طبيب ابوه ليدرك في المشابهة في المثال الذي
 يكون التمييز فيه خاص للنسب كنعاء بما ذكره في الجملة كما لم يذكر فيها
 الامثلة التي ذكرها فيه كنعاء بما ذكره فيه ان لا فرق في التمييز بينها
 وابوة عن اضافي ودار عن غير اضافي خاص بالتعلق وزيد عن
 وجها جزئيا عن النسب عنه وافعل التفضيل نحو زيد افضل من عمر على امر
 غير اضافي او في نسبة كائنة في اضافة نحو عجبني طبيب ابا وابوة
 ودار او علما ووجها وهذا التمييز اي ما يرفع الابرار من مقدرة
 فاعل في المعنى حقيقة او مجازا كما اشرنا لما تبين ان هذا التمييز لا
 يجب ان يكون عين الذات المقدرة وهو لا يعلم كما يجب في المذكورة

والتمييز فيه حكم الذات كائنة انائية
 اعلم ان التمييز انما جازي ان يكون مفعولا في النسب
 نحو مع جواز اضافة اليه فهو في عطف ابدل زيد
 نفسا اما جازي ان يكون في عطف ابدل زيد
 بلا جواز اضافة اليه فهو على عطف ابدل
 ولما كان عطف ابدل زيد ابا واما
 غير جازي فله على عطف ابدل
 بطلقة عطف ابدل زيد ابوة
 ودار او علما احمد رادى

بل كيف

بل كيف اشتماله على المحول ومثل العيون في غوفه نق وفجرنا
 الارض عيوننا فاعل في المعنى يجعل العامل لازما اي انفجرت
 عيوننا كما في الجاهلي وفي حكم جعل العامل مجهولا اي فحرت
 عيوننا كما في شرح التسهيل وفي المص والارض مفعول عيوننا
 اشارة الى الثاني فافهم فلما اي لا اجل انه فاعل في المعنى لا يتقدم
 على عامله كالفاعل للماضي والتبريد جواز تقدمه على الفعل ورواية
 اذ القول بشئ لا يجب ان يكون في حكم من كرا وجه وفيه لا يتقدم
 البيان على الابرار وما في الغرض من التمييز وهو الابرار اولاد
 العنصر ثانيا والتمييز لا يكون الا كونه دليل الاستقراء وقيل الاصلها
 وعدم الاحتياج الى التعريف فتدبر والنصب الثامن ما يطلق
 عليه في العرف لفظ **الاستغناء** قد عرفت على خبر كان لا بد من قول الناقصة
 خاصة بخلافه ولما لم يكن تحديدا مطلقا بحسب المعنى كونه عنده
 مشكوكا نظريا قسما فحملنا الحقيقة قسم اول الى قسمين ثم عرف
 كلامنا لان كل منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها على الابرار
 معرفة بتعريف فقال وهو نوعان متصل وهو قسم المخرج باعتبار
 الحكم والمراه عن متعدد علم قوله في باعتبار الغرض اذ الخارج
 عنه يستلزم القول فيه قبل فلا تناقض سواء كان من جهة
 الجزئيات كما في العوم الذي اولا اجزاء نحو اشترى العبد الا
 نصفه بالذات او احدي احوالها لم ينسرها كنعاء بذكرها في انشاء

الباحث بديهة فان سيد ولما بعينه الا وقال الفاضل العباسي هذا
 ليس من تمام التعريف بل المراد التوضيح فلا يأس بالنقص وعدم
 التخرج ومنقطع وهو المذكور بعد هياي الا واحدي احوالها
 حال كونه غير مخرج مدلوله عن معتد للعلم بعدم دخوله فيه باعتبار
 المفهوم كما في القوم الاحرار والمراد كماله في القوم الذين يشمل
 الى جماعة حاله في زيد وعدم الدخول في المراد في هذا القسم بالقرينة
 كالاشارة وفي حكم كليات الا واما في المتصل فكلاهما يبدا فلا يلزم
 تدخل القسمين والمستثنى مطلقا ولذا اظهر منصوب وجوباً بقرينة
 قوله ويجوز فيه نصب اذا كان بعد الاختراع عن سوي وسواء
 وغيره لا نصب بعدهما بقرينة عن خلاف عدل وليس ولا يكون فان
 نصب بعدهما غير مقيد بكونه في موجب تام غير الصفة بيان للواقع
 لئلا يظن ان لا يكون بعدهما المستثنى حتى يحترز عنه للاختلاف حكمه
 في كلام موجب اي مثبت لا نفى ولا نفي ولا استغناء فيه الا لا يجب
 النصب في غير بل يجوز هو ويختار البديل تام اي مذكور في المستثنى
 منه الاولاه لما في مرغا وهو لا يفتح في موجب الا قليلا كما ينبغي
 قبل وجوب النصب فيه مشابته بالفعول في كونه مفصلة
 لحيث بعد تمام الكلام وتقدر البديل لان البديل منه في حكم النسخة
 فيكون في حكم التزويج وانه بان البديل منه ليس مطروجا بالكلية
 حتى يفيد المعنى وفرق بين نفس الشيء وما في حكمه وما قيل ان البديل في
 فرة

في قوة تكرير العامل فيلزم الايجاب في المستثنى ايضه واما في غير
 الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفي
 العارض وانه بان معنى تكرير العامل ليس الا اعتبار ذات الفاعل
 مع قطع النظر عن الايجاب والسلب ولهذا جاء جازم بدلا عن
 في العطف مع انه في قوة تكرير العامل فظن ان الوجه فيه الاستغناء
 ليس الا خوفا من القوم الذين اومقدا ما على المستثنى منه عطف
 خبر كان وهو في كلام موجب وبعد الاستغناء به قد علم عليه
 ليشترك فيه العطف فان عليه لان العطف على المقيد بقيد متقدم
 يشترك فيه ولذا لم يقيد كان بهذين كما اعاد فيما بعدهما فقيصر وجه
 الوجوب بقدر البديل لا متناع تقديمه على المتبوع خوفا من ان
 زيدا احدا ومنقطعا وجه الوجوب ما مر ان الا فيه بعينه كمن يقول
 نحو جاءني القوم الاحرار اي كمن جاءني كمن قد علم ما هو واجب النصب
 بعد الدلالة لمقتضى الاصل بيان ما هو ملحق بالفعول لكونه مستثنى
 والمنصوب بالمنفصلة او بكونه جزئيا ولا يكون قد بين في مقام آخر
 وانما ذكر في التتميم بحث المستثنى والقطع وان بين في مقام آخر
 ولكن قد علم هذا ايضا للاشتراك بما قبله في كونه بعد الا وفصلا بينه وبين
 جائر النصب وليس من ذلك الحق للاشتراك في وجوب النصب وانما
 كان بعضه لا وبعد عدل كونه منفصلا به وفاعلم ما راجع الى فاعل
 الفعل المتقدم او مصدره وان بعض مضاف او مطلق نحو جاءني القوم

والاضافة للاستغناء به

ان يكون بديل عليه تعلم وبعض منهم والفعل المتقدم
 قوله على النكت في الايات ان كان فاعلا كالشغال
 البعض يجمع الكثر ان لم يجمع الى كثر
 ان لم يجمع لان الفعل مفر

لذلك انما انقلب على وجهه
في مصدره

خلا او خلا زيدا اي خلا او خلا الجاني منهم او جبرهم او بعضهم او بعض
منهم زيدا وبما في محله النصيب الى الية ولم يظهر معها قد اصابا والفاعل
ليكون المبتدأ بالادخل في الاصل لازم يتعدى بمعنى خذفت واصل
الفاعل او ضمنى معنى جاور والترم الخذف او التضمن
في باب الاستثناء ليكون ما بعده في صورة المستثنى بالآتي ياتي
الباب في الاكثر اي المستثنى منصوب بعدها على انهما فعلان في
اكثر الاستعمال او بعد ما خلا او بعد ما عدا كونه مفعولا به
لان ما فيه مصدرية تحذف بالفاعل فلا يكون مجورا بعدها افعالا وبما
حالان ثاويل المصدر بلم الفاعل او ظرفان بتقدير الزمان مضاف
خواجه في القوم مفعولا ومعدا زيدا اي خاليا او مجاوزا الجاني منهم
او جبرهم او بعضهم او بعض منهم زيدا او وقت حلول الجاني منهم او
جبرهم او بعضهم او بعض منهم او مجاوزة زيدا وقال الفاضل العفصا
ولا يبعد ان يتقدم الزمان في الكل فيكون قد خذلت زيدا زمان خلا
زيدا كما في مذكرنا فيستقي عن الترم خذفت قد او بعد ليس بعد
لا يكون كونه جارا عنهما والمستثنى يعم كايهم المفعول به خواجه في القوم
ليس اولايكون زيدا اي ليس اولايكون الجاني منهم او بعضهم او بعض
منهم زيدا وكما في هذا الافعال لا تستعمل الا في المتصل الغير المفعول
ولا يتصرف فيها التمييزا مقام المحرف وقال الفاضل العفصا ان جعل
منصوبا بانه مستثنى دون منصوبان جاوز وما كان وما يكون

لانها موضوعة للاستثناء خلافا لما عداها
فان موضوع لعمان آخر استثناء الاستثناء
بغرض من التاكيد

لم يرد في المصدر مع مفعول في غير المصدر
في الثاني وانما يضاف اليه ان الذي في زيدا في الجوار
لا يوجب اخراجه عن المستثنى منه في الاخرى

تحكم صرف فالحق ان هذه المصاحبات بمعنى الاكف وزح لا حاجتها الى
بيان محل اعرابها فلا ياتي شح فواعلموا ولا الى توجب التزم ترك
قد وضمائر فواعلموا وان النصيب بعدها على الاستثناء الا انهم تقيدوا
الى هذه الامور رعاية لاصول المارة او امن اعراب غير معنى الادوية
لاصلة والحق ان تكلف الاعراب فيما لا يثبت به بعد من الاعتبار و
كزاوية ويجوز فيه النصيب عن الاستثناء واختار البديل لان المستثنى
فضلة مطلقا بخلاف البديل قد تم النصيب مع كونه مرجوحا رعاية
المقتضى المقام واصلنا اعراب المستثنى وتبقي اعراب البديل في كلام
غير موجب بعد الا ان في اللوجب يجب النصيب كما امر والمستثنى منه يكون
اذ لو لم يذكر يكون على مقتضى العامل نحو ما جاد في القوم الا زيدا او لا
زيد ويعرب المستثنى على حسب العوامل اي اقتضاهما اذ كان المستثنى
منه غير مذكور فان كان العامل افعالا فهو مفعول وان ناصبا فنصب
وان جارا فمجرور نحو جاد في الزيد وما رايت الا زيدا وعلقت الا
يزيد ويستعمل ذلك مفرغا بمعنى المفرغ له العامل عن المستثنى منه التوكيد
وهذا الموجب قليل نحو تحرك الفلك الا فاعل عند المضغ الا التمع
لانه لا بد ان يبين الكلام ولا يفيد فيه الا نداء بخلاف غير موجب
والمستثنى مخفوض اي مجرور كونه مجرور مضاف اليه ولو صورة
بعد غير وسوي بكسر السين وضمها مع الفقر وسوا يفتح السين وكسرها
مع اللزومها فافان منصوبا بان ابدلتهما في الاصل مع مكانة ثم

بان يكونا التامة ما يفتح ان يثبت على سبيل العموم

۱۱۹

فلما ايد في ملازمة الاسماء والكتب

وذلك الكتاب في دورة الكلام وهو
قبل ذكره الرض

فبعض الصفات المضافة إلى المفعول الأول بالثاني ويمكن
فيه اعتبار الوجهين الثلاثة فاذنهم

نفس الصفة المعطاة
فيه اعتبار الوجوب
وجبه كون الفصل
وغيره عن الباطل
كون الفاصلة
للقلة بالضاف
اليه مقدار التقدير
مكتوبة

ای مضاف الیه قسراً لافاعدا یعنی

بأن يكون النون كذا في قراءة
من أصلهم بقصد أن يكون

الشوق الى الغراف كقولك دُر اليوم من لأمرا قال في الامتحان
 والحق في هذا ما قال ابن هشام في التوضيح ان الفصحة اقسام
 ثلثة جائز في الشعر وهو ما بين واربعة تختص بالشعر الفصل في
 لفظ غير مضاف وبفاعله وينبغي وبالداء الاول كقولك شئ
 امتياحا ندي السواك ربقته اي شئ ندي ربقته السواك
 الامتياح الاستيلاء والتاكيد كقولك ولا عذمتا فتر وجبر صتي
 اي فتر وجبر صتي بالاضافة ثم رفع الجذر وكان فضلا والثالث
 كقولك من ابن ابي شيخ الا باصل طالب اي من ابن ابي طالب شيخ الاباط
 والرابع قوله كان برزقن ابا عصام زيد اي كان برزقن زيد
 يا ابا عصام ولا يخفى ما بين كلاميه وكتايبه من التنازع وقد خفف
 المضاف بقرينة فيعطى اعرابه للمضاف اليه لقيامه مقام وهي
 اي اعطاء اعرابه بعد حذف القياس والغالب نحو قوله تعالى واسئل
 القرية اي اهل القرية وقد سبق مجرور على الذر وهو ليس بقياس
 نحو قوله تعالى يهدى الامة بجر الامة على قراءة اي تواب الامة و
 قد حذف المضاف اليه بقرينة ايضا وقد سبق المضاف على حاله
 بلا تنوين ان عطف عليه ما اضيف الى المضاف فيكون كالذكر
 ولذا لم يعوض عليه التنوين وله بين نحو قوله يا من راي عارضا
 استر به بين فرائي وجبرته الهدى نزل على الهدى وهما كوكبان
 يتزلزلن بينهما التمجيد الامة لبعدها عن منازلة او كوكبان

فهو صاحب معنى للشيء
 اوله لارادت سائدا ما استقرت
 جمل او بكر
 لارادت تلك لانه هذا الجمل بكت لانه وظننا انه
 در من لانه على بكائها شرح مفصل
 قوله ما ان وجد ناله هوى من طيب مظهر
 او من طيب
 او من طيب
 بالجام مظهر

والمنازلة للبيت محذوف اي يا قوم
 ارفعون من راي منكم ويلمح راي من التنازع
 من السور على صفة المفعول صفة عارضا
 مظهر

لا مثل المحذوف نحو يا تيم بالنصب تيم عدي حذف المضاف اليه
 ويوعدي بقرينة المذكور وبقي المضاف على حاله وذلك مذهب
 البره والسير في مذهب السيبويه انه مضاف الى عدي المذكور
 ويتم التنازع كما قد نضر فاصل بين المضاف والمضاف اليه ويجوز
 فيه الضم لكونه منادى مغررا معرفة ظاهرة وتمامه لا ابا لكم فلا
 يلقيكم في سورة عمر و التيم قوم عمرو ابن العاص و عدي
 اخوانهم والبيت لحي يحيى اراد عمر التيم الشاعران يجمعون
 فقال جريه خطابا للبي تيم يا تيم المنسوب الى عدي لا ابا لكم
 اي انتم ضعفاء ان يجمعون لان اباكم او اسم اولاد الزنا
 مستحقون بالبراء لانكم كواجران يجمعون فيلقينكم في سورة
 اي مكره من قبل غيره مما جازية اياهم والا اي وان لم يعطف
 ولم يكرر كذلك فلا يبقى بل يتون المضاف اي يعطى التنوين
 اياه عوضا عن المضاف اليه لعدم ما يجعل المحذوف كالذكر
 ان لم يكن المضاف غاية وصب ولا غير وليس غير متويا فيها
 المضاف اليه نحو وكلا التيناه ونحو حيث ذوي كل واحد
 وحيى اذا كان كذا ويوم اذا كان كذا وان كان المضاف غاية وبني
 الجهاد الست وقد سبق في بحث حرف الجر وصب عطف على غاية
 ولا غير وليس غير متويا فيها اي في تلك المذكورات من الفايد و
 غيرها المضاف اليه بلا عوض اذ لو منسيا اعراب المضاف مع التنوين

وفي رواية الدم في كتابكم واغدا كرهنا الان
 باب وفيل نأية التيم اياهم ان يذكروا ونفي خبره شرح العاصم

واذا جازي وبع الا ان من قبيل النقة اضافة العام
 الى الخاص مظهر

الحارث بن عتبة بن ربيعة بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

لما اوصفنا حبسنا الي ان انا اذا ما مضي بامها من ابي
ربطت من لولا عني

372

وَقَدْ شَرَّطَ الْمَلِكُ أَنْ لَا يُجْزَأَ مِنْهُ مَا كَانَ مِنْهُ

الماضي الذي ليس بمجزوم لفظا او تقدير ليعاقل الاول لانه
 تابع له واما الشرط فمجزوم محلا لكونه ماضيا نحو ان اتاني الله او
 اتيت وان كان الجزاء ماضيا سواء كان الشرط ماضيا ايضا او مضرا
 انا سلك هذا السلك مع عدم ظهور الجزم فيه ليظهر وصف
 الماضي بالتصرف وكونه بمعنى المضارع ووصف المضارع بكونه متفيا
بلم او لا متصرفا لا غير متصرفا كائنا بمعنى المضارع لا بمعنى نفسه او
مضارعا متفيا بلم او لا فان حكم هذه المنقليات يحجب فلا يجوز
 دخول الاستعانة فيه لتحقيق تأثير الاداة الشرطية فيه بقوله معناه الى
 الاستقبال وان استغنوا فيه بالتعلق المعنوي عن الرباط اللفظي ولا
 يمكن الجزم في لفظا او تقدير البناء الاول والجزم الثاني قبل دخول
 الاداة فيكون محلا لبناء الاول نحو ان ضربت ضربت اي ضرب
 اولم اضرب اي لا اضرب وان لم تضرب لم اضرب او ضربت وان تضرب
 ضربت والشرط في الاخير مجزوم لفظا كما عرفت وفي غيره محلا وان
 كان الجزاء جملة التسمية سواء كان الشرط ماضيا او مضرا كما يشهد اليه
 في الامثلة او جملة ماضية بتشديد الياء اي منسوبة الى الماضي بان
 كان صدرها ماضيا يرشدك اليه كمثل اني من الامم التي لا تعجز
 او تخفها اي ماضيا صدرها فيكون وصف الجملة بها وصفا
 حال جزمها كما في غير متصرفية على الاول اي غير متصرف جزمها اذا لا يتصرف
 فيه بالتصرف حتى يحتاج الى نفيه بل هو وعدمه انما يعتبر في الفعل

وفي هذا التبيين على ما نقلناه من التسهيل وان حصل التبيين بهذا عدم
 ظهور الجزم فيه اصلا ولعدم دأبي العود عن هذا السلك ولانما سب
 ما قبله او ماضيا بمعناه اي بمعنى نفسه ولا يعني المضارع فان حكمه
 ليس كذلك كما سبق ولعل مراده ان يقول كذلك يرشدك اليه قوله
 او مضارعا متفيا لانه سقط من قبل او من قبل الناسخ الاول
 ماضيا وفي بعض النسخ ما بمعناه وما اما الاول الساقط او عطف
 عنه ويمكن ان يكون المعنى او ماضية ماضية بمعناه اني لم تضربها
 حتى يكون التقدير او ماضية بمعناها لان المراد كون الماضي بمعناه لا
 كون الجملة الماضية بمعناها ولذا يتوهم ارجاع الماضية غير
 متصرفية وفساده مما لا يخفى فلا بد من اي حيز اذا كان الجزاء ماضيا
 بمعناه من قرطاهرة او مقدرة ليكون نصاعلي ان الماضي بمعناه
 او مضارعا اي جملة مصدرية بمضارع لم تضرب مضارعية لان الاول ان
 بالسين او غيره صفة المضارع للجملة متصرفا بالسين او سوف
 او لن او ما لم يكن نصاعلي عدم تأثير الاداة لانه الثالثة الاول
 تدل على الاستقبال والاخير على الحال فالاداة لا تحدث الاستقبال
 ولا تبدل اليه الى الابد جملة فعلية وفيه اشارة ما نقلناه عن القاض
 العصام في وجه التصويب ان شاء الله كالجزم الاممية اي النسبة
 الى الامر والتمنية اي النسبة الى التمني والاستعانة التمنية والدعائية
 والتمنية والرضائية والتخفيفية يجب قول القاء فيه اي في الجزاء

لعدم تأثير الداء فيه لوجوده قبلها في البعض ولعدم بعدها
 في البعض فلم يوجد التعلق المعنوي فاحتج الى الربط اللفظي فلا يخرج
 فيه لامتزان الفاء مانع عنه ولعدم صلاحية المحل في البعض فافهم
خون ضربت فانت مضروب مثال الاستمعية وخو قولته ومن يفعل
 ذلك فليس من الله في شيء مثال لماضية الغير المتقرقة من الافعال
 قصة وخوفان كرهتموه ففعل ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم مثال
 الغير المتقرقة من افعال المتعارية وان كان قيمته قد من قبل فمضت
 اي فقد صدقت وكقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اح له من قبل مثال
 الماضي بعناه اعلم ان من خصائصه كان بقاءه على المعنى اذا كان
 شرط الا قليلا وبقا غيره عليه نادر كذا في الرضخ وقال ابن مالك
 رح كل ما دخل عليه ان وهو ماض لا يمكن انقلابه الى المستقبل لانه
 من ثوابه بامر استقبالي وان كان كان فقولك ان كنت احسنت
 الي فتعزتك ما قول بانه ان يظهر كونك محسنا الي يظهر كوني
 شاكرا لك وان تعاسرت فترضع له اخرى مثال المضارع المتعز
 بالين ومن يتبع غير الاسلام دينا فان يقبل منه مثال المضارع
 المقترى بلى وخون ضربك زيد فاضربه مثال الامرية او فلا تضرب
 مثال النهية او فربما تضربه مثال الاستمرارية وان كرمي في حرك
 الله مثال الدعائية وان جئتني فليتك مكرم او قالا تنزل وان
 كان الجراء مضارعا بغيرها اي بلا ميم وسوف ولن وما مبتدأ او

منفيا

منفيا بلا يجوز الفاء نظرا الى ان الداء لم يؤثر من حيث اثرها
 لم تقلب معناه فنصف التعلق المعنوي فاحتج الى الربط
 اللفظي مع جواز الرفع نظرا الى وجود التأثير من حيث انها حادثة
 ما من من ان الفاء يمنع الجرم ويجوز حذف اي الفاء مع الجرم نظرا
 الى وجود التأثير من حيث انها حادثة للاستقبال اما في اللبث فخطا
 واما في المنفى فلا فلانها المنفى المطلق على الصحيح خو ان تضرب اضرب
 بحذف الفاء مع الجرم او فلا تضرب بها مع الرفع مثال اللبث ولا
 تضرب بالتحذف مع الجرم او فلا تضرب بها مع الرفع قال كسبويه لا يقع
 بعد الفاء فعل يمكن جزمه بلا جزم الاعلى اضمار يصفه عن الجرم
 مثل فمن يؤمن بربه فلا يخاف اي فهو لا يخاف فيكون كناية
 في التقدير وقال ابن جعفر وهو اقبس لان المضارع يصلح لان يكون
 جزاء بنفسه فلولا انه خبر البتد لم يدخل على الفاء وقال التبره لا
 حاجة اليه وارتضاه الرضخ والمص لادن ملاك في وجه الاقيسية من دفع
 بلا كرفا في وجود قول الفاء عليه والصارف عن الجرم هو الفاء في
 مروي يعتبر الجرم في محل الجمله **واما الممول بالبنعية** وهو النشأ
 من التوهين الاحمر الانسب للاول الثاني لكي غير كهي الاسلوب
 بعد ما ينسبها وهو على ما في اللب ما تتبع سياتي في الاعراب وهذا
 تعريف جامع وما نفع لك غير مفيد للبند في الامثلة ام لا بد بل
 مفيد لمن عرف هذا البنعية بتتبع الموارد مثلا واحتاج الى الجود

وينبغي ان يحاد بهما النوع مع كون اللاحق الاجل ابق
 لا وفق بعد فلا بد من الاضمار للتقدير والاحوال
 المتداخلة في ارض على ابن
 الحاجب

معرفة الاصطلاح ولذا تركه واكتفى بتعريف اقسامه على ان مفهوم
 التعريف حاصل بملاحظة مفهوم هذا اللفظ بعد معرفة المعول بالاصطلاح
 ولو لم يكن عدم حصوله بهما فحصل ببيان الاحكام فافهم وفي تعريف
 ابن ابي ابي خلل اخر يثير في الامتحان فحمة بالاستمرار ولا يجوز
تقديم شيء منها اي الفحمة على متبوعها في السعة واما في الضرورة
 الشعرية فيجوز تقديم العطف بالحق كقوله عليك ورحمة الله السلام
 وعاملها عامل متبوعها كما هو من ذهب سيبويه اما في الصفة و
 التأكيد وعطف البيان فلان المنسوب الى المتبوع في قصد التأكيد
 منسوب اليه مع تاييده فلما استحب حكم العامل وشبهت عليها
 حتى صار اكثر من منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى استحب
 عمله ايضا عليها مع العمل المطابقة بين اللفظ والمعنى واما جعل
 العامل في المعنوية كما ذهب اليه الاخفش في خلاف اللفظ ان المعنوية بالنسبة
 الى اللفظية كالنشاء النادر او مقدار كما ذهب اليه البعض في خلاف الاصل
 ايضا فلا يصح ان الامر الحق اذا امكن العمل بالامر الجلي واما في
 البديل فلان البديل منه في حكم الموضع فكان العامل بغير الثاني
 ووافقه في البره والسير في الزمخشري وابن ابي ابي خلل واما جعل
 العامل في نظير الاول لانفسه كما جعل الاخفش والرامي والفاشي و
 اكثر المتأخرين في خلاف اللفظ ايضا والاستدلال بمثل قوله تعالى جعلنا
 لمن يشاء من الرعي لبيوتهم حيث عمل في البديل نظير عامل البديل منه وهو

فان الجلي مثلا جاء في زيد الظرف او المظرف
 زيد او زيد نفسه من قصده منسوب من
 زيد المفيد بالظرافة او يكونه نفسه اولى
 الظرف مطلقا

بمختلف غلام زيد فان النسب اليه وان كان
 الغلام مع زيد الا ان الثاني ليس هو الاول
 معنى فلم العامل فيهما معا

والنسيب بديل الاشكال بغير الجور
 وفائدة اللام التأكيد ليس الا

اللام ممنوع اذ ليس كل من البديل واما الاستدلال بان البديل
 مستقل ومقصود دون البديل منه فيأتي مذيب سيبويه كالمثل
 لا مذيبهم كما زعموا واما في العطف بالحرف فلان كون الحرف واللفظ
 بين العامل والمعول هو القيد وتقدم العامل بعد هاء اذ هي اليه
 الفارسي وابن جنبي خلاف اللفظ والقياس وجعله حرف عطف بالنسبة
 كما ذهب اليه البعض بعيد لعدم لزوم واحد القيليين كما هو حق العامل
 واعلم اي الفحمة كاعرابه اي متبوعها ولو محلا او لو هو ما هو
 زيد العاقل بالنصب ونحوه الى اني لست مدرك ما مضى ولا سا بقى
 شيئا ان كان جاسيا فان سابق مع كونه محجورا عطف على مدرك
 مع كونه منصوبا لتوهم الجر فيه لان في موضع يكسر فيد الجوز زيادة
 الياء واما الزعم في العاقل على احد الوجهين في المثال المذكور فليس
 باعراب ولا بناء بل هو محجور المشاكلة والاتباع كجاء الجوارح والسمية
 بالرفع والجر مجاز المعول الاول من تلك الحفزة الصفة قد مرها في
 اشده متبعة واكثر استقالاتا وافر فائدة وهي تابع خرج خبر
 من العولات يدل برشته تركيبية مع متبوعه دلالة تضمنية
 او التزامية صارت بالعلية والاشارة حقيقة عرفية على ما صرح
 به الفاضل العصامي في الاطول شرح تلخيص المفتاح على معنى ثابت
 عند لول متبوعه ولا يدل عليه المتبوع خرج به سائر التوابع وقل
 الوصف في الموصوف في جوابه في رجل حسن فان حسن باعتبار

تركيبه مع جلد يدل بفتحه على حسن ثابت في الرجل والوصف بحال
 المتعلق كرجل حسن غلامه فان حسن باعتبار لسانه الى افعاله
 يدل على حسن قائمه بالغلام وباعتبار تركيبه مع المتبوع بعد
 اعتبار هذا العناد يدل على معنى حاصل في المتبوع وهو يكون مجزئ
 بحسن غلامه وانما تسمى وصف بحال المتعلق مع انه يصدق عليه
 ايضاً انه يدل على معنى في متبوعه جبريان الاعراب على ما يدل على
 حال المتعلق والتحيز بينهما الاختلاف في احكامهما ثبوتاً مطلقاً
 غير مقيد بزمان النسبة اليد وعلى ما تقررنا لا يراعى البدل والعطف
 بالحرف في مثل اعجز زيد علمه او علمه والتاكيد في نحو جاد في القوم
 كلهم او اجمعوا للدلالة على الشمول لان دلالة كل منها ليست بـ
 ولا التزامية ولو قيل ان هذا خلاف المتبادر كما صرح في الامتحان
 فيخرج بمطلقاً از دلالة كل منها مقيد بزمان النسبة في المتبوع كما
 صرح به الفاضل العصام وما قيل ان هذا قيد للدلالة لا للظرف
 اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة بل برهينة تركيبية
 مع متبوعه ودلالة الامثلة المذكورة بخصوصية موادها فده
 المستفاد ان ليس لغير العطف من التوابع مع متبوعاتها بهية
 محصورة ولذا يجوز في تابع ان يكون نعتاً وبدلاً وبياناً ونظراً
 الى اختلاف المعنى وان اخذ اللفظ والرهينة التركيبية عما ان الظاهر
 بهذا التوجيه الثابت وانما ترك ذكر الفائدة لانه وظيفة المعاني

وعند البعض يجوز الواو بين الصفة والوصف
 لتأكيد العطف في قول في قوله تعالى وما يمكن من
 قرينة الاول كتاب معلوم فلا يحتاج
 الى الاستشاد

وجوز تعدده لما مر في الجزع وجاز من الرجل العالم الفاضل وجوز
 وصف النكرة حقيقة او حكماً كالوقوف باللام للعبد الزهني لكن لا يجوز
 الحكمة الابجلة فعلية فعلاً مضارعاً نحو قوله ولقد امرت على اللبث مني
 كما لا توصف من المفردات الابنكرة فيسقط دخول اللام عليه فيجوز
 بالرجل مثلك او خير منك بالجملة على ما عرفت من تعريفه مع دلالة التمام على
 معنى في المتبوع كما مر في الجزئية لا الاستثنائية لانه لا تقع صفة الاشياء وبيل
 بعيد كما اذا قيل جاز من رجل اضرب اي مقول في حقه اضرب اي سخط
 لانه يؤمر بضميره قال الفاضل العصام قيداً بهما واطلقه بالجزع لانه
 الى جواز كون الانشائية خبراً بلاناً ولا يكون الصفة لانه لا يفتقد للوصف
 بامر يعلم المخاطب انشائية به والانشائية غير معلومة بالنسبة
 قبل التكلم وعلى المقصود من خبر البتة ليس الا اداة نسبة غير مقيدة
 للمخاطب وهو كما يجزى النسبة الجزئية يجزى النسبة الانشائية ويلزم
 فيها الضمير الرجوع الى الملك النكرة للربط ولولا لظنت في بادئ الرأي
 اجنبية وانما التزم فيها الضمير دون التي لان توجب الى انطب اليه
 فوق توجبه اليها فليس هذا مظنة القفلة على الا يظهر لا يميز
 توجبه ولا ابا الفوا في ربطاً لالا ايضاً فوق المبالغة في ربطاً لالا
 واني جازاً قام به وقد جاز في الضمير الجزئية نحو كقولك بول
 لا تجزي نفس من نفس اي فيه ويوصف اي يقع الوصف بحال الموصوف
 بحسب الدلالة ولو جوزنا مفرقاً كان الوصفاً بجملة ولذا قد مر بيان

لان كون عيسى السلام
 قد مر في الجزئية

كونه جملة على هذا البحث فزيد الحسن من هذا القبيل وان كان الحسن
 في نفس الامر هو هو وجوبه او عينه او غيرها وبما حال متعلقة كذلك
 فزيد حسن نفسه او ذاته من هذا القبيل وان كان الحسن هو زيد وبما حال
 متعلقة بمعنى بوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجري الدعاء
 عليه باعتبار معنى اعتباري حاصل في الموصوف باعتبار تركيبة معه
 ولما قلنا قسمين اشار الى الاختلاف احكامهما وتفسيرهما فقال
 فالاول اي الوصف بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة
 امور يوجد في كل تركيب اربعة لا تحاد هذه المعنى في التعريف والتشكيك
 حقيقة اوصوفة في ذلك الى الاول والاخر والتشبيه والجمع والتذكرو
 الثاني والاعراب تركب من اربعة اركان لا وجه للاختلاف ما
 يستوي فيه المذكر والمؤنث لا يشترك بينهما في التبعية حاصلة وذكر
 الواو في الجمع لا رادة النوع من الجانبيين ولو اريد كل الافراد منه المذكر
 او الافراد لاثنين خرجا من جنس واحد وجاءتني امرأة صالحة والثاني
 اي الوصف بحال متعلقة في الاولين من التبعية اي التعريف و
 التشكيك فقط دون النسبة الباقية وحكم فيها قد علمت تحت الفاعل ولذا
 لم يقل وفي البواقي كالفعل كما قال ابن الجايب اذ لم يسبق في كلامه
 ذلك على ان يبدل في كلامه حواله على غير المعلوم فيحتاج الى انتظار شديد
 فخرجوا في رجال اربعة غلامهم او الزيد من اي الركب غلامهم ولما
 توقف معرفة هذه التبعية على معرفة بالمعرفة والنكرة والمفرد والمثنى و

الجمع

الجمع والمذكر والمؤنث وسبق بيان غير الاولين تحت الفاعل
 اراه ان يبينهما فقال والمعرفة ولذا ذكره حيث لم يخرج الطالب
 الى انتظار شديد كما في الجايب والبيضاوي قد تراهم ان بعض
 افراد يافزع النكرة كونه اشرف وايقد وكون مفروما وجوبا
 محضاً ما اي لموضع وضعه جازياً او كلياً الشيء ما ينسب عينه اي
 لذاته المعينة من حيث انه معين فخرج به النكرة فان رجلاً مثلاً موضوع
 لمفرومه المعين من غير اعتبار تلك الهيئة فالذين لا يلتفت من سماعهم
 الا الى ان المفروم لا يلقى تقييده والرجل موضوع لهذا المفروم من هذه
 الهيئة فالذين لا يلتفت اليه الا معناه وبهذا ظهر الفرق بين النكرة
 والضمير الراجع اليها وبين المدوار كما ذكره الفاضل العصامي
 وقال في الامتحان هذا لا يتناول الموصوف باللام والنداء والاضافة
 فان الاشارة الى التعيين خاصة عن وضعها حاصلة بالمجاورة في
 الاستعمال ولذا عدل عنه البيضاوي الى امانية اشارة الى معين وقال في
 التقارن في الاحسن ما قيل ان المعرفة ما وضع لشيء بعينه
 والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه فالعبرة في التعيين وعدمه
 ان يكون ذلك بحسب دلالة اللفظ ولا عبرة بحال الاطلاق
 دون الوضع ولا بما عند السامع دون المتكلم لانه اذا قال جاءني
 رجل يمكن ان يكون الرجل معينا عند السامع ايضاً لانه ليس بحسب
 دلالة اللفظ واختاره ابن كمال في الاصول وجعل بعضهم

على معرفة باللام والنداء والاضافة
 هذه
 الالام والمفرد والمثنى

في النسخة
 في النسخة
 في النسخة

وان كان معناه وان كان
 وان كان معناه وان كان
 وان كان معناه وان كان

يعني لا اعتبار في العرفه فيكون السواء في معناه
عند الناس وفي الامر حتى يكون التفاضل في ذلك
ملازمه عاذاً لك اليقين موفيه ولا في النكته
يكون معلوماً عند من في الامر

ادب و تاریخ و فلسفہ و منطق

فقط آله الموضوع لازم موضوع
نه فالوضع ذكر الموضوع خبري
بخصوص

آلا ترى انك اذا قلت ان لا يلبس
 وان قلت انت جاز ان يلبس باخر فليس

قد طرأ على علم الشركة فان تناولها باوضاع
مختلف تناولها وبها ومن فائدة بوضع واحد
عام

هذا النوع الثاني والوصف بالمعروف بنحو
وصف اسانه المختل ودفع الى البعد بها بنحو
فان الدمان من مثل هذا بنحو اسانه يقال
للفظ فانه تابع كالفكر وقال بعضهم
اطلاق المعرف عليه كذا في الخلف معناه
معنى **مستند** **مستند** **مستند** **مستند**
يجب سبب اقراهما بالاشارة الى النسبة

كالعلاقة مطابقة تلك الحقيقة كقوله
خارجي ولا يكون حقيقة كانه
الجنس **مستند** **مستند** **مستند** **مستند**

ولما عاين اقر فلا حقيقة تعرف الحقائق واما هو
لجزمه جريان اقسام المعارف وقال القاضى العظام هذا
ليس بمفروض وان من المسمى لان ما يشبه النوعية
والنسبة تعقد من جملة معارف
الموصول **مستند** **مستند** **مستند** **مستند**

داخر فيه الا ان يتعين تناوله للفرد جاز وحيد ثم عدم الفرق
في الاستعمال بينه وبين المد فالحق ما قال ابن الحبيب والارض من ان
تعريف مثلها بتعريف كعدل عمر لامور لفظية مثل امتناع اللام
ومنع الضم وهو قسمان علم شخص محو زيد وعلم جنس
عينا او معنى نحو اسامته وبيان على الحقيقة التبيين على اي قدم
على الجماد الاشارة لكونه اعرف من اللان مدلوله متعين بحيث
لا يشترك ما يائنه وضعا واستعمالا بخلافه فانه لا يتعين له ما وضعا
بل استعمالا والنوع الثالث من النسبة اسماء الاشارة ولما دل
الاسم على المد استغنى به والاشارة حقيقة في الحقيقة فيخرج المظهر
وساير المعارف لان اشارته ذهنية وهو تلك الجنة وذلكم
انتهى بجاز لغاية الظهور فكذا محسوس مشاهد قدما على
الموصول وذي اللام لانها اعرف منهما لان معرفتهما بالقلب
فقط خلافا وانها بالعين ايضا وهي مبتدأ وخبره محذوف
ذا مبتدأ وخبره للمذكر المرفوع اي للاشارة اليه ويمكن ان يجعل
ذا مبتدأ ثانيا بتقدير منها خبرا والمذكر حالا من فاعل الخبر
او العكس والجملة خبر القول ولستاه اي للمذكر خبر مقدم ليكون
الضمير اقرب الى المجمع **مستند** **مستند** **مستند** **مستند**
كذا وزين نصبا وخبره للمؤنث المرفوع تابع للابتناء في المذكرات
اذ العادة هي الفرق بينهما بالاولى اجعل اصل الاشارة ذكره الفاعل

وذي

وذي بقلب الالف ياء فربما يميزها بالياء التي هي علامة
الثاني في تميز بين قبل الاصل لكونها باراء ذات اوتى بقلب الالف ياء
مبالغة في الفرق وانه بقلب الالف ياء وسكونها في الوقوف
والاصل اجراء له مجرى الوقوف وبكرها بل ياء ويرى وذهي بوصل
الياء وذات لم يذكرها القلماء ولستاه اي المؤنث ثان وتبين قال
في الامتحان وهذا يدل على ان الاصل تاو لجمعا اي المذكر والمؤنث
اولاه مدا وقر فيكتب بالياء لان الف جرمول الاصل ويسر الواو
لثلاثين بالحق جرمول عليه الممدود ويلحق او انتم اي تمام
الاشارة حرف التنبيه للتنبيه على المشار اليه قبل ذكره ويوها الاشارة
اختصاصا ما والابا لم يلحق ما لم يلحق واخرها اللام فلا يقال ذلك
وهانك لان حرف التنبيه لا يلحق ما البعيد بخلاف اللام فلا يجتمع
فوهذا ويتصل باو اخرها كاف الخطاب تنبيه على حال الخطاب من التذكير
والثاني والافراد وضديه وهو حرف لعدم خطئه من الاعراب
اذ لا يمكن جعله تابعا للاشارة لتمييزها وعدم القصد
بالنسبة واسم الاشارة لا يضاف وقيل لامتناع وقوع الظ
مقارنا ومنع مستند بنحو افعال واجيب بان فيه دليل الاحتمال
وهو الاستثناء اليه ولا يخفى ان هذا كلام على السند والادوم ان
المقدمة المنسوبة وانى هذا فيقال في المذكر المرفوع والالف وفي
المؤنث ذاك بالكسرة تشبه ما ذاكما وفي الجمع المذكر ذاك وفي المؤنث

بما يلحق انتم بالالف وقد يلحق ما
للتوسط **مستند** **مستند** **مستند** **مستند**

ذاك انما تصرف بهذا التصرف مع ان الحرف لا تصرف كونه على
 صورة الهمزة وعدم اصله في الحرفية وكذا اي مثل ما ذكرنا اولفظ
 ذاني تصرف حرف الخطب المتصل باخره البواقي من ذان الى اوله نحو
 ذاك الى وتاك الى وتاك آه واولئك آه ويصير خمسة وعشرين
 اذ في الخطاب خمسة انواع باشتراك التثنية وكذا الهمزة الاشارة
 المستعمل مع حرف الخطاب فيفعل بك في الخطبة ^{في الخطبة} يحصل ما ذكره وقال ^{الهمزة} دي
 وجاء افرادها مطلقا ويجمع بينها اي حرف التثنية وكاف الخطاب
 لعدم المانع مع عدم لفقاء احدها عن الآخر نحو هانك ويقال
 اي يقول العرب تلك في تتي واولئك في اولاد بالمد باللام مع حذف
 الياء لا تقاد السكينة في الاولى وقصر الهمزة في الثانية وهو
 جائز على ما في التسهيل ويحتمل ان يكون الالف يفتح الياء وحذف
 الالف من تاليها تركت قليل ولم يحذف الالف في ذلك المحققا
 بل كسر اللام على ما هو الاصل في تحريك الساكن وذاتك وتاك
 مستدتين اذ الخففتان المتوسطان حال كون كل من هذه
 الكلمات الدخيل للبعيد لان زيادة الحرف تبدل على زيادة الف
 قيل التثنية يعض عن الالف المحذوفة من الغرض وارتضاء
 الرضخ واستحسنه الدمامي ورده الفاضل العصام بانه ينبغي
 ان تكونا المتوسطان كما بالتحفيف ثم قال قد يقال ان من لم يجعل
 النون بدلا من اللام لم يجعل التثنية للبعيد بل عند غير البره

والهمزة اشارة وحرف الخطب
 اي في جميع الاصول سواء كان
 المشار اليه او المتخاطب سواء كان
 مشغرا او مجموعا بشاؤيل ما ذكرنا
 نحوه

صغ التثنية سواء في الغريب والبعيد والمتوسط اقول للتثنية
 في افادة حرف واحد فالتثنية كالالف واللام في لفظة الله و
 اختصاص افادة البعد باللام ثم قال البره والاصل ذان وتان
 للبعيد باللام فونا وادغم ورده ايضا بان الاصل يكون الادغام
 بجعل الاول مثل الثاني ومنها ليس كذلك اقول ذلك لانهم لو جوه
 مثل اطره وادغم على انه انما لم يجعل ذلك لاستناع تغيير الاول
 تكون علامة مع ان فيه منية القينية ولانه لا ادغام مع كسري
 الثاني وقد عرفت ان اللام ساكنة كسرة لا تقاد الساكنين ولا
 ساكني ههنا قبلها حتى يلزم الاتقاء الساكنين ^{وقال} اقول
 ان اراد انه ادغام مع بقاء الكون فلم يغير مفيد وان اراد انه
 لا ادغام بعد زواله بالتحريك فنوع لجواز مثل ليمد على انه يحكى
 ان يدخل اللام مكسورة عند مكانة الرضخ وارتضاء الدمامي
 ورده ايضا بانه لو كان بدلا عن اللام لم يصح بهذا بالتثنية
 مع هذا لا يصح هاذلك وقد جاء اقول بحجة لعدم اللام لفظا
 فيجوز ان يجمع الهمزة مع البديل وان لم يجز مع البديل منه وقيل
 اللام كانت قبل النون وفيه انه لا يلزم الفصل بين نون
 التثنية والهمزة باللام ^{بما في النون} وان الاصل في قوله بعد تمام
 الكلمة وقد جاء ذانك وتانك بابدال النون ياء واما في البفتح
 وههنا بالهمزة التحفيف وهو لازم الفرفرية اما منصوبا او مجرورا

او لا غير ههنا وبتنا بالفتح والتشديد هو الاكبر وجب بالكر
 وبتنا لك فلما كان الحقيقة الخاصة لا تشمل في غير الامكان
 والثاني للقرين ومكانه البعيد والنوع الرابع من الانواع الستة
 المعرفة الموصولة بغيره وهو معنى الاصمعي واما الموصولة به غير فعلة
 ذكر الفاضل العصام وهو في الاصطلاح ما لا يصح جزاءه الاخرية
 وعائنه كذا لانه لا يفيد للمسمى الاستلزام الدور بل يفيد في عرف
 عدم صيرورة جزاء في الاستعمال واصحاب الجرح معرفة الاصطلاح
 ومعرفة الاخر لا يحصل بالتقدير قدمه على الوقوف باللام مع ان بينهما
 مساواة لتكسبه الاسماء الاشارة فيكون من المبرهات ولا بد له
 الى الموصولة جزئية من الجاء من صلة ليكون بها معرفة بان يشهد
 المعروف بضمونها بين المتكلم والسامع عما هو ووضعه ولذا
 قيد بما يقوله جملة خبرية معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم ليكون
 مضمونها حكم معلوم الوقوع قبل الحكم بها ولا حكم في الموضع
 فضلا عن العلوية والانشائية لا يعرف مضمونها الا بعد ذلك
 ولو كان الجزئية غير معلومة لا تصح ان تكون صلة وبما ذكرنا ان وقع
 ما يقال ان الموصولة لو كان معرفة بالصلة كان لتكثرة الموصولة
 بالجملة معرفة بما قيل من عدم الوقوف في من متلا بين ان يكون موصولة
 او موصولة مشتركة لقيت من ضربته واما اندفاع اللزوم
 فلما اندفاع اللزوم فلان معنى الاول عجب الوضع لقيت

الانفا

المعروف بكونه موصولة ومعنى الثاني لقيت انفا موصولة بالكر
 وفيه تخصيص لكن ليس في نسق والتفصيل يطلب من الرضى و
 الدامني شرح التسهيل في ما هو المشهور وقال الدامني
 والعهد غير اللزوم بل هو غالب وقد مر ان بل الجس فيوافق صلة كقوله
 نعم كمثل الذي ينطق بالاسم وقد يسمىهم الصلة قصدا الى
 تعظيم الموصولة كقول الشاعر فان استطعت اغلب وان تغلب الهوى
 فمن الذي لا قيت يغلب صاحب فيها اي بالجملة ضمير على الموصولة
 لربط به خفي الضمير بالذكر بقلبة واصالته وقال صاحب التسهيل
 ادخله في الضمير وقال الدامني في شرحه المراهبة لظا كقوله ايا رب ليلة
 انت في كل موطن وانت الذي في رحمة انت اطمع اي في رحمة كقوله
 ابو علي منهم من لا يخبره وقال بعضهم لم يخبره سيبويه في ظرفي الصل
 او في ظرف من هذا في الامتحان ان العائد عام كعائد البتة كذا في
 التسهيل وقال الفاضل العصام والاصح كون الضمير عائدا لان الظهور
 بغيرها غيب وقد قيل عنه ان كان الموصولة او موصولة خبر عن
 المتكلم او المخاطب نحو قول علي رضي الله عنه ان الذي سمعني ابي جندب
 غيبت الذي قلت ولما اذا كان كل منهما خبرا عنه باحدهما او شأنا
 به فلا يحسن الا الغيبة عن الذي قال انا وانت اذ في الذي قلت اغناء
 عن الاخبار بانا وانت وغيا انما غم الذي وهب الماني ولما
 اذا جاز في ان جاز العاملة بكل منهما على خلاف الاخر نحو انا الذي قلت

وكذا في هذا القليل من الخاتمة قال الامام في قوله
 سمعته اجوز في حال الشيخ عبد القادر لولا
 شهادته ومورده

منه الذي لا ينفك عنه

وضرب زيداً ويجوز حذف اي الضميمة لو مفعولاً وقليل لا
مبتدأ او مجرور عند قرينة ان لا حرفي بدونهما الامتنيا ولا
يجوز نهائياً لو مفعولاً لكونه جزءاً من الموصولة من الصلة وهو اي
الموصول الذي هو الواحد المذكور واللام الاولي حرفي تعريف بالاجماع
زيدت لئلا يكون وصف المعرفة بموصوفها بالذكرة فانه فصح الصفا
المشقة في وقوع الاوصاف في من لا يكون معرفة بدون
اداة التعريف والثانية اهلية كالياء عند البصريين وزائدة
عند الكوفيين يذهب يفصل بين الاولي والثاني الساكنة التي هي
الموصول ثم كرت واشتقت قال الفاضل العصام بذات لا تجلبه
مناسبة فضلاً عن شاهدهم القياسي فيه الكتابة بلامين اذا لاولي
ليست بمجرع من اجل كونه بئراً لكي عدل عليه منها التثنية لئلا يمتنع
منه للزوم له ولتثناه اي الواحد للذات دفعا والذين نصباً و
وكتب فيه بلامين للفرق بينه وبين الجمع وحمل على الذات والثاني
ولجمعه المذكور وقدر التثنية بالعاقل الذي في الاصول الثلث من
الرفع والنصب والجر والوق كالذي هي للواحد المؤنث ولتثناها
اي الواحدة للثان دفعا والذين نصباً وجرأ لجمعهما المؤنث
للواني وجاء في الواجب التاء والياء معا والاني بالهززة و
الياء والاني بالياء فقط ساكنة او مكسورة والثاني بالتاء و
الياء والثاني جازف الياء كنهها بالكة والثاني بالهززة والياء

مثل فاصدق عاتقاً من اي به وشر
فاغض ما انت قاصر
اي قاصية
وصلة عند البصريين لتعريف وزن فاعرف الاصل
قلما اريد الوصف من بين الاسماء الموصولة
لكونه على وزن الصفات نحو عمة وبنو عجلان
باسم ادخل عليه تحسب اللفظ يكون موصوف
كمعرفة يوصف بالذكر وليست الا لام فيه التعريف
لان للموصول معرفة وصفها والزم للام فيها
لانها لو نعت تارة وادخلت اخرى لا وقع
كونها للتعريف كما في الرجل ورجل البنا

قال

لا ان ما ح متبدل ارض وجواب
مثلا كتابه من دفع على ان خب جوف
اي موصوف مضموع والذي

لان ما زاح بكما المنصوب بمفعول وجواب
مثلا كتابه بتقدير صنعت

ويجي لذي العلم قليلا

قال مولانا السيد عبد الله في شرح لبلا اللبب الظان هذا واللو
جمع جمع الظان الذي الواقعة بعد ما الكائنة للتعريف ثم نحو
ما ذا صنعت اما بعني ما الذي فالرفع اوي في جوابه ليطابق السؤال
في كونه المتيين ويجوز النصب بتقدير الفعل المذكور او بعني اي
شيئاً فالنصب اوي فيه ليطابق السؤال ايضا في كونه مفعولاً
ويجوز الرفع علة خبر محذوف ومن لذي العلم الا انه يجوز وما
في الغالب لغز ولصفات ذي العلم والبرهم آثره ويستوي فيهما
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كذا ذكره الفاضل
العصام واي للمذكر واية المؤنث واللام اي مجموعها
على ما في شرح المفتاح الشريف والتفتان في لا الا لام ووجه على
ما هو المختار في حرف التعريف فعلى هذا فالجواب يقول ان كل
ذكر في الامتحان كني هذا ما ان كان سابقا ولعله عتبه في احد الموضعين
على احد الرأيين وفي الاخر على الاخر الماثنين في اسم الفاعل والمفعول
بعني الذي في الذكر والتي في المؤنث والنوع الى امر من التثنية
المعرف بلام سواء كان للعهد الخارج على ما هو المتعارف عند اللام
كما ان اشير بها الى الحصة معينة من ما يسميه مدخولها اما في او
افردا نحو جاءني رجل فكموت الرجل المعروف المذكور او لغيرهما
لما اشير بها اليه من حيث هو هو فيسمى الحقيقة نحو الرجل
اي جنه خير من المرأة اي جنسها او من حيث وجوده في ضمن

كل الافراد فيسري لام الاستغراق كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر
 الذين الآتية او ضمن بعض الافراد بلا تعيين فيسمى لام العهد
 الذي هو نحو دخل السوق واكثر التمجيد لا عهد وللحق جوف
 النداء اذا قصد به معين نحو يا رجل والافنكة نحو يا رجل لا
 موحى لم يذكره لزمعهم انه داخل في الموقف باللام لا اصل يا رجل
 مثلا يا ايها الرجل والمصالح سلك سلكهم لكونه تكلفا و
 النوع السادس من السته المضاف الى احد هذه السته بالذات
 او بالوالمطابقة في يقع الاضافة اليه ولا يلزم من ذلك
 الاضافة الى كل من افرادها فلا يدري انه لا يقع الاضافة الى المعروف
 بالنداء ومما اضافة معنوية ان لا يتوغل في الابهام كمثل وغير
 وقد سبق ان اللفظية لا تغني عن بيان غلام زيد او زيد غلام
 وتعرفه منسبا وتعرف المضاف اليه عند الجر والتابع الثاني
 العطف بالحق او اي المعطوف باحد هادمه مع كونه بالوالمطابقة
 لاستقلاله لفظا وهو مضاف ومع كونه مقصودا بالسته كسبعة
 بخلاف السائر كما يحكي ولانه بدخول الواو على الصفة يكون الحق
 بالاتصال بها كما يحكي في التاكيد وترك تعريف ابن ابي العديم
 من غير الواو والغاء ونعم حتى لا يتكلم اركبة البعض واكتفى
 بما يفهم من قوله وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد
 الحروف العشرة هي التي للعطف حقيقة فلا يدري الصفات الواردة

ومثال المضاف بالوالمطابقة نحو جاءني الزميل
 صاحب ليام للفرس
 لعدم الاحتياج والتلفظ لا الغير
 كالضمير المنفصل احد اربعة

مع الواو لزيادة التصوف كقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا
 ولنا كتاب معلوم على راي والتاكيدات الواردة بالغاء ونعم لجهة
 المندرج والارتقاء نحو بانه فانه وواته نته وواته وكون المعطوف
 على الصفة مثلا جاءني زيد العالم والشاعر والكاتب صفة نحوية
 مهم كيف ولو كان كذلك لا تستحق الرفع من جهتين وجعل الرفع
 الواحد اثر الكمال المقصدين من منع وجعله لاحدا والتمديد في الآخر
 لم يقل به احد وهي اي تلك العشرة ولقد احسن في عدتها يساوي
 الحاجب اثر البحث الحروف فلزم الانتظار المطويل الواو بالجمع
 مطلقا والغاء له مع الترتيب بلا مهلة وتراخ فيكون للمعقوب
 ونعم الترتيب معناه وحمله معناه ايضا كمنه فيه اقل وهي في ثمة
 للاحاجة كما في عمة المعطوف به جزء قوي او ضعيف من التسوع
 ليفيد قوة او ضعفا فيه فيصير لان جعل غاية للفعل المتعلق بكل
 ويدل استبعاد الفعل اليه على تسوية جميع اجزاء الكل نحو مان الناس
 حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة فان المناسب بحسب الذين
 ان يتعلق الموت ولا يفيد الانبياء ثم به صلا لتفاد الناس
 هم وقد قدم قدوم ركبنا الحاج على رجا التزم وان لم يكن في
 نفس الامر كذلك واو واما وام لاحد الامر بين والامور فيها
 غير معقولة عند التكلم وهذا بيان للمعنى المشترك بين الثلاثة
 والافلا ولان قد يجيئان للتفصيل والابهام فيكون في الموقف

ويجوز ان يكون في واما على راي اخذ
 فقال وانما لم تقدم مع كونه في الحال
 حقيقة لعدم التبيين بوجود الواو

احد هما كونه صفة لزيد في المثال المذكور
 تابعة له بتعبية المعطوف عليه والآخر هما كونه
 معطوفا على الصفة المتقدمة تابعا له

بل دلالة على الترتيب ولا على القضية
 اي ليدل على ما تحت تميز باحد هما عن الكل فيصير كانه
 كانه غير

على وزن العلامة جمع راجل كلف ليسوا اظلم
 يركبه كذا في القاموس عصام الدين

عنده بخلاف ام وام المتصلة لازمة للمرة ولو قد مر اليها
 احد السويين والاخر ام ويجاب بتعيين احدهما او كليهما
 او غيرهما لا ينعم ولا لا نه انما يستعمل فيما علم بثبوت احدهما عند
 بله تعيين في طلبه المتقطعة للضرب عن الاول مع الشك
 في الثاني فيستعمل في الخبر نحو ان لا يلزم ام شلة وفي الاستفهام نحو زيد
 عندك او غير ذلك لا تنفي او جيب الاول نحو جابني زيد لا عمرو في
 لازمة لا يجاب ويل للضرب مع الايجاب كما في زيد بل عمرو
 واما مع النفي فلم يفرق حكم النفي عن الاول وجعله كالسكون عنه
 على قول ولا ثبات لابعده على آخر ولكن في عطف الفرة للثبات
 بعد النفي كما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو فهو نفي
 لا وفي عطف الجاء للثبات بعد النفي وللعكس من نظير
 بل نحو جابني زيد لكن عمرو لم يجز وما جابني زيد لكن عمرو
 قد جاء منه لا يفارق النفي واذا عطف اي العطف بالحر
 اوقع العطف على التضمين لرفع المتصل بارزا ومستتر الخزان
 عن النصب والمنفصل فانه لا للعطف عليه ما يجب تاييده
 لمنفصل ويقع تركه يعني ان شرط العطف عليه التاكيد به فالجاء
 شرط لشرط بناء على ان الشرط اذا كان على غاشية الجزء
 يكون الجزء اذ شرط الوجود من الخان ويكون بسببه الشرط
 حكيما من ولذا يفسر الشرط في مثله بالارادة كقوله تعالى اذا

عند قصد الاضرب عن الاخبار
 الاول والشك في الثاني
 بخلاف ام مع المرة كما اذا قلت اجاءك زيد
 او عمرو اي اجاء ان احدهما على النفي
 وان فيجب في الجواب نعم ولا
 عن الحكم الاول جعله كالسكون عنه
 ومرف الحكم لا العطف

ذلك لوجوب تقاير طرفيها معنى والمرة
 المعطوف لا يكون منفصلا فاحرف النفي
 انما يضر الجاء فيكون العطف
 عليه منفيا يحصر التقاير
 اشارة بهذا ان المراه بالوجوب ما يقابل النفي
 قاله الامتحان ان يبدى بالاول عند البهره
 ويجوز ان ياتي من غير فاصل وعند الكوفيه
 يجوز مطلقا هذا كلامه وقرئ به غير ايضا

فكانت عليه في الازمنة
 المعطوف على وقع بطريق
 الذي لا يوجب

قمة الى الصلوة فاعلوا وجوهكم ولذا لم يقيد قوله يجب تاييده
 باولا كذا حقه الفاضل العصام ولما اورد لهم قوله يجب الجواز
 كون ان لا يكره ما حار عن العطف مع انه ليس كذلك بينه بالمثل
 نحو ضربت انا وزيدا ونحو زيد ضرب هو غلامه وجوب الوجوب ان
 الفاعل المتصل بالجزء من الفعل فيكون العطف على بعض حروف الكمال
 في التاكيد يظهر ان منفصل من حيث الحقيقة ولا يجوز العطف
 على التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون المعطوف
 تاييدا ايضا وليس كذلك الا ان يقع بينهما فصل ولو بعد العطف
 نحو قوله تعالى وما لم تكن ابااونا فيجوز تركه اي التاكيد بل
 تبع مع جواز اتيانه لانه يحل بطول الكلام فيحسن الاختصار كذا
 قالوا وقال المصنف في نظر اما اول فلان الفصل قد يقع حرف واحد
 كما في الآية السابقة فالقول بحصول الطول به حتى يفي عن الواجب
 خارج عن الاختصار واما ثانيا فلان الاختصار على ما ذكره
 الحق فيمكن يعارض الواجب فضلا عن الرجحان واما ثالثا
 فلان الفصل بكلمة اقل حرفا من التاكيد كما في اما ذكره التاكيد
 مما لا يفي انتم فالوجه انهم التسوية الفصل بالتاكيد او غير ليحصل
 التقاير التابع بالبعد عن متبوعه فيعارض من مرتبة الاستقلال
 عن متبوعه الذي هو غير مستقل وهي سبب تقايرهم العطف بغيره
 وفي الفصل بالتاكيد فائدة اخرى وهي ان الاستقلال المتبع بحقيقة

لفظا ومعنى
 لفظا وان كان مستقلا معنى

لكن ما غير مقصود في بالنسبة فيسوع
خطا طه عن التابع بعدم استقلاله

غير مقصود بالنسبة فيسوع الخطا طه
عن التابع بالجزئية
لان المرتبة تصور فيها كان من مقابلة
شيء والبلد منه كونه في السجدة كذا

واضرب هذا عن الاحوال العارضة له من حيث
نفسه فقط كالاعراب والبناء والتقريب والتشكيك
والافراد النسبية والجمع فان المعطوف في حكم
فيها
فانه في قولنا زيد القائم وعمر
الا قائم من كونه مستداه واجب
التعريف كصور فيه القائم بضم الفقل

فيكون الفصل به افضل من غيره فلو قال واذا عطف على الضمير المرفوع
المتصل ففصل ولو بعد العاطف كقول البيضاوي كان اخرو
انصب وايد تدويرا واجا التأكيد والبيان له فلا فصل لكونه ما غير
مستقل في معنى وان كانا مستقلين لفظا فلا يلزم ما يلزم من المعطوف
من الترتيب وانما جاز البديل بدونه مع كونه مستقلا لفظا ومعنى كالمعطوف
لكون متبوعه غير مستقل كونه في حكم التسمية فلا يلزم ايضه المرتبة
المذكورة في ضربات اليوم وزيد ولا اعطف على الضمير المحرور لان
العطف على الظاهر المحرور جائز بدون اعلاله الجاز اعيد لا افصح فا
او كما لانه لا استناد اتصال بينهما كونه الاحتياج من الطرفين لفظا
ومعنى بخلاف الفعل والفاعل المتصل كان نحو كذا فاشد توثق
العطف على بعض حرف وفي الجملة فلم يعنى الفصل بالزم اعاد الجازي
مرت بك وزيد وجزمه بالادق كالعدم معنى بديل قوله
المال بيني وبينك اذ بيني لاضاف الا الى المتعد وقيل بالثاني
كما في الحرف الذي ذكره في بانه ثم ان هذا مذهب البصري في حال
الاختيار ويجوز تركه بحالة الاضطراب وجوز الكوفيين حاله
الاحتياط ايضا مستدلين بالاشعار والمعطوف في حكم المعطوف
فيما يجب ويتبع له من الاحوال العارضة له بالنظر الى الغير
فقط او مع منفذ ان يخص سبب جدها فيحصل العوض به
ايضه نحو زيد والحارث وعمر وعبد الله ويا عبد الله وزيد

فان

انما يعطى على قوله المعطوف عليه
لا انما يعطى على قوله المعطوف

فان نسب لزوم مجزئ المنادي عن اللام اعنى لزوم جز
اجتماع التوحيدي لولم يجزئ مفعول المعطوفات و
سبب بناء زيد عن كونه منادي مفعول معرفة معرفة مفعول
في عمره لا بعد ان لا يتضح ما زيد قائما او بقائه ولا ذاهبا
عمره ولا برفع ذاهب على ان يكون خبر مفعول العمر واذ لو نصبه
عطفا على قائم لكان خبر عن زيد وهو متعطل عن الضمير المرفوع
في المعطوف عليه العائد اليه ما ويجوز عطف الشيتين
بحرف واحد على معمول واحد بالاتفاف لان
قيام الواحد مقام الواحد هو الاصل والمعقول نحو زيد
عمل وبكر احدا وبتة دره حيث خرج بهذا ولم يكن كافيا
والبيضاوي يفهم قوله ولا يجوز عطفهما باو واحد على معمول
عاملين مختلفين اذ الواحد لا يقوى القيام مقامهما اظهر
كالقاضي لا يظهر غيرهما فاعاد التوجه الغلط وجعل المعطوف
في كلام الغير لغويا اعنى المبل او جعل عارضة للبناء المحذوف لكان
بارد لا ينفعه كذا في الامتحان الا عند تقدم الجار الذي هو اوحدا
سواء وفي المحذوف العاطف او لا على ذي ويوزن الكسائي
والفراء والزجاج والمروني عن الاضطرار على ما ذكره ابن هشام
في المعنى نحو الدار زيد والجار عمر وفي الدار زيد وعمر والجار
ثم ان كان المراد تقدمه على الدار والناسب يلزم ان لا يجوز مثل

وتخص المعطوف عليه واللام كذا
التجديد في عن اللام كذا في الحارث
سبب بناء زيد عن كونه منادي مفعول معرفة معرفة مفعول
في عمره لا بعد ان لا يتضح ما زيد قائما او بقائه ولا ذاهبا
عمره ولا برفع ذاهب على ان يكون خبر مفعول العمر واذ لو نصبه
عطفا على قائم لكان خبر عن زيد وهو متعطل عن الضمير المرفوع
في المعطوف عليه العائد اليه ما ويجوز عطف الشيتين
بحرف واحد على معمول واحد بالاتفاف لان
قيام الواحد مقام الواحد هو الاصل والمعقول نحو زيد
عمل وبكر احدا وبتة دره حيث خرج بهذا ولم يكن كافيا
والبيضاوي يفهم قوله ولا يجوز عطفهما باو واحد على معمول
عاملين مختلفين اذ الواحد لا يقوى القيام مقامهما اظهر
كالقاضي لا يظهر غيرهما فاعاد التوجه الغلط وجعل المعطوف
في كلام الغير لغويا اعنى المبل او جعل عارضة للبناء المحذوف لكان
بارد لا ينفعه كذا في الامتحان الا عند تقدم الجار الذي هو اوحدا
سواء وفي المحذوف العاطف او لا على ذي ويوزن الكسائي
والفراء والزجاج والمروني عن الاضطرار على ما ذكره ابن هشام
في المعنى نحو الدار زيد والجار عمر وفي الدار زيد وعمر والجار
ثم ان كان المراد تقدمه على الدار والناسب يلزم ان لا يجوز مثل

ان في الدار زيد والجرة علم بل مثل المتن ايضا ان تقديم على المعنى
غير متصور كما لا يخفى ان كان تقديم على المرفوع والنصب فيقول
التقديم المجرور كما وقع في عبارة الاكثر فيصح المثال لان فالقول
عن عبارة القوم اتباعا لابن هشام عدل ثم ان تلك التولية عن
الاختصاص في اللغة تامة الرتبة نقلنا عن الجرجاني وغيره وما في التسهيل
ان قوله انه يجوز العطف اذا كان احد العاملين جارا وانصل العطف في
بالعاطف كما في المثالين او انفصل بلا نحو ما في الدار زيد والجرة
عمرو وما زيد بقاء ولا قاعد عمرو قال الدمامي في شرحه
وعزى هذا القول الى الكاشي والزمرا والرجاج ونسب ابن هشام
لاعلم الشنمري ايضا مخالف لما نقله الرخمة عنه وارتضاها الفاضل
وتلقاها الدمامي بالقبول حيث قال في شرح التسهيل ان في هذا
اربعة اقوال احدها قول اخفش وهو ما ذكره منت والثاني
انه يجوز مطلقا وهو الذي نسبة ابن الحاجب الفراء والنفارسي
الى قول من الخويين ونقل ابن هشام عن بعض ان الاختصاص
والثالث يجوز بشرط تقدم المجرور في المعاطفين وهو من تقدم
منهم الا علم الشنمري وابن الحاجب وان اختلفا في التفسير والرابع
المنع مطلقا انتهى وهو من يسيو به الجرجاني فيجعل الخ في المعطوف
عند بعض في حذف او جرح مقدريدل عليه ما قبل العاطف في
الاصح عند صاحب التسهيل والثالث التاكيد والافصح التوكيد كما

لانه الا علم غلاة باسواء آخر الكلام اوله تقدم
لغيره على المجرور من بابي الحاجب لم يعرفه
وان زيد اخذ غلامه وبكر اخوه لوجوده
هتراء اول الكلام اخره فيه مع انه لم يجره
وعلم به من السماع

في مختار

في مختار القول هذه اللفظة المقررة قد مر مع ان البدل بالانصاف
بالعطف انب لكونه مقصودا بالنسبة مثله لانه قد يوقى العاطف
في القطف كما مر فيكون التاكيد بهذا الاعتبار انب بالعطف فانهم
قالوا الفاضل العصام لواخر المعطوف عن سائر التامع كما كان ترتيبا
في البيان كترتيب قوله في التركيب وقد راعى ذلك في ذكر المفاهيم
لكن ترك ترتيبه وهو ما يقرر المتبوع علم ما ينهم من كلام
البضاوي بان يدل صريحا على ما يدل عليه التاكيد كتنافه بدلالة
لسمه عليه ثم ان ذلك التفسير قد يكون هو المقصود الاصل وقد جعل
ذريعة الى دفع التجوز والشبهة وعدم الشمول كما بين في المعاني
فظهر عدم الاختصاص بالنسبة او الشمول كما يشوب عبارة
ابن الحاجب والمقصود من البيان والصفة الماشقة الانصاف
لالتقرير وان لزمه ومن التوكيد تليها وهو قسمان لفظي
ستمره لانه يقرر لفظا كعناه بخلاف المعنوي كما يجيء وهو كبر
اللفظ الاول اما بعينه او بغيره مع اتفاقهما في حرفي الاخر والاول
او مراد منه المضمرة للنصل ويجري اللفظ في الالفاظ كلها استواء
افعال وحرفا او مركبات قال المصنف من هذا ايضا يظهر الخلاف بين
ابن الحاجب وان امكن الجواب انتهى بارجاع الضمير الى التكرير مطلقا
لانه التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي او بتخصيص الالفاظ
ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ خصوص المعنوي

من التكرير التبع والارتفاع خواتم
فيما الله والتكلم والله

فيما الله والتكلم والله
فيما الله والتكلم والله

فيما الله والتكلم والله
فيما الله والتكلم والله

فيما الله والتكلم والله
فيما الله والتكلم والله



رسالة الشيخ
في التفسير

ولا يخفى ما فيه من التكلف نحو جاءني زيد زيدا وحسن بسن
وضربت انت وضرب ضرب زيد ولا لا ونعم نعم في جواب اقام
زيد وزيد قائم زيد قائم ومعنوي لانه يقرب معناه فقط هو
مخصوص بالمعارف من الاسماء لا يجري كالفظي في الالفاظ كلها
باتفاق البصريين واما الكوفيون فقد جوزوا تأكيد النكرة بما
عد النفس والعين اذا كان معلوم المقدار نحو رهم ودينار
ويوم ليلة لا يجوز رجال وراهم وهو اي المعنوي نفسه
بغير ذاته ويجوز خبر بياض اليد فيهما دون غيرها نحو جاءني زيد
بنفسه او بغيره كذا في التسهيل ونحوه ويؤكد بهما الواحد والثنى
وجما وتذكر او ثانيا نقول جاءني زيد بنفسه وهند نفسها الاول
او الهندان انفسهما والزيدون انفسهم الثاني انفسهم وكذا
عينه وكلاهما المذكور وكذا التثنية يؤكد بهما التثنية كجاءني
الرجلان كلاهما والمرتان كلتاها وكله يؤكد به الواحد والجمع مطلقا
باختلاف الضمير كجاءني الكتاب كله والصحيفة كلها والثالث انفسهم
والجوارى كلن واجمع وجمع وابضع بالمله او بالجمع كلها
بغير اجمع يؤكد بهما الواحد والجمع باختلاف الضمير كاذنت المال
اجمع والرابع انفسهم الجارية جمع وجاءني القوم اجمعون والشاء
جمع وكذا البوارج ولا يؤكد بكلاهما عطف عليه لا ما يترق اخرو
حس او حكم غير المشي اذا الكلية والاجتماع لا يتصور ان الذي

بإيراد صيغة لا في التثنية المذكور والوزن
كرهية افعال التثنية

اجزائه واذالم يقع اقراره لم يكن في التأكيد بهما فائدة وهذه
الثلاثة لعدم ظهور دلالة على معنى الجمعية اتباع جمع تبع بالفتح
تابع لاجمع تابع فان كون افعال جمع فاعل مختلف فيه ذكره الفاضل
العصام لاجمع لظهور دلالة عليه يقال تبعه اذا مشى خلفه او
متر به فصح معه فعوله ولا تقدم هذه التثنية عليه اي اجمع اذا
اجتمعت معه وقوله ولا تذكر بدون عدم وفاءها بالمقتضى لا متر
في الفصح وفي غيره تذكر بدون عطف تفسيرية للملح وببيان معنى
الاتباع فالاول ناظر الى الاول والثاني والثالث في شرح الحافيه
بالقاء بدل الواو فيكون تفسيرة وتفضيلية وان اكد الضمير المرفوع
المتصل بارزا او مستكنا بالنفس والعين اي باحدهما كذا ولا
بمفصل وجوباد فعلا بس بالفاعل في المستكن وحمل عليه الباء
قال الفاضل العصام وسيطراهما بالمعنى المذكور لا يكونان الا تأكيديين
فلا يتصور الالتباس واقول لو سلم ذلك فالالبتاس في ان المراد
بهما ذلك المعنى فهما تأكيدان او غيرهما فاعلان فافهم اما
اذا اكد غيرهما فلا لعدم التبر والوجه المحل هو ضربك نفسك
ومرت بك نفسك وكذا اذا اكد غيرهما لان اجمع واخوانه لا
تستعمل لغير التأكيد وكل وكلا المضافين الى الضمير لا يقعان غير
التأكيد لا مبتدأ فلا لبس نحو زيد ضرب هونف او عينه وضربت
انت نفسك او عينك وانما لم يذكر هذا متصلا ببيان النفس والعين

مع ان حكمه او مع وجود الاختصاص في الكلام بالاضار لان الكلام
 السابق مسوق للبيان وان المؤكدر ان قلنا كرهنا متصلا به
 لكان الفصل به بينه كما الفصل بين العصار والبيان وقدم عليه كون
 الثلاثة المذكورة ابتداء لجمع وما ينفرد عكس ما في الكافية ليشير
 ببيان الزوايا ولا مقتضى الفصل بينهما كما في الاقل فافهم والرابع
البدل في اللغة الخلف والمناجاة ظاهرة وهو الاصطلاح المقصود
 بالنسبة ولذا قدمه على عطف البيان عدل في الكافية وهو
 بما نسب الى المتبوع لاحتياجه الى التكلف كما اشار اليه المؤلف في
 حيث قال اي يقصد النسبة اليه نسبة ما نسب اليه المتبوع او من
 البين انه ليس مقصودا بما نسب اليه كالمجيء في مثله في زيدا فوك
 فان المقصود به ليس اخاك وقال الفاضل العصام وتعد فيه نظره
 لان نسبة الاخ ليس مقصودة بنسبة الزيد بل هي مقصودة
 من ضمة اليه ونسبة مقصودة في ضمة اليه فلا بد من زيادة تحل
 وهو ان المقصود من النسبة الاخ الا المتبوع النسبة اليه كما في بدل
 الغلط او حال نسبة من التبرير والتملك في الزهني كماله البواقي
 لخروج البدل من النسبة عنه فوضيحي زيدا فوك اذ لا يصدق
 عليه انه ما يقصد النسبة اليه نسبة ما نسب اليه المتبوع بل ما يقصد
 النسبة اليه نسبة متبوعه الى شئ وما اختاره المصنف من قوله
 بالنسبة مما صوبه الفاضل العصام وانه اي المتبوع خرج ما عدل

الغلط

المتبوع في الاضرب قيل هو ايضا لان متبوعه مقصود المتكلم
 ابتداء ثم تبدل فيه فغير ضمني ويقصد المعطوف فكلاهما مقصود
 وهذا سره ولا يهتم قالوا في معنى الاضرب هو الاخبار الذي وقع
 من الحكم ولم يكن بطريق التصديق والتصديق عنه بيل وقالوا
 بدل الغلط ثلثة اشياء ذكر المبدل منه من قصد ثم ايها الغلط
 وشطه ان يرتقى من الادنى الى الاعلى وليس بدلا عن نحو عند
 بدله شمس وغلط صحيح صريح كما ان اردت ان تقول حمار لثقل
 الى رجل فسيان المقصود وسبق الذكر الى غيره ثم التذكير والذكر
 ولا يقع الاخران في كلام الفصحى او ان وقع في كلام فقه الاضرب
 عن القول الغلط فيه بيل فظهر ان لافرق بين الاضرب وشي
 بدل الغلط الذي وجه التدارك في الفصحى اذ يزبدون بل فيضربا
 والاوساط لا فيضرب بدل غلط فان الغلط والسيان
 يقعان في بدل بلا عاطفة كذا في الامتنان وينتقص التعريف بضم
 اي وهو في كلام الفصحى وكما يضر بون عنهما والوساطة يبدل
 فالوجدان يزبد بلا عاطفة كذا في الامتنان وينتقص التعريف
 بصفة اي وهذا واي هذا في يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا
 ايها الرجل فانه المقصود بالنسبة دونها كما لا يخفى كما قال الفاضل
 العصام واسماء اربعة بالاختصار بدل الكل اي بدل هو الكل من
 الكل وهو المبدل منه ان صدق اي البدل والمبدل منه الكلام

جاء في نسخة
جاء في نسخة

على شيء واحد وأن لم يكن مترادفين أو متساويين نحو جوف
زيد اخوك وبديل البعض أي بدل هو البعض من الكل إن كان
مدلول البديل جزءا من مدلول المبدل منه في الخارج نحو ضربت زيدا
رأسه وبديل الاستعمال أي بدل سبب غالبا عن استعمال أحد البديلين
على الآخر إن كان بينهما تعلق وملازمة بينهما أي الكلية والتجزئية
وفيه إشارة إلى أن استعمال كل منهما على الآخر ليس بشرط بل يكون التعلق
لكن لا مطلق بل حيث ينتظر النفس أي نفس السامع بعد ذكر الأول
وهو المبدل منه ويشوق إلى الثاني وهو البديل نحو سبب زيد ثوبه
فانه إذا قيل سبب زيد ينتظر السامع ويشوق إلى ما ذكر ما سبب منه
أنه يولي في أنه لما يجوز فيه الجدل والثوب وغيرها وهذا هو الصواب
وأما اقتصار ابن أبي عمير على الملازمة بينهما فغير دقيق كونه
غلامه في جوف زيد غلامه بدل الاستعمال وليس كذلك بل هو بدل
الغلط وبدل الغلط أي بدل سبب عنه إن كان ذكر البديل منه غلطا
مركبا أو غير فيشمل أقسام الثلاثة الآلة خلاف الظاهر المتبادر
منه ما هو الصريح وفي لا يصح إطلاق قوله ولا يقع إلّا أن يرجع إليه
البدل الغلط مطلقا لوقوع القسم في كلامهم كما عرفت في كتابه
وان رجع إلى إماميه الغلط صريحا بقرينة المثال في القسم الآخر مثلا
مع أنه لا يقع في كلامهم أيضا فالوجه أن يختار عبارة البيضاوي
فإنها شاملة لما لا بد من كونه كقوله في الامتحان نحو رأيت رجلا

فلا صفة في زيد من القسمين مبنية
وإنما قال غالبا لئلا يخرج مثلا عن زيد على
أرضه لأنه ليس فيه اشتغال ببعض أن يكون البديل
سببا بديل المبدل منه فزيد على الجمل هو حال
واعلم أنهم قالوا يجب أن يكون زيد لا بعض
وبدل الاستعمال ضمير عائذ لا المبدل منه بخلاف
بدل الكل فإن القيمة هناك بعض من الربط
سيد عزاد

أي وهي والآ غلط استعان
أي وانما هو صواب
الثلاثة

جاء

جاء ولا يقع في كلام الفصحى بديل بوجهه بل ويجوز وصف النكرة
المحضة المبدلة من المعرفة فيه إشارة إلى أنه لا يلزم أن يطابق
المبدل منه تعريفه وتفسيره كما في الوصف كجاء رجل غلام زيد بديل
الكل لا يجد عنه مع المبدل منه فلا يضر تغايرهما في الزمان
وجب له ليكون كالما يراد فيه من نقص البكارة ولا يكون المقصود
انقص من غيره من كل وجه نحو قوله تعالى بالناسية ناسيته كاذبة
لا يبدل المظهر من المضمحل الكل إلا من الغالب نحو ضربت زيدا
لأن الضرر المتكامل والحق أقوى وأحق لئلا من الظفول بديل
منها بديل الكل يلزم أن يكون المقصود انقصه غيره مع اتحاد مدلول
ليهما بخلاف البقوة في تغاير مدلوليهما فيهما لئلا اشتراك بينهما
واجبتي علمك وأعجبتك علمي وضربت الحمار وضربت الحمار والتابع
الخامس من التبع عطف البيان وهو تابع جني به لإيضاح متبوعه
ولا يلزم منه كونه أوضح من متبوعه لجواز حصوله بالاجتماع وخرج
بغير الصفة الكاشفة وضربت بقوله ولا يدل على معنى قديري في متبوعه
خواصهم باستاءه بوحقق كنية عمر بن الخطاب رضي الله عنه عمر عطف
بيان له فمجموع ما ذكرنا من المعولان على ما ذكرنا ثلثون وأما ما ذكر
ابن أبي عمير من ما ذكره فسته وعشرون زادة للرفع أسد
بلا كان والمضارع المجزوع عن الناصب والجار من من المنصوب الضارع
المنصوب وذكر بعد المجزوع المجزوم **الباب الثالث** في الأعراب

روى بدل البعض والاستعمال
والغلط
معناه لا يشترط كون الثاني أوضح من الأول وإن
كان الثاني أوضح من الأول والأصح في الأول
الاجتماع لأنه إذا اجتمع يكون الثاني أوضح
التي

أي من لفظة الظاهر إذا أزاله
بالموت عن دون ما هو دفع في أي
أي أن يخطه سبيله عالمه يكون علمه
تختلف أولان على ملك أفضل
سبيله مع شيء في ذلك

ما يورثه الاصطلاح في شئ محركة او حرفا او حرفا جاء من
 العامل بواحدة لم يذكرها كاستفاد بذكرها في تعريف العامل فلا
 نقض بها فانها وان جاءت منه كاستفاد بالواحدة يعني جاء منه
 ذاتا وصفة معا كما في الاعراب بالحرية او وصفة فقط كما في الاعراب
 بالحرية فان ذلك ثابتا قبله ^{شئ} مثلا ^{شئ} صيغ موضوعة
 قبل الترتيب حتى اذا ردت تعدد اللفظ ^{العامل} السالبة المذكورة تقول
 مؤمنون مطمئنون او تقول مسلمين مؤمنين مطمئنين وكذا
 التثنية وحقاقتها والاعتماد ^{شئ} الضائق فسلمون ومسلمين
 مثلا مراد فان في اصل الوضع الا ان الوضع شرط استعمال الاول
 عند ورد الدافع والثاني عند ورود الناصب ^{شئ} والجان ككرا
 اما غير التثنية شئ او دالة على مجزوء معنى الجمع والتثنية وبعد العمل
 كما دال على المعاني الموجبة للاعراب فيتعدد الدلالة في بعضها
 فيحدث فيها ^{شئ} العامل صيغة هي الدلالة كما يحدث في الاعراب ^{شئ} الجمع
 بالحرية صيغة هي الدلالة على المعاني المنقضية ولهذا الكلام
 مزيد تفصيل في الامتحان فان شئت فارجع اليه ^{شئ} يخيل اي
 بسبب صيغة آخر المعرب لفظا او تقديرا او محلا والمعاد بالآخر
 ينشأ هو في الملقب اخر عند الاضافة ولو فرضنا في شئ ^{شئ} الحق
 كدال زيد والمجازي كدالة ويدا بصري واولا ^{شئ} سلمون
 على ما يوضحنا عنده من ان كلامنا كلمة بزا ساقا ^{شئ} المصطفى
 كالعالم

معنيان

اما في خبر الخار فذا في الفخر
 لفظي

فيكون من غير عموم الجار ولكن لا تربية
 ظاهرة لكونه للمعنى فاعلم ان الاعراب
 التمام الا ان يحذف ذكر المعرب في الالف والهمزة
 في بناء على الاعراب في تربية ككونه
 كون الالف في تربية تالبا بغير تربية
 صفة لا تخفى ولذا قال الخارفة

معنيان عام وهو ما اقتضاه عروضا معنى بتعلق العام ^{شئ} يكون
 دليلا عليه فان لم يمنع من طريق شئ فانظروا ان من حال
 في اخره فتقديري او في نفسه فمحلي وهذا تابع لمقتضيه فيوجد
 في غير الخريف والماضي والامر غير اللام وخاص بالاولين والانواع
 للعام وكذا في الما واقسامها والعرب في الاصطلاح مما ^{شئ} شمل على
 الخاص انتهى فان كان المراد به العام يلزم ان يكون المراد بالمعرب
 ما شمل عليه كمن يميز اخلاف المتبادر لا الاصطلاح واللاتيقتض
 التعريف بخروج المحلى الذي في البنى فلو قال آخر الكلمة كاني تربي
 العامل كان اصوب واظهر وسلم من لزوم الدور بذكر المعرب و
 ان لم يسلم منه بذكر العامل فافهم وان كان المراد به الخاص والمعرب
 الاصطلاح فيخرج المحلى المذكور من الحد والمحدود مع ذكره في الاسم
 وجعله مستطرا لا يناسب المرام كما لا يخفى على ذوالافهام ويمكن
 ان يقال انه اخراجه عن التعريف وادخل في السقيم تسمية على الخطا
 رتبة لكون المانع عن الظهور نفس محله ثم انه لا يخفى على كل من السدق
 ان الجرم بالمعرب التراد ومثرب والمضاف بالاضافة اللفظية والجرم
 والنصب بان وان الداخليين على الماضي الواقع موقع المضارع
 خارجة عن الحد والمحدود لعدم مقتضيه فيكون التعريف للاعراب
 الاصل للملحق به ولو اراد بالاعراب ما يشمله او يزيد في تفسير
 او شمل عليه ولم يقتضيه قيد الواحدة والمعرب ما شمل على هذا العام

متعلق باقتضاه او حال من فاعله
 لا بد وضار المعنى العارض اعم
 من انشا به فيصح
 فيوجد اليه فافهم

لم يكن ملزماً فارجعها واما النقص بالوسطه وجعلها فرفع
 بان المتبادر من البناء السبب القريب وهي من البعيدة لكي ياباه
 ما نقلنا عنه ونعريفه للعامل وله اي الاعراب مطلقا لكي لا يتغير
 الثاني بالاختتام فافهم تقسيمان اربعة بالاعتناء متداخلة
 اي يدخل اقسام بعضها في اقسام الاخر لان هذه تقسيمات متداخلة
 باعتبار ان تختلف فلا يلزم التباين والاختلاف بين جميع
 اقسام ابل بين اقسام الخارجة من التقسيم وهذا كقولهم
 تارة الى العرب والنبتي واخرى الى الموفية والنكرة مع ان كلاهما
 اما عرب او مبني التقسيم الاول من اقسامه بحالها والحقيقة و
 لادارة فتقول هو الاعراب اما حركة وهي الاصل فيه لحقها وتكونها
 اول على القصور ولذا قد مر اوحرف وهي ليست باصل لانها حرفة
 الاصل الاصلية فيها لكي يكون الاعراب بالامر يقتضي ذلك كلفناه
 في الصالح للاعراب عن الابد الحركة او حذف اي حذف احد
 الحزيم ولذا اخرها ما الحركة ثلثة صممة سميت بها الضم النقيض
 عندها وفتح لفتح الفم عندها وكسرة لتسفل الفم عندها
 فكانت كسرة جوا في زيد ورايت زيداً ومريدت بزيد والحرف
 اربعة واو والف ويا نحو جاني ابوه ورايت اباه ومريدت
 بابيه ونون نحو يفران ويضجون وتفرين والحذف ثلثة
 حذف الحركة نحو لم يضر وب حذف الآخر نحو لم يضر وحذف

والاختتام من الخدمة والخدم والخدم
 وذا في بعض القطع

النون
 النون
 النون

النون في لم يضر فالجميع اي مجموع الاقسام الاصلية من هذا التقسيم
 عشرة وهو ظاهر والتقسيم الثاني من اقسامه بحالها والحقيقة و
 الذي جسد هذا التقسيم اما عرب او ملبس بالجر كان المحضة لا
 مع الحذف او بالحرف مع الحذف المحضة لا مع او بالحركات مع الحذف
 او بالحرف مع الحذف والاول وهو ما بالحركات المحضة اما قائم
 الاعراب ملبس او عرب بالحركات الثلثة في الاحوال الثلثة
 غير تابع بعضها البعض في بعض الاحوال بالضمه رضاء اي مفعول
 او حاله الرفع والفتح نصيباً والكسرة جراً هذا هو الاصل ايضا
 بالشركة يختل الغرض فان الواحد اذا جعل علامتين على سبيل
 البديل اوجب اللبس فيحتاج العلامة اخرى في وجد فيه هذا
 الاصلان وهو ما ذكره بقوله فنواي تام الاعراب تمام الحركة
 المحضة الله المرفه لا الشئ والجميع بقرينة ذكرها بعده وبالجملة
 مذكرا ومؤنثا وهو ما تقير بناء واحده للجمعة اخرت به عن السلام
 مذكرا ومؤنثا الاعراب الاقل بالحرف واعراب الثاني ناقص للمفردان
 لا يحتاج الى علامة وبيان وما خرج منها او من احد ما يحتاج
 اليها كما سيجي اخرت به عن غير المنصرف لان اعرابه غير تام وعن
 التامه التامة المضافة الى اياء غير اياء المتكلم فان المنصرف
 على ما قسمه غير صادق على العرب الحروف ككسبي نحو جاني رجل
 ورجال ورايت رجلاً ورجالا ومريدت برجل ورجالا او ناقص

تعد في لغة المنصرف الاعراب الى المنصرف في ما فوض
 من الصلح وهو الذي في الصلح الجاري والمنصرف
 خاص من شبه الذي ومن شبه الفعل وقيل انه
 من الصلح وهو الذي في الصلح الجاري والمنصرف
 غنة في المشعور وقيل من الانصراف وهو الذي
 والاسماء المعربة على قسمين اقبل على الفعل
 فرفع مانع من انصرف عنه وهو المنصرف
 شمس

فقط وهو على ما في الاول
ما يكون الترتيب في
الاعراب بالوجهين
الاول والآخر

الاعراب بالمراتب المذكورين غير المنفرد في جانب احد ولا في
احد ومررت باحمد وسي ترك الكسرة فيه وانما حمل فيه
على النصب للمناسبة بينهما في كونها علامة في الفضلة بخلاف الرفع
فانه علامة الرفع والثاني ما يكون المرفوع فيه الفتحة وهو ما
اشار اليه بقوله واما بالضم رفعا والكسرة نصبا وجزا هو
اي ما بالمرتين المذكورين جميع الموقوفات السالوة وحمل نصبه على الجزاء
ليكون على وتيرة اصله ويوحد المذكور السالم على ما ينبغي في جانب
مسلم ورايت مسلم ومررت بمسلم والثاني وهو
ما بالرفع الحقة ايضا اي بالمرات الحقة اما تام الاعراب
بالرفع الثلاثة الاحوال الثلث على ما هو الاصل كما هو في الاعراب
بالمرتين بالواو رفعا والالف نصبا والياء جزاء فنواي تام لكون
ما بالرفع الحقة الاء الستة المعتلة المضافة او غير ما بالمرتين
الى غير ما بالمرتين المضافة اليها بالمرتين تقدرا كسائر الاء
المضافة اليها في المرفوعة ان المشي وجميع المذكور السالم وان
لن اعرابها بالرفع لكونها ليسا بامتي الاعراب واعراب
الكسرة لكونها بالرفع الكسرة في المرفوعة بالمرتين لا بالرفع في
جانب ابوه ورايت اباه ومررت بابيه وانما جعل اعرابها
بالرفع لانه اسماء او اخرها ثابتة في حال الاضافة سواء
بخلاف دم في ذواته في حال الاضافة بخلاف نحو العصا

منه من غير ان يكون
في قوله في قوله في قوله

على قول الفاضل في قوله
حين الاعراب جزاء في لزوم الصادرة
لم يقل ما تاء اليه في قوله في قوله في قوله
لما قد في نسيان في قوله في قوله في قوله
كلام الدابة الباقية

فقط وهو على ما في الاول
ما يكون الترتيب في
الاعراب بالوجهين
الاول والآخر

فقط وهو على ما في الاول
ما يكون الترتيب في
الاعراب بالوجهين
الاول والآخر

فقط وهو على ما في الاول
ما يكون الترتيب في
الاعراب بالوجهين
الاول والآخر

فاشبهت الزائدة فامكن جعلها علامة كرامة التشبيه والجمع
الاسم اخف من المتحرك فانقلب الحال هنا بسبب العارض فيضار
الحرف اصلا لحقة دون الحركة بخلاف في عدم اذ يحتاج الى زيادة
حرف الجر الاعراب وقد صار العين اخر الحلة للاعراب بخلاف
اللام شتا بخلاف نحو العصالان اللام الذي حذف سببا اصلا
فلم يشبه التثنية فكان جزءه محضا من الكلمة والاعراب وصف
فتساويا واللام التثنية في التصغير بسبب كونه عاد الى اصل
الحركة ذكر في الامتحان واما ناقص الاعراب بالمرتين اما بالواو
رفعا يذهبوا الاصل فيه كالضم والالف فرغ له فيه للمرفوعة
للتظن ان هذا قد جمع على المشي عكس ما في الكافية والسبب في ان نصبا
وجزا فنواي ناقص الاعراب بهذين الحرفين جمع المذكور السالم
وهو ما لم يتغير بناء واحد والجمعة التثنية في سنيين وارضين و
بنيين وقلين من التثنية بعد تحقق الجمعية والوجع ذو من
غير لفظ وعشرون واحوا في اي نظائرهما من ثلثين الى سعين
نحو جان مسلم واولو مال وعشرون رجلا ورايت مسلمي
واولي مال وعشرين ومررت بمسلمي واولي مال وعشرين واولا
رفعا والياء نصبا وجزا فنواي ناقص الاعراب بهذين الحرفين
المثنى وقد سبق ما هو واثان وكذا اثان واثان وكلا
كذا كذا بلا ثوبين ولربلا اضافة قاله الفاضل العصام مضافا

فقط وهو على ما في الاول
ما يكون الترتيب في
الاعراب بالوجهين
الاول والآخر

فقط وهو على ما في الاول
ما يكون الترتيب في
الاعراب بالوجهين
الاول والآخر

فقط وهو على ما في الاول
ما يكون الترتيب في
الاعراب بالوجهين
الاول والآخر

بليل سكون الحرفين دون ضربا وجعلوا الاعراب بعده ولما
 لم يتجزأ الا حرفا والواو والياء والحركة جعلوا اعرابه بالنون لعدم
 صرف العلة في ذوقه فانه الجزم حذف الحركة وحملوا النصب عليه
 دون الرفع لان الجزم بدل الجزم والنصب يتبعه في مخرج اصله ما كان
 علامي الفضلة فلذا جعل على الجزم دون الرفع والتماد فينا بسببه
 فيحمل عليه في الافعال ايضا نحو يضربان ويضربون وتضربون
 يرميان ويرمون وتضربان وتضربان وتضربان وتضربان
 ولن يرميا ولن يرموا ولن ترمي ولم يضربا ولم يضربوا
 فالجوع اي مجموع الاقسام الاعراب الى اصله من التقسيم حسب
 المحل تسعة ستة منها بانقسام كل من الاول والثاني الى ثمانية
 الاعراب وناقصة المنقسم الى قسمين واثنان منها بانقسام
 الثالث الى قسمين واثنين والرابع ولما ذكر في السابق المنصرف
 وغير المنصرف وكان للثاني احكام اخر لا بد من معرفة الاحتاج
 الى بيانها فقال ولما ذكر في الاصطلاح بالمنصرف وسمى به كونه
 صرفا في الامة ولذا سمي امكن اول رجوعه عن الاقبال على الفعل
 بالمشابهة وتغيره بدخول الجزم والتنوين او لا يراه به قد
 لاصالته وكونه مفروما وجوده بما اي احد دخل الجزم باله
 لتبادله لاصالته كما سبق والتنوين يجوز به لعدم مشاهرت
 بالفعل وهذا لا يصدق على المنصرف بالجر وفي غير المنصرف سمي

لعدم

لعدم ما ذكر في المنصرف اسم معرب بالجر فيخرج المنصرف بالجر وفي
 لان السمع انما يتصور في ما شذذ الدخول فيكون ذلك كالمطر ينزلها
 كما صح به في الامتحان لا بد من الجزم بالكسرة وقمة تنبيه على
 ان منع بالاصالة لا بالتبع كما ان علة البعض والتنوين في
 لانه لما شابه الفعل في تحقق الفرعين ان الفعل فرع الامة في
 الاشتقاق والافادة وكل علة فرع لشيء منع منه ما منع من
 الفعل اعني الكسرة والتنوين ولما كان المقصود من التثنية
 معرفة الافراد ليحري عليه الاحكام وهذا لا يحصل بتثنية
 ابن الحاجب بل بمعرفة جميع العلل وشرائط ثانيا تيرها وهي لا يتسر
 الا بالتفصيل الذي بل العج ووزن الفعل منها احتاجا الى تسع
 الموارد ان فيه ذكر العلة التثنية وهو محل بالتثنية كما صرح
 بفرق الامتحان ترك تعريفه واكتفى بما يفيد معرفة الاصطلاح
 بحيث يحصل بها معرفة معرفة وضبط الافراد بالوقوف
 على استعماله في الجملة واحال تمام المعرفة الى التفصيل الذي فافهم
 وهما اي غير المنصرف على نوعين الاول سماعي وهو ما يتوقف
 منه بخصوصه على السماع ولا يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية
 موضوعا غير محصور نحو واحد وموحد وثنا ومثنى ثلث
 ومثلث ورباع وربيع قال الرضي هذه مسموعة اتفاقا وقد جاء
 في الشعر خصالا عشر او اثيرة والكوفون يقيسون عليها

ولذا خصها بالذكر

ما فوقه الى الشفة نحو حاس ومحمود سدا سوسدس
 سباع وسبع وثان ومثن وتاع ومثع بلسماع بل سمي
 مع ياء النسبة نحو خيالي الى ساعي هذا قال الفاضل العصام
 انما يحكم بالسماع في عشرة مع وجوده في الشرارة لا ينفع في
 مفعول ولا في فعال في الشعة ولم يجعل ايضا ما جاء مع الياء
 دليلا على السماع لجواز ان يكون النسبة لفظية كمرسب مع انه
 لا يفيد في المفعول وجعل ابن مالك خماسي ومحسوسا ايضا
 وكثر منها معدول عن العدل الكمر انه في معناه تكرر والاصل تكرر
 اللفظ ايضا فاصل جاء في القوم احادا او موصدا جاو واحدا
 احدا وكذا البواقي واخر جمع اخري مؤنث آخر وهو التفضيل
 لان معناه في الاصل اشتد تاخيرا ثم نقل الى معنى غير وقيل ان
 يستعمل بين واللام او الاضافة وحيث لم يستعمل بواحد منها
 علم انه معدول من احدها ففهم انه معدول عما معه من لوافقة
 للمعدول عنه والتكثير وقيل عما معه اللام لوافقة للموصوف
 افراد او تشبة وجمعا وتذكيرا وثانيا فلما تدب الى اكونه معدولا
 عما معه الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة
 اخري مثله كما مر وليس في اخري شيء من ذلك وقال الفاضل
 العصام ان هذا الوجه ضعيف لانه هذه القاعدة في تقدير
 الاضافة في فرضها في المعدول عنه وبينها بكون بعيد الوجه

الوجه

الوجه ان جاء في الرجل والرجل الاخر وجاء في رجل ورجل اخر
 لو فرض فيه التفضيل لم يكن التفضيل عليه التماثل او لا ولا يتصور
 ذلك بالاضافة بل بالاولين فروي النسب بين الحال والاصل
 وحكم بانه معدول عن احدي الصورتين منعت تلك اللفاظ
 مثلت بها حال كونها صفات اذ لو كانت اعلاما للذكر صرفت
 على الاكثر لان العدل في هذا البيت تابع للوصف في قول بن وانه
 وان ذهب جماعة الى منع الصرف اعتبارا للعدل الاصل مع العلية
 ولو لان ان لم تنصرف بالاشتراك للثانيتين مع العلية لكثر الال
 تكون مما نحن فيه والسبب في كل من العدل التحقيق والوصف
 الاصل اذ العارضي صار اصلية المعدول الاعتبار في وضوءه وحق
 جمع وتثنية وجمع وبمع حال كونها جموعا فان جمع جمعا مؤنث
 اجمع وتثنية تكسر فعلا سفة ففعل واسما ففعال فهو معدول عن
 احدها وجمعون شاد وان كان اجمع في الاصل ففعل تفضيل جمعا
 شاد وقس عليه البواقي والسبب في هذا العدل التحقيق والوصف
 الاصل على الاتح ولا يضر العلية اللاحقة وقيل التثنية الاضافي
 لانه يتقدم جميعهم حيث لا يؤكروا باللام المعرفة وعدم ملأية ظهور
 الاضافة لمنع الصرف لا يستلزم عدم ملأية تقديرها وقيل في
 الوضعي وهو التثنية بل اداة فهو يشبه العلية ولهذا الاختلاف
 لم يقيد بها الصانع كما في الاول وانما قد جموعا لانها لو كانت

بضم الهمزة وفتح الواو
 من

الوضعي على غيره
 من

مفردة بان جعلت اعلاما تكونه كالبق ونحوه من غير دخول
 اسم نجم من الجنس وقرح اسم جيل في منزل لفظة حال كونه اعلاما
 والسبب فيها العدل التقديري والعلم ولولم تكن اعلاما بان تكررت
 لانقرت لبقائها على سبب واحد والثاني فيلسفي وهو لا يتوقف
 منه بخصوص على السماع بل على ان يذكر فيه قاعدة كلية متوسطة
 عما غير خصوص كاشبه اليه بارة التسوية للكل في قوله وهو كل علم
 عاود ان اي هيئة مخصوص والفعل في الوضع الاول فلا يوجد في الكلام
 الذي يتقولا عن الفعل او الجمع كضرب مجهولا وشمز مشددة العين
 علم الفرس الحاج مفناه في الاصل اسرع في المشي وتقيم شقولا من العلم
 والنقطع واجتمع والتمخرج وغير ذلك من اوزان الحركات والسكنات
 معلومة او مجهولة وكذا فاعل مجهولا او في محل اول اي الوزن
 او جاز بالحلول احدي زوائد المضارع التي التي لها نوع اختصا
 به وهي حروف ابني حال كون ذلك الوزن غير قابل للتاء والحركة
 للتانيث لان الحروف لا يخرج عن كونه وزن الفعل لا خضلا
 بالاسم فمن يكون معرا غير منصرف للعلمية والتانيث كيعول وائمة
 اذا سمي بها لا يخفى في غير يد ويشكر واحد والسبب العلمية ووزن
 وكل افعال التفضيل والصفة اي كل ما كان على وزن افعال موصوفا
 للتفضيل والصفة نحو افاضل للتفضيل وابيض للصفة والسبب
 الوصف والوزن ولم يقيدها بعدم قبول التاء اذ كل منها من

حيث

حيث انه افعال التفضيل والصفة ليس له احتمال لقبوله بالعدد قطعي
 ان مؤنث الاول فعل مؤنث الثاني فعلا وكل اسم اعجمي غير عربي
 في الاصل استعمال في اول نقله الى العرب على سواء كان علمه او لفظه ايضا
 او اسم جنس فعمله اظهر الظاهر في عبارة الكافية حيث قال بشرط ان
 تكونه علمية في الجملة واما وجوب من التعميم للحقيقة والكل في جملة الحقيقة
 والجان ولا فرق بينه لعمومه والاصوب ان يقال ان الثاني ملحق بالاول
 دلالة ككثرة ك في العلة كفي الشرط في اظهر العلة لكثرة وجوده
 هنا خفاء لا يخفى كذا لا امتحان وجد الشرط بقاء الجملة في الراء
 وظاهرها ان اوله يبي كذا كذا لتعرف فيه العرب باذخا للام
 والاضافة والتعريب والتعريف فيكون كاللفظ العربي فيضيق
 الجملة فلا تؤثر هو اي والحال ان ذلك الاعجمي لا يدر حروفه على
 الا حرف التثنية او متحرك الا وسط نحو والون كان في لغة الروم
 اسم جنس بمعنى الجيد ثم نقل على الاحد رواية نافع لوجوده في لغة
 قديمة للتبني على قوله بلا شك وانما هي هامة الان للزاد على
 التثنية الاول للتثاني والثاني للاول وشعر وسفر فروع منصرف
 اعلم ان ههنا ثلثة مذايب الاول جعل الجملة كالتانيث المعنوي بدليل
 اعتبارها في ما وجوز في فروع الجوهري ان كنهه في هذا للمعجمي
 وقد زعموه بان التانيث امر حقيق وله علامة تظهر في كنهه فانه
 والجملة امر اضافي لالعلامة لها هرة فلا يلزم من اعتبار التانيث

خلاص عبارة الكافية

لانك انما تباين اسمي كل لا ينفق مطلقا
 عند ذلك وهو ولو اشعيب صالحا كما اخفى

في حق هذا اعتبار العجزة في خوفه واعتبارها في خوفه للتقوية
 للثبات لا السببية وأنه لم يسمع قط منع الفرق في خوفه
 بخلاف هندو الثاني عدم اعتبار حرك الوسط في العجزة اصلا بخلاف
 الثالث لان اعتبار من الثالث لقيام مقام الرابع القائم
 مقام التاء فيقوي بوجود الثالث في اللفظ وهذا لا يعقل في العجزة
 ان العلامة لم ارا حتى يسد مسد هاتفي فلا وجه للتقوية بخلاف
 الزيادة فان اكثر كلام العجم على الطول والامتداد والعرب يرون
 الاوزان الحقيقية ويكثر ذهاب كلامهم في تقوية الزيادة في العجزة
 معقولة وتجوز زيادة حركة لا يوجب طولاً مؤدياً الى الفلك في لغة
 العرب الا ترى الى كثرة خوفهم بخلاف الرابع وهذا السببي و
 اكثر الخاة وارتضاها الخ والثالث اعتباره بدليل منع خوفه وشتر
 وهذا لا ينسب الى اجيب ومن تبعه ورتبها بما بقعة وقلة و
 انما يظهر الثمرة في خوفه ملك الحمد بل ولم يسمع منع ذكره في الآتي
 وتبع ابن ابي حنيفة في هذه الرسالة وكل مؤنث على الاول بالالف
 مقصورة كانت او معدودة واللام بها الهمزة المنقلبة لا ما قبلها
 والتسمية بالالف باعتبار الكون وبالمعدودة باعتبار السببية
 فانهم خوفهم وحركه قبل ان اقامت مقام العلين المزجها
 الكلية وضعاً مثلاً لا يقال جيل ولا حركه بخلاف التاء فانها ان لم ت
 لم ت بعرض كالعلمية ورتبه المصوبه ان ان اوعى السلب

في التاء فتقوض بخو ظلمة اذ لا يقال ظلم بعناها وان ارادوا
 سلب العموم فكذلك الالفان خو ذكري وظلوا وان ارادوا جحي
 التاء للفرق مطردا في بعض التفرقات فكذلك المعصورة في افعال
 التفضيل والمعدودة في افعال الصفة الا ان يدعو مع عدم تغير
 الصيغة والكثرة ولكن ليس بقوي الا ان ينظم اليه قلب التاء هاء
 وهي حرف خفي كانه معدوم فقلب مفارقة التاء ونزول مفارقة
 الالفين فالحكم للغالب والندار كالمعدوم وكل علم في التاء الثالث
 لفظان اذ ادعى الثلاثة او ثلثا شيئا متحرك الوسط او لا خفي قاطبة و
 حمزة او تقدير انما شرط فيها العلمية ليصير التاء لازماً لان الاعلام
 محفوظة عن التغير بقدر المكان والذات واضع ثان فيكون التاء
 حرفاً مبنيّاً بخلاف بقدر ان كان حرفاً معنًى فيلزم وهو واي
 الحال ان العلم الذي فيه التاء تقدير ان الحروف على الا حرفي الثلاثة
 علم المؤنث او لا خفي ريب او هو متحرك الوسط حال كونه علم المؤنث
 خو قدّم الحمد امارة وينبغي ان يقول ادعى ليشتمل ضمها وجورده
 بهذا الافتراض ضعف التاء المقدرة فلا تقوي قوة اللفظ لا بقيام
 شيء في اللفظ مقامها ولو بالوسط واللام في الرابع قائم مقامها بدليل
 عدم ظهورها في مثل عرق مع وجوبه في مثل قديرة وحركة الوسط
 قائم مقام الرابع بدليل وجوب الحذف في مثل جنري مع جواز مثل
 حبلى في العجزة وان لم يكن مؤخر في التلذذ في السكت الاوسط على

الاصح فلا اقل من تقوية الثانية ولضعف هذين لا يؤثران
 الا في سماء ثانية بخلاف الرابع كى اشار اليه بقوله علم المؤنث
 وقيل السلامة بشغل احد الامور عن مقاومة الحققة لنقل احد السببين
 ومن جهة الثانية ورة المصيانة لا طائل له اما اوله فلا بد من تأثير
 العمل ليس لنقل بل للفرقة ولما تانيا فلعدم لزوم النقل كيف والعلة
 والوصف والعدل لا يتصور فيها النقل بل حصول الحققة في الاخير ولما
 ثالثا فلا بد انصرف عن قديم وماه وجوراء علما للذكور ليدل على ان
 مدار الشرايط وعدم ضعف الثانية وقوته اذ الحققة والمقاومة شيئا
 في الحالين فكسبي به اي بذلك التحرك الاوسط مذكور في لغاية ضعف
 الثانية فلا ينفوت الا القليان مقامه بالذات فكسبي بالزائد على
 الثلاثة من غير كونها شيئا اصليا والا فنفوت في كل حال ككل مستكبر غير
 تاء ثانية بشاويل الجماعة ولا يلزم لجوار ثلوية بالجمع مثل كذا ان كسبي
 به مذكور صرف ولو كان علم المؤنث ثلثا شيئا ساكن الاوسط وجوراء
 لضعف الثانية ومنه لوجوه السببين ولو كان احدهما ضعيفا
 نحو همد وكسبي في الحال ليتحقق الاقراء لان منع الصرف حال الكلمة
 وهذا او لم يزل من ثبات من الزوال فيحصل النوع قوة ذكره
 في الامتنان مركب من اسمين في الاصل لان نحو النجم وبصري علمين
 منفردان لان الفرق لعدم استقلاله لا يقيد بجزئية فكلمتهما لا مركب
 فيهما اثر يؤثر وخون زيدا وان زيدا ويندمع الضمير وتأبط شرا

علما

علما حكيات فلا يطر فيها منع الصرف ليس احدهما عاملا في الاخر
 بالاضافة او يكونه بمعنى الفعل اخر زيدا عن مثل عبد الله وضارب
 زيدا لانهما حكيات فلا يطر فيها المنع ولان الاضافة لما اثر في
 في المضاف الصرف فلا تؤثر في المضاف اليه المنع لان غير المختار لا
 يؤثر الضدين فان التمار لا تؤثر في الاحرارة والماء الابدية ولا
 الثاني صوقا في الاصل على سبب ودية قائدة منبى او حكى بناؤه
 ولا متضمن للمعنى الحروف في الاصل عاطفا او جارا كسبي عن جاري
 بيت بيت علمين لانها حكما البناء على الاصح فلا يطر فيها المنع
 ولقد اصاب في زيادة هذين القيدين كى اصاب في زيادة اسميهما
 كسبي لا بد من ان يزيد ولا معر بما قبل العلية اخر زيدا عن مثل حيوان
 ناطق وزيدانك اعلين كونهما حكيتين ايضا بل لو زاد ذلك كسبي
 عن قوله ليس احدهما عاملا في الاخر ولو زاد ايضا ولا منبى الا
 غنى عن القيدين الاخيرين ايضا ولو قال بعد قوله مركب بدون
 النسبة او مع الامتنان لما كان اخضر لمثل وامنع والثاني اوضح
 كما لا يخفى نحو بقلبك وحضرة موت على اللفظ الفعوية كما سيجي
 وسبب المنع العلية والتركيب وكل ما فيه الف ونون زائدتان
 في الاخر لا اصليا ولذا استعملت زيدا في وتسميا مضار عيني
 لشبههما بالثاني فيلزم امتناع دخول التاء وقيل كسبي
 من يدعين علما ليمنع بالعلية عن التاء ويتحقق التشابه

علم من نطق الاشياء وطبقتا له

بهما او وصفا لا يدخله التاء لما مر من تحقق التاء بهما
 عن ان والسبب الالف والنون والعلية وسكان مثال الوضوء
 مؤنث لا يدخله التاء كسكري ورجل مثال الوصف ليس له مؤنث
 فضلا عن دخولها والسبب الالف والنون والوصف وكل جمع حالي او
 اصلية كخضاجر تحقيا او تقدير تيا كسر على وزن فاعل او فاعلا
 بان كان اوله مفتوحا وثالثه الفاعل وحرفان متحركان او ثلثة
 احرف اوسطها ساكن ولو فاعلا كالماء فانه غير منصرف على الاصح و
 مثل دواب وجه التثنية اختصاصها بالجمع وامتناع التثنية
 اخرها وتكرار التثنية في البعض واذا سمي منتهى الجمع فيقع على الحقيقة
 لم يقل بلا هاء ولا ياء اخرها عن مثل فزانة ومدائن بناء على
 ان التبادر كونه على وزن احد هاء دون اتصال شيء وهو الظاهر
 المثال على ان التبادر كونه كوني التثنية مثل فزانة جزء فخرج بالبناء
 عن الوزن المعبر فلا حاجة الى الاخران كما مر به في الامتناع ان هو
 ومصابيح وزخ التمثيل بها مثل دراهم ودنانير تنبيه على ان
 المراء الوزن والتصغير لا التصغير وهو ما يعبر فيه بجره مقار
 بلة المتحرك والسكان بدون اشتراط التثنية عن الاصول بالافا
 والعين واللام وعن الزايد بلغة كماله التثنية ويقال لوزن
 عروضة ايضا كصريحه الفاضل العطاء يجوز صرفه اي لا يمنع
 غير المنصرف منصرفا حقيقة باذلال الكسرة والتنوين لما مر من تعريفه

ومن فسر بجعله في النون فندد ان
 عن مذهبه النون في تعريفه المنصرف
 وغير المنصرف

لفظة الشوبان يخل بالوزن او سكتة لومنع والاول كقولهم
 على مصائب وانما ثبتت على الايام من ليا ليا والثاني في
 قوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو السك ما كثر له يتفوق او
 للتأنيب اي ليحصل التأنيب بينه وبين ما يليه من المنصرف
 نحو سكتة على قراءة نافع والكافي صرفه ليتأنيب اغلا لا بعد
 وقول رب اليك قطري بعده وكل ما لا ينصرف ان الضيف الى
 شيء او دخل لام التعريف انصرف حقيقة وجد فيه السببان
 او لا لدخول الكسرية وعدم دخول التنوين للاضافة او اللام
 للمنع الصرف فافهم غوررت بالاخر مثال الثاني قد مر على
 مثال الاول للتدقيق الفصل بين المثال والممثل واحتمل مثال الاول
 ولا مجال لعدم الفصل فيه فافهم والتقسيم الثلاثة منها قسم
 النوع وهو اي الاعراب بحسب اربعة به بالاستعلاء رفع ونصب
 هما مشتركان بين الاسم والفعل غير مختص كل منهما بالآخر ما كثر ما كثر
 في الاسم على الناعلية والمفعولية وفي الفعل ما يشبههما فغناه ذكر
 علم الفاعلية والمفعولية وما يشبههما كما ذكر الفاضل العصام
 وجر مختص بالاسم لا يوجد في غيره فغناه علم الاضافة وجر مختص
 بالفعل فغناه ما يشبه الجزاء الاختصاص وعلامة الرفع اي فاعلا
 هي الرفع والاضافة كسج الاراك او علامة دالة على ما دل عليه
 عليه الرفع لان الاعراب عنده عبارة عن الحركة والحرف واتما

هذا الباب النعم ففهم **و** والعاشرة السكتة ما يخرج
 اعد ذكر نعمان **و** فان فرقتي فافهم **و** وقوله ليا ليا بعد العاشرة **و**
 وقال اخرها كمالا وصوره كونه **و** منطلقا او درجته مر به **و** ووجه الهم
 او يستحق ان يكون في موضع **و** ووجه الهم

فقولن متاعيل
 فقولن متاعيل
 لنادوية المحبوب
 اطر وانفع

على رأي من جعله نفس الاختلاف فالمعنى علامة دالة على الرفع
الذي هو الاختلاف ويحذف أربعة ضمة في الاسم والفعل وواو
اي واولج المذكر السالم الذي لا يوجد في الاسم والهاء والسين
في الاسم والفاء في التثنية في الاسم ونون اي نون التثنية
والجاء المذكر واحدة الخ في الفعل وعلامة النصب حنة
فتحة في الاسم والفعل وكسرة في الاسم والياء في الاسماء الستة
السابقة وياء اي ياء التثنية وجمع المذكر السالم وحذف النون
في الفعل وعلامة الجر ثلثة كسرة في النصرف وفتحة في غير النصرف
ويا اي ياء التثنية واولج المذكر السالم والاسماء الستة و
علامة الجر ثلثة حذف الحركة من اخر المضارع الصحيح الذي لم
يتصل باخر ضمير وحذف الاخر من المضارع المذكر اذا كان
مفعلا لآخر وحذف النون المذكر والتقسيم الرابع من التقسيم
اربعة للاعراب ثمانية بحسب الضمة ونواي الاعراب بحسب الالة
لفظة في اللفظ اي اللفظ ماله الاعراب وهو الاصل لانه علامة
وحذف الظهور وتقديره وحذف فلنذكر الاخرين حتى يعلم ان
ما عداها لفظ لا غصا للاعراب في هذه الثلثة فلا حاجة
الا لذكره فيه بحث لان من مواضع التقدير في ما لا يدخل
فيما ذكره من المواضع السبعة له وهو ما سمي اخره لمجرة
التخفيف او اللادغام فيما بعده نحو يا ربكم بتسليم المفرة

في قراءة ابي عمرو ونحو الترحيم مالك يوم الدين في قراءة ابي عمرو و
غيره وما يتبع بضم على قراءة ابي جعفر والياء في قوله
حركة اخره بحركة غير اعرابية او لا للتاسب نحو الملائكة
السيود وضم التاء على قراءة ابي جعفر والياء بكسر الدال على قراءة
الحس البصري ونحو يازيد الظن بضم القاء ونحو ضربة ضرب
بالجاء على غير ضرب ان ليس حركة اخره بنائية ولا اعرابية بل
للتناسب والاعراب مقدم مخرج به الدما من فيكون التسمية
بالجر للثالثة اللهم الا ان يقال ان الاول ملحق بالموقوف عليه
دلة للاستدلال في اشتغال الاخر بالكون والثاني بالحكي
الاستدلال في اشتغال الاخر بالحكي الغير الاعرابية فافهم **فالتقدير**
مالا يظفر في اللفظ بل يقدّر في اخره لا يقع فيه غير الاعراب المحقق
اوله ان حقيقيا يكون محليا كما يحكي محليا كما يحكي ولا
يكون التقدير في الا في العرب الاصطلاحي كالنفس في ذلك
التقدير في سبعة مواضع وجعله البيضاوي ثمانية و
للمصنفها وجعلها خمسة بان ادخل في الثاني ما جعله رابعا
وان جعله الاول مستملا على ما جعله سادسا وسابعا واما
وزاد الخامس والسابع فتد ولا تكن من الغافلين للموضع
الاول موب من اخره الف وان حذف لا لتقلد الساكنين
لا لجر الحقيقة فهو منقوي لا منقوي فيكون كاللفظ وان كان

ذلك المقوم اسما فاعرابه في الاحوال الثلث لتقدير الحركة على
 الالف مفعول او مقدر او نحو العصا وعصا وان كان فعلا
 فرفع ونصب تقديره لوجود ذلك الالف في تلك الحالة
 وجزم بحذف ذلك الالف لفظي لوجوده في اللفظ نحو عشت
 وعشتي الله ولن يخشى ولن يخشى الناس ولم يخش والموضع
 الثاني ما لم يعرب مطلقا اضيف الى باب المتكلم ولو حذف او
 قلت حال كونه غير التنبيه مسما وسلم وبسبب التشديد
 فان كان ذلك الله للعرب جمع للذكر السالم فرفع تقديره للزوم
 القلب والادغام فقط دون نصب وجره فانها لفظيان بياء عند
 فالاولي تقديره كما في الاواني خرجا في سلمى اصله سلمى قلت
 الواو ياء وادغت فان كان خبره اي غير جمع المذكر السالم فالكل
 اي كل اعرابه تقديره سواء كان مفردا او جمعا مكررا او مؤنثا
 سالما والسكون والكوا السكون او الفتح قبل العامل وتقدر اجتماع
 الحركة والسكون والفتحة منلين او صدين بعده ولم يمكن جعل
 الكسرة والفتحة اعرابا بعده وان قاله البعض كما يمكن جعل الحروف
 الثابتة قبل العامل اعرابا بعده في التنبيه والجمع لعدم التبديل باختلاف
 العامل بخلافه في اول البناء وان ذهب اليه للجهل بالاضافة الى
 الضمير لا يوجب نحو غلامك وغلامه نحو غلامي وابي ورجالي و
 وسلماني والموضع الثالث ما لم يعرب مطلقا في اخر اعراب

بالحركة او بالحرف موزع الاول

موزع الاول بالحرف

حكى اي حركة حكيه او حرف حكيه والتسمية بالاعراب حجاز
 بالكون ان ليست باعراب في الحال كما اشار اليه في سبق بقوله غير
 الاعراب الحقيقي لما جعل اعرابه تقديره بالزوم لتفعل الآخر بالحي
 فصار كالثاني ولذا قدم على الرابع عكس ما في القلب حال كونه اما
 جملة في الاصل منقولة في الحال العلمية نحونا بطل شرا فان الصحيح
 انه معرب اعرابه تقديره وقيل ينبغي كما قبل العلمية او مفرقا في قول
 القوم الحجازي واما بنوعيه فلا يربون الكناية في المفعول والذم
 كثير من الناحية منهم يسويون نحو من زيدا ذكر منصوبا لغا ارباب
 التساؤل عن زيد المنصوب فتقدر رفعه لفظا مفعولا لمن قال ضربت
 زيدا ونحوه عنى عن ثمرتان اعرابه بياء مقدرة والمفعول كناية
 لمن قال لك ثمرتان وكذا اي كالمذكور في كون اعرابه تقديره بالان
 الاخر بالآخر كل علم كبح جزوه الثاني مفعول في الاصل لما لا اعرابه
 اصلا فلا يمكن اظهار اعرابه فهد الخوا ايضا فيكون تقديره ياخو
 ان زيدا ويهل زيد من زيد اعلاما فان كلامه مفعول في الاصل
 لما لا اعرابه له وهو الابتداء في الثاني والحرف في الاول والثالث بخلاف
 عبد الله ونحوه مفعول غلامه علم من علم المركب الذي جزوه
 الثاني مفعول لما لا اعرابه في الاصل فان اعراب الجزء الاول اي لا اعرابه
 الذي يظهر فيه ان لا اعرابه لم في الحال كونه جزو كذا زيد بل للجمع
 على ما هو المختار عنده كما حقق في الامتنان من مره اي من نحو عبد الله

وهو مضروب علامة لفظي الظاهر في لفظ ماله الاعراب وان كان
 في وسطه كونه ماله الاعراب في الاصل ولا مانع في اخره وذلك اولى من
 اهدار الاعراب وجعله تقديرياً كما اذا كان للبناء الاول ماله الاعراب
 لم يعمل على اهل فان رافعا فرفع وان ناصبا فنصب وان جاراً
 فجار والثاني مستغول بالاعراب المحكية اي بالاعراب المبسرها
 لانه يظهر فيه الاعراب المذكور مع انه الاخر وما في اخره بناء محكي
 التسمية بالبناء كالسمية بالاعراب نحو خمسة عشر علماً فانه اذا
 لم يكن على ان يكون جزؤه مبينين كالسبي ولذا جعل على ان يكون معاً
 بالاعراب تقديرياً على التمهيد لا انتفاء موجب البناء الذي سيق و
 تقديره ظهور الاعراب في لفظ مانع هو المحكية وقيل يكون مبنيّاً كما
 قبل العلية ومثله يسوي كما صرح به في الامتحان والموضع الرابع ما
 اي الجاء وفعل موب في اخره الاول ترك في كانه الاول ياء مكسورة
 ما قبله وان حذف الالتقاء الساكنين فانه كاللفظ لا يكون مقراً
 للمنتسبات حتى يكون اعرابه لفظياً كما في يد فان كان ذلك للمعرب لهما
 رفعه وجزه تقديرياً للمعرب سكين الياء المذكور لا اشتغال الضمة
 والكسرة عليهما او اما نصبه فانظري لحقة الفتحة عليهما نحو القاضى وقا
 وقاضى البلد وان كان فعلاً فرفع فقط دون نصبه وجزماً
 بما لفظيان تقديرياً لا اشتغال الضمة عليهما بخلاف الفتح ان
 لم يلحق باخره ضمير مرفوع فانه لو لم يلحق به فان كان منون جمع المؤنث

لا يخرج عن الشرف حيث قال لانها
 حكمان على البناء

لوجه النسخ والعرم الذي حذف
 الاخر في اللفظ

يكون محلياً وان غيره يكون لفظياً في الاحوال نحو بريمان وبرمون
 وتبرمين ولن تنميا ولم بريما الى نحو بري هو وتبري انت
 اوهي واري انا ونري نحن ولكنا من فعل اخره واومضوا
 ما قبلها اذ لو لم يوجد اسم كذلك فرفع فقط دون نصبه
 اوهي لفظيان ايضاً اي كفعل اخره ياء مكسورة ما قبلها تقديرياً
 لثقل ما من من اشتغال الضمة على الواو المذكور ان لم يلحق باخره ضمير
 مذكور اذ لو لم يلحق به يكون اعرابه لفظياً او محلياً كما في نحو فزوهو
 وتفرقات اوهي واغزوا انا وفقر وخن والسادس منها اهل
 معرب اعرابه بالحروف ملاق الساكن بعده اي كلمة او اواخره
 وصل تفسير للساكن فانه اسقط عند اللادان فيجمع الساكنان
 فيحذف حرف الاعراب فان كان ذلك الاسم من الالف والسين والهمزة
 من المفرد المجرى للمضافة الى غيره ياء المتكلم واخره في الاحوال الثلث
 تقديره لعدم ظهوره في اللفظ لانه نحو جاء في ابوالقاسم ورايت
 ابا القاسم ومررت بياي القاسم وان كان جمع الذكر السام فان كان
 ما قبل حرف الاعراب مفتوحاً نحو مصطفىون ومصطفين يفتح
 النون في النصب والمجرى فتحرك الواو وفعال الساكنين بالضممة للمجرى
 والياء بالكسرة لما ذكر فيكون اعرابه لفظياً في الاحوال الثلث لفظياً
 في لفظه نحو جاءني مصطفى القوم بضم الواو ورايت مصطفى القوم
 ومررت ب مصطفى القوم بكسر الهمزة وان لم يكن ما قبل حرف الاعراب

مفتوحا جذ فان ايلوا والياء للتساكنين فيكون اعرابه
تقدير يا في الاحوال الثالث خرجا في ضاربوا القوم ذلك
تسنية فرفع تقدير في حرف الالف للتساكنين وفي نصبه وجرو
حرك الياء للتساكنين بالكسر للجملة فيكون اعرابه فيها لفظيا
خرجان غلاما بئسك جذف الالف ورايت غلاما بئسك ومررت
بغلاما بئسك بكسر الياء فيهما والموضع السابع من المواضع التسعة
المعرب الموقوف اي الذي وقوف عليه نائب الفاعل بالمكان حال
كونه مكان اعرابه بالحركة لا بالفتح اذ يكون لفظيا كملون
ويضربون فان كان ذلك الموقوف عليه غير منون بتسوية التمكن بنوا
بتسوية للعايلة او لا اولان في اخر تاء الثانية فاحوال الثالث اي
اعرابه فيها تقدير في لعدم ظهوره في اللفظ خروا في الاحوال مثال
لغير المنون وضاربة كذلك مثال لما في اخر التاء ضاربان مثال المنون
بغير التمكن وان كان منويا بتسوية التمكن بفتح بلاهرة او بها اي
حال كونها تاء الثانية او بلاها منقلبة عنها فرفع وجرو تقدير في
لسقط اعرابه بالوقف دون نصبه فانه يوقف عليه بالالف
فيكون لفظيا لا قضاية فتح ما قبلها الذي هو النصب خوزيد
فانه يقال جاء فزيد ومررت بزيد يكون الدال ورايت زيدا بالالف
واما المحلى وهو ما لا يظفر في اللفظ ولا يقدر في اخره بل في نفسه
لما منع عن ظهوره فيهما في موضعين احدهما الاخر الاول والاخر

بدل

بدل الثاني **الاسم المعرب المستقل** اعرابه اعراب غير محكي لما عرفت
انه لو لم نقل بمحكي لما كان اعرابه تقدير يا غير مرت بزيد فانه يحكى
على محلى زيدا بالنصب على المفعول فيه اشارة الى ان النصب للبحر
فقط لانه مع الجار لان الجار له ووسيلة في افضاء معنى العامل
الى المفعول فيهما اذا من جملة العامل فلا يكون من جملة المفعول كذا
في الامتحان وكذا المحكى ضرب زيد ومررت بزيد فزيد مرفوع المحلى
الفاعلية او المفعولية في الاول والثانية والثاني منها **البنية العا**
الذي يتوارى عليه المعاز المقضية قال في معالته على الامتحان
قالو التقدير انما يكون فيما يستحق الاعراب في نفسه وكذا في
اخره مانع والمحلى فيما لا يستحقه والمانع في نفسه واقول معنى
كون الاعراب محليا ومقدرة في نفسه ان نفس اللفظ محلى لا ب
لتوارد المعاني المقضية عليه لئلا تدفع المعنى المستقل بالطائفة
لكن في نفس اللفظ مانع لظهور الاعراب مطلقا او محصورا كونه
مبشيا ومضافا اليه او مدخول الجار فيم يوجد فيه ذلك الاعراب
اصلا مادام ذلك المانع باقيا وبقي مجرما المحلية والاحتقاق له
فسمى محليا حتى لو زال ذلك المانع لظهر الاعراب لفظا او تقدير
خويا زيد وادعوا زيدا وزيد ضارب عمر وعمر واوررت بزيد
وقوله واختار موسى قومه بخلاف مبنى الاصل فانه ليس محلى
للعراب اصلا لعدم تولد المعاني عليه لعدم دلالة على المعنى

فقد ل بعض المعربين الجار مع المحرور
منصوب المحل ساحة او تحذف تسمية
الكل باسم الجار

الاول مثال المطلق والاخران المحصور

ولما لم يسمع حذف الجار في مرت بزيد مثل
لزال المانع بهذه الالة الكونية

المستقل بالطائفة وهذا التحقيق مما تفرقت به بتوفيق الله
 تعالى والجمهور قصر المانع على البناء وقالوا مع كون محليا انه في
 محل لو وقع فيه معرب لظهر الاعراب فيرد عليهم ان المحل قد يكون
 في المعرب لانهم اتفقوا على ان يقولوا ان زيدا في سررت بزيد
 ضرب زيد بزيد وعمرو ضارب زيد منصوب المحل واما في ثبوت
 شتر اعلا فانما تارة معرب اعرابه تقديره يكون المانع في الاخر
 فقط وهو المستفاد بالحكاية والمفعولية زالت بالعلمية بخلاف
 المانع في يازيد وسررت برجل ضارب زيد فان البناء وكونه
 مدفول الجار ومضافا اليه مانع في نفس اللفظ لاني الاخر يمنع
 من ظهور النصب غاية ما في الباب ان ذلك المانع اوجب في الاخر
 مانعا اخر كمن التسمية بالمحل باعتبار المانع الاول دون الاخر
 فلهذا لو زال وبقي الثاني صار الاعراب تقديره يا خونا بطل
 شتر اعلا الصحيح الى هنا كلامه فهو اي المبني عارضا او اصليا
 بالاختزام مأكلة لان حركته وسكونه اي حركته اخره وسكونه
 لا يعامل اي لا بسببه ولو دخل عليه بل بان الاصل في البناء ان يكون
 والعدل الى الحركة بسبب اخر كما ينبغي بذكرنا لا يراد ان الاسماء
 المدروسة داخله فيمع ان كونه مبنيته مذهب مرجوح و
 المختار عند مذهب الزحسري وهو كونه مفعولية موقوفة
 صرح به الامتياز ان يحكمه من باب لان حركته تكون بعامل الودف

ومن اراد التحقيق كلامه فليسمع
 على وجه الاتفاق فيلزم جمع الالف فيكون
 لا امتياز

عليها

عليها ملتبس او ملتبس بخلاف المعرب فانه كذلك وهو من اعترفته
 اي اوضحته واظهرته والمعرب محل اظهره المعاني لانه محل المظهر
 اعني الاعراب وحمل الشيء محل لوضعه فهو اي المعرب مطلقا
 ولما كان هذا التفصيل كما سبق عطفه بالفاء لان مرتبة بوزن مرتبة
 الاجمال ما كانه كان حركته وسكونه اي حركته اخره وسكونه بعامل
 اي سببه بعلطة او بدونهما يشمل مدفول الجار الزائد وغيره
 مما لا يتعلق بشئ علميا شعريا تنكير عامل فافهم ثم انه ليد
 يقصد شمول يذوق التعريفين للمبني والمعرب بالالف مع
 انها مذكوران في الاقسام لانه اراد التنبه على الخطا ط
 رتبة بالالف بعدم جعل التعريفين شاملا له والاكتفاء بذكر
 في الاقسام فانه لو اراد الشمول لهما وازاد حرفه بعد سكونه فيهما
 لصدق تعريف المبني على المعرب بالالف لما تكرر الف في ثابت قبل العامل
 وبعده يحصل صفة له وبهي الدلالة ولادلالة في المبني حتى يرد
 بهذه الصفة كانه المعرب على ما لا يخفى انما ترك تعريفه في الباب
 لعدم حصول الغرض الاصيل من التعريف لهما وهو موقوفة الافراد
 لاجراء الاحكام عليها وهذه الاصول لا يعرفه جميع البصائر حتى
 يعلم ان ما عداها معرب ولا يخفى ان تعريفه لا يفيد ان مع اضلالا
 في انفسه لانه اطلق المركب وادخل في او المركب مع الف في كسبه
 يتحقق معه عاملة واراد بالمشابهة المنفية المشابهة التي هي في
 في انفسه لانه اطلق المركب وادخل في او المركب مع الف في كسبه

سبب الثاني وسبب الاول

في انفسه لانه اطلق المركب وادخل في او المركب مع الف في كسبه
 ويتحقق معه عاملة واراد بالمشابهة المنفية المشابهة التي هي في

البناء وهي جملة محتاجة الى تفصيل على جميع انواع المبنيك
 وارايد بنسب الاصطلاح في الماضي والامر بغير اللام دون الجمل و تعريف المبني
 كذا في الاقرب عليه واكتفى بهذين التعريفين ليحصل نوع
 معرفة وضبط بهما بالوقف على المعنى في الجملة واحال تمام العمل
 تفصيل المبنيان وانا عدل عن تعريف المصنوع وهما لا يختلف
 اخوه بعامر وما اختلف اخره به لانهما ان الاختلاف بغير عامل
 حكم المبني واثره المرتب عليه من حيث هو مبني وليس كذلك ان
 حكم واثره المرتب على بناء اثبات اخره على هيئة مخصوصة و
 لزامه المطر زعي بغيره المصوب بعد تعريف العرب بالاختلاف
والمبني مطلقا ولم يضر لثلاثتهم رجوعه الى العرب من قول
 الامر على نوعين **مبني الاصل** اي مبني هو الاصل **ومبني العارض**
 اي مبني هو العارض والاول اربعة الحرف قدمة كالمادة الاصل
 اذ لا يقع معولا اصلا بخلاف الماضي فانه قد يقع موقع المعركة
 فيكون المصوب معولا كمر **والماضي** قدمة لكون الامر مختلما
 فيه والامر بغير اللام عند البصريين فيبدل الاخرين اذ عنهما
 الكوفيون هو موعوب مجزوم بلام مقدرة كما مر والجملة
 من حيث هي هي اخرها عن الجميع لكون بنائها مختلفا في اعتبارها
 وتا اذ قد يوجد في جنسها الاعراب وجه البناء عدم توارده
 المعاني المقضية عليها اصلا لعدم دلالتها على استقلال المطابق

او متصفا بالبناء يجب الاصل
 لا العوض

واعراب المضارع بالشايرة التامة وهي مفتوحة فيها ايضا
 كما لا يخفى والثاني ايضا على نوعين لازم وغير لازم واللازم
 منهما ما لا ينفك عن البناء اصلا وهو اي المبني اللازم **المضرب**
 وجه البناء الاستغناء بدلالة نفس اللفظ بغير اختلاف مادة وصفة
 على المعاني الخفية عن دلالة الاعراب عليها التي هي الغرض من
 وضعه هذا هو المختار عنده كما مر به في الامتنان في بحث العرب
 وقيل المشابهة بالحرف في الاحتياج الى الغير وقيل بنسب لثبوتها
 الاشارة وهي لعدم استقلالها بمعنى حرفي لكن لم يوضع لها
 كونهما على نظر حرف الخطاب والفصل وسماء الاشارة قبل بنيت
 لنفسها الاشارة وهي لعدم استقلالها بمعنى حرفي لكن لم يوضع
 لها حرف في فصلها عن غيره وقيل لان وضع بعضها كوضع الحرف و
 حمل عليه ما عداه وقيل الاحتياج الى القرينة الرافعة لاداءها
 وهي اما الاشارة الحسية او الوصف كاحتياج الحرف الى المتعلق
 والموصولات وجه البناء المشابهة بالحرف في الاحتياج الى
 الغير ووضع الحرف غير اي واية فانهما معا بان ما لا ينفك
 صدر صلتها بالترام من غيرهما الاضافة الترجمة بجانب التسمية
 فلا يرد كمد جل وخمسة عشر لعدم لزوم الاضافة فلا ترجيح
 فيها دقا لايت واذ لا يمكن ان الاضافة فيها مأكلا اضافة
 فلا ترجح جانب التسمية وان بنينا عند حذف الصدر لثابتها

وفيه الخصور وتقدم الذكر في الضمير
 والمتعلق في الحرف

وجه البناء المشابهة بالحرف في الاحتياج الى المتعلق
 والموصولات وجه البناء المشابهة بالحرف في الاحتياج الى الغير

بالحرف من جهة الاحتياج الى محذوفه منوي فتشابه الغايات
 ولذا انبى على الضم نحو قوله تعالى لشرعن من كل شيعة ايهم شئت
 على الرحمن عتيا وينبغي ان يستثنى منها ومن السواء الاشارة
 تشبه بالان المحتمل عنده كونها معرفة وبني وجده في الامتحان
 بان لفظ التثنية كان قريبا مطردا عاما اراد ان يجعلوا كلمة
 على وتيرة واحدة من الاعراب ويدل على هذا اعراب الجزء الاول
 من اثني عشر مع بنيائه في غيره كسبحي وسلماء الافعال بناء
 المشابهة بالنسبة الى الصواعق والاضواء والامر في اللفظ الذي اوصى
 فيه البناء لعدم موجب الاعراب كافي بمعنى التفجر واوه بمعنى اتق
 جمع واعراب المضارع عارض بسبب المشابهة التامة المتفق
 فيها كذا في الامتحان وقد كسبت هذه المذكورات من المضمرات الى
 السواء الافعال فلا حاجة الى ذكرها وما لم يكن على وزن فعالة
 كونه مصدرا موقفا كفي اربعة الفجر او الفجر او صفة نحو يا قاتل
 ويا خبثان بمعنى قاتل ويا خبيثا او علم اللوث نحو حذام السهم
 امر الا قبل بناء هذه الثلاثة المشابهة في الرتبة والمبالغة لفعال
 بمعنى الامر المشابهة في المعنى لمصلحة الاصل وانه المص بان جريته المشابهة
 مختلفان فلا ينبغي قيلوا المساواة بخلاف ما ذكر في بناء المندى
 المفرد المعرفة كسبحي فان قيل لم يعبر العدل في جبهة المشابهة
 كما اعتبر البعض مع ان قيلوا المساواة ينبغي باعتباره لعدم التماثل

لان فعال بمعنى الامر مشابهة في الاصل واللفظ واما
 على وزنه مشابهة في الرتبة والمبالغة فلا
 يصح ان يقال المشابهة في اللفظ والبناء
 الشيخ لا يشبه جهة المشابهة فيه

فيه قلت لان لم يرض به الرض حيث قال ان كون السواء الافعال
 معدولة عن الفاظ الفعل شي لا دليل لهم عليه والاصل في كل
 معدول ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفاعل عن
 الفعلية الى الالهيته انتهى اي بلا داع المعدول عن هذا الاصل
 فلا يدع عليه ما اورده الفاضل العصام بان خروج فعال من الفعلية
 اليها الخروج ثلث ومثلث من التركيب الى الافراد اذ هو دل على كذا
 لا يخفى بتمه قال فان هذه الثلاثة العدل المحقق في الدليل عليه و
 ثبوت الاصل لا يدل على العدل عند الجواز مترادف لفظين في
 معنى لا يكون احدهما معدولا عن الاخر وان ادعى العدل المعدل
 لا صطرا وجودها ببنيات الى ذلك كما في منع صرفه فلا دليل
 على كون الاصل المحمول عليه معدولا كما عرفت وان قدر فيه ايضا
 فهو تكلف على تكلف عند اهل الجواز في ذلك لا يوجب معرب
 عند بني عيسى الا ما في اخره وان كان يعمدوا ففوق الجواز
 في بنيائه لانهم احرصوا للمال لا سيما في ذوات الرأ والمضج
 لها كسرة والترموين وقيل لان الرأ حرف مستقل كونه فخر به
 كالكره فاختر فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقه واحدة
 اسهل من سلوك طريق مختلفة وقال المص وفيه ان هذا
 يقتضي اختيار الفتح وفيها انها تقتضيان عدم الحصار بسبب البناء
 في مناسباته من الاصل وان حو ما ذكره الجازيون للفا ما ذكرنا

لِكَيْ يَتَبَيَّنَ اَلَا اِنْ يَقُولُوا هُوَ ضَعِيفٌ لَا يَبْلُغُ دَرَجَةَ الْاِيجَابِ
 اَلَا اِنْ يَضْمُ مَا ذَكَرْنَا وَالحَرِّ لِلْاصْدَادِ وَنَظْمِ فِي الْاَصْوَاتِ
 وَهُوَ اِي الصَّوْتِ فِي عَرَفِ النِّجَاحِ كُلِّ لَفْظٍ حَكِي بِهِ صَوْتٌ اِي لَفْظٌ غَيْرُ
 مَوْضُوعٍ لِلْفِعْلِ بِدَلَالَةِ تَنْكِيرِهِ وَاختِيَارِهِ عَلَى الْفَلْظِ سَوَادُ كَانَ لِلْاِيْنَ
 اَوِ الْيَمَانِ اَوَاتٌ كَغَاثٍ وَالحَكَايَةِ اَمَّا بِنَفْسِ الْحَكِيِّ عَنْهُ غَوَاثُ زَيْدٍ
 غَاثٌ اَوْ غَاثٌ اَوْ اَخٌ وَاَمَّا بِشَاهِدِهِ غَوَاثُ الْغَرَابِ غَاثٌ اَوْ غَاثٌ
 صَوْتُ الْغَرَابِ اَوْ قُلْتُ غَاثٌ قَاصِدًا اَصْدَادًا مَا يَشَابَهُ صَوْتِ
 الْغَرَابِ عَنْ نَفْسِكَ مِنْ غَيْرِ تَرْكِيبٍ وَتَحْصِيصٍ لِلْحَكَايَةِ بِأَخْرِ الْقِسْمِ
 الثَّانِي وَبِهِمْ لَشُمُوهَا لِكُلِّ مَعْنَى وَحِكَايَةِ الْفَرْقِ اَلَا صَوْتٌ مِنَ الْخَفِ مَعْرُوفَةٌ
 التَّرْكِيبُ فَاخْرَاجَ مَا دَقَّعَ فِيهِ اَوْ اَدْخَلَ مَا لَمْ يَقَعْ غَيْرُ مَقْذُولٍ مَعَ اَنْتِجَ
 لَمْ يَحْصُرْ لِنِسْيَانِ فَيُذَكَّرُ وَالتَّعْلِيلُ بِأَنْتِجَ اسْمٌ لَصَوْتٍ بَعْدَ تَسْلِيمِ
 الْاَوَّلِ مَرْدُودًا بِأَنَّ الصَّوْتِ فِي عَرَفِ النِّجَاحِ اَعْتَمَدَ الْكَلِمَةُ وَهُوَ الْحَكِيُّ
 وَبِهِدِ الْاَعْتِبَارُ عَدَمُ مِنْ اَقْسَامِ الْكَلِمَةِ وَغَيْرِ الْكَلِمَةِ وَهُوَ مَا صَوْتٌ
 لِلْحِكَايَةِ اَوْ صَدْرٌ عَنْ طَبْعٍ وَبِهِدِ الْاَعْتِبَارُ لَمْ يَقُلْ اَسْمَاءُ الْاَصْوَاتِ
 وَالتَّعْلِيلُ بِأَنْتِجَ بِصِيْرِ الْقِسْمَانِ قِسْمًا وَاحِدًا سَهْوًا لِلثَّانِي نَفْسِ
 مَا صَوْتٌ وَالدَّخْلُ فِي الْاَوَّلِ حَكَايَتُهُ ثُمَّ قَالَ اِنِّي سَبَبُ بِنَاءِ الْاَصْوَاتِ
 الْغَيْرِ الْحَكِيَّةِ هُوَ اَنْتِفَاءُ التَّرْكِيبِ وَفِيهِ اَنْتِزَاعُ مَرْجُوحٍ وَالتَّخَارُجُ
 مَذْهَبُ التَّرْجِيحِ يَكُونُ غَيْرَ التَّرْكِيبِ مَعْرُومًا مَوْقُوفًا وَبَدَلُ عَلَيْهِ جَوَازُ
 اَلَا كُنِينَ فِي خَوْزٍ يَدِ مَعَ اَمْتِنَاعٍ فِي خَوَائِنِ وَفِي الْحَكِيَّةِ كَوْنُهَا حَكَايَةً

عنها

عنها وقد عرفت ما فيه من جهتين اَوِ الَّذِي عِنْدِي اَنْتِجَ
 اَوْ تَعْدَرُ الْحَكَايَةَ عَنِ الصَّوْتِ بِنَفْسِهِ وَتَقْصِدُ لِحَاثَةِ الْمَشَاهِيرِ
 فَتَعْمَلُ عَنِ الْاَعْرَابِ لِنُتْلَا بِتَنْقِصٍ وَتَحْرِيكِ اُخْرَى خَوْفَ غَاثٍ
 فِي التَّرْكِيبِ بِالْكَسْرِ لَا مَتْنَاعَ السَّاكِنِينَ فَاَعْرَابُهَا تَقْدِيرُهُ ذَكَرَهُ
 فِي الْاَمْتِحَانِ فَهَذَا هَذَا الْقِسْمِ مِنَ الْمَبْنِيِّ لِيَسْرَكَ يَنْبَغِي اَوْ
 صَوْتٌ لِلْبَهَائِمِ كَنَحْ بَفَتْحِ النُّونِ وَكَسْرِ الْخَاءِ الْمَجْمُوعِ اَوْ فَتْحِهَا مَعَ
 تَشْدِيدِهَا اَوْ بِكَوْنِهَا مَعَ التَّخْفِيفِ لِلْفَاحَةِ الْبَعِيرَةِ قَالَ بَعْضُ
 النِّجَاحِ هَذَا الْقِسْمِ دَاخِلٌ فِي اَسْمَاءِ الْاَفْعَالِ وَارْتِضَاءِ الرِّضَى
 وَارِيَا اِنَّهُ لَوْ خُلِفَ فَرَضُهَا كَذَلِكَ فِي الْاَمْتِحَانِ فَلَا دَوْرَ لَعَلَّاهُمْ
 يَنْبَغِي الْقِسْمِ قِسْمًا مِنَ الْمَبْنِيِّ عَلَى حِدَةٍ فَذَكَرَهُ هَذَا اَقْدَاءُ لَهُمْ
 لَالَا تَعْمَلُهَا وَقَالَ فِيهِ اَيْضًا بِنَفْسِ الْقِسْمِ ثَلَاثُ الصَّوْتِ وَهُوَ لَفْظًا
 غَيْرُ مَوْضُوعٍ صَادِرٌ عَنِ الْاِنْفِثَالِ اَوْ دَالٌ عَلَى مَعْنَى بِالطَّبْعِ كَنَحْ عَنِ الْاَعْرَابِ
 دَوْنِ التَّسْتَدِيمِ وَاهِ التَّوَجُّعِ وَآخِ لَلْمَعَالِ وَبِهِدِ الْقِسْمِ لَيْسَ
 بِكَلِمَةٍ وَحِكْمٌ اَجْرًا عَلَى مَا يَقْضِيهِ الصَّيْغُ قَاذَا حَكِي دَخَلَ فِي الْقِسْمِ
 الْاَوَّلِ وَقَدْ سَبَقَ اَكْلَامُ فِيهِ وَلَوْ قَالَ اَوْ صَوْتٌ لِلْجَوَانِ اَوْ صَوْتٌ
 عَلَى لُجْعٍ لَكَانَ اَشْمَلًا وَجَعَلَ ذَكَرَ الْبَهَائِمِ وَجَعَلَ اَعْلَى لِلصَّوْتِ
 عَلَى سَبِيلِ التَّمْثِيلِ تَشْكَفُ لَا يَرْتَكِبُ فِي مَقَامِ التَّوْقِيفِ كَالَا يَنْجِي
 عَلَى الْمَتْبَعِ الْمَعَارِفِ وَبَعْضُ **لِلرَّكِبِ** اَوْ لَيْسَ كَمَا هِيَ مِنَ الْبَهَائِمِ
 فَهِيَ مَا صَارَ لَهَا وَاحِدًا كَبُعْلِيكَ وَكَيْبُودٍ وَمِنْهَا يَنْبَغِي اَحْوَالُ

نَحْ نَحْ نَحْ

لا تَنْتَفَاءُ الْوَضْعِ فِيهِ
 لَيْسَ بِالْبَهَائِمِ وَالطَّيُورِ وَالْبَهَائِمِ وَالْمَجَانِينِ وَالصَّيَّانِ
 لَيْسَ بِالطَّيُورِ وَغَيْرِهَا
 لَيْسَ بِالْمَلَا اَوْ الصَّوْتِ مِنْ قَضَاءِ
 تَوَجُّعٍ اَوْ تَسْكِينٍ تَوَجُّعٍ اَوْ تَخْفِيفٍ غَيْرِ
 فَيَنْجَعُ الْقِسْمُ الثَّلَاثُ

كثر عشر فالله بناء جزر وهي كلمتان وهو اي ذلك البعض
 كل كلمتين في الاصل وفي الحال في شمل ستة اقسام ليس احدهما
 عام في الاصل في الاصل هو ان لا وفي حاله اعراب او لا احراز
 عن مثلنا بط شرا مثل عبد الله ومثل من زيد وان زيدا علما
 اذ كل من احكي اعرابه تقديره وينبغي ان يفعل اسمين كما فيهم بين
 للاحرار عن مثل النجوم والصق وان يقول ولا معريتين
 قبل العلم للاحرار عن مثل زيد قائم ومثل حيوان ناطق علمين
 لما مر بل قال كل اسمين ليس بينهما نسبة لكان اصوب جعلتا
 اسما واحدا بان جعل مجموعهما علما والاعلى معنى واحد فان
 كان الثاني صوتا بنيا اي الجزاء اما الاول فلانه ليس كل
 للاعراب لكونه جزءا حقيقيا من الاسم فلم يجمع الى سبب البناء
 واما الثاني فلكونه مبنيا قبل التركيب وهذا سلوك مسلك
 الغير الا قد مر ان الصواب عنده انه ليس ينبغي قبل الحكاية
 وبعدها معرب باعراب تقديره وكسر الثاني عند الوصل
 لا مشاع الساكين وكون الكسر اصلا في التحريك وفتح الاول
 للتحفة نحو سيبويه معناه قبل العلم في الرابع في السبب في التفتح
 او الراجح آياه اي الواجد رجه سببه امام النخاه عمرو بن عثمان
 الشيرازي كما لم يغبه فيه او كثر شدة آياه وان لم يكن
 صوتا بنيا الاول على الفتح لما مر ان كان اخره حرفا صحيحا على

للاحرار عن مثل النجوم والصق وان يقول
 ولا معريتين بل قال العلم

لم يلد بالتمام مركب من فعل وهو الزوج او الصنم وبك صلب
 بهذا البلد بك اي زحم اي من بك عنق اي وقربا وحظ موت
 لم يلد وقبيلة وهي السمان في الاصل جملة واحدا وعلى السكون
 ان كان اخره في علة لعل الحركة عليها من حيث هي حركة وان
 فتحة نحو معد كبر واعرب الثاني ان يكونه منصرف للعلمية
 والتركيب ولا يخفى ان الحرف وغير المنصرف انما هما المجموع لا الثاني
 فقط لكن لما كان الاعراب والمنع ظاهرين فيهما واخره آخر المجموع
 عبر عنه بهما تاسعا او يجوز اعلى اللفظ الفصيحة متعلق بالبناء
 والاعراب معا اما على غيرها فيعرب الاول تشبها بالمتضاف
 حيث بسط تنويه بالتركيب فيجيب الاعراب فيه لفظا او
 تقدير اعلى العوامل وقيل يجوز في مثل معد كبر فتح الباء
 واسكانه نصب ويعرب الثاني ايضا تشبها بالمتضاف اليه
 في الصورة فيجوز مع منع الصرف على راي ان قد مر انه السكون
 كما اذا قدر ان كبر لم لكثرة وبك لم للبقعة يقال هذا عليك
 ومررت بعليك بالحركات الثلاثة في اللام وفتح الكاف في الاول
 الثالث ومع الصرف على راي ان قد مر انه لم لكثرة وكذا اذا قدر
 ان كبر لم للحزن وبك لم كان او صاحب البلد فيكركا في
 في الاحوال الثالث وينبغي الثاني ايضا على راي تشبها بالجمعة
 عشر وجه عدم فصاحة هذه اللفظة كونها مبنية على تشبها ليس

بالاعراب وغير المنصرف

باضافي تركيب اضافي في جمود الصورة وجعل كل من الجزئين الحقيقيين كل
 باعتبار دلالته على المعنى الاصلي ان التشبيه في عشرة وقع
 الثاني عقب الاول غير صالح للسببية للبناء اذ المضاد للمضاد ايضا
 كذلك مع انه غير مبين وان قياس الساواة غير منتج فيد كما
 وان لم يجعل في الكلمتان لهما واحدا ولكي تضمن الثاني حرفا
 عاطفا او جارا فان لم يكن الاولي لفظ اثنين بنيا اي اللفظان
 اولا وان قيل اما الاول فلو وقع اخره وسط الكلمة الذي ليس محلا
 لاعراب اما الثاني فلتضمنه الحرف وقال المص وفيه انهما كلمتان
 بلا خلاف لئلا يجر اللفظ على جزء المعنى وايضا يلزم عدم خصا
 سببية البناء على ما سبق بنيا والذي عندي ان التضمن للجزئين معا فلا
 بنيا انتهى وسلك في هذه الرسالة مسلك الجمهور على الفتح ان
 كان اخرهما صحيحا او على السكون ان كان اخرهما حرفا فكل ما
 خواص واحد عشر وثلاثة عشر وثلاث عشرة وواحد عشر
 واحد عشر والثاني عشر عليها منتهيا الى التسع عشرة وثلاثة عشر
 يريد به ما دون العشرين وفوق العشرة سواء اريد بالتعدد وهو
 القسم الاول او الواحد منه وهو الثاني والتضمن الاول ظلا في
 الثاني اذ ليس في حادي عشر فوجبه ان الالف لم تكن
 المفرد من التعدد لهما على صيغة الفاعل مشتقا من ذلك لانه
 ذلك في اخره واخوانه فاضطر الى ان يوقعوا صورة لهما الفاعل

على اول الجزئين ليؤذن من اول الامر ان المراد المفرد من التعدد
 لا العدد وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة ومن حيث المعنى
 على العدد المشق من حذف العاطف في نحو جاري غفروني
 في نحو جاري وعشرين والمعنى واحدا ونحو يواي فلان جاري
 بيت اي ملاصقا بينه وبينه او بينا منه الى بيت في اول صق
 بيت مني يعني به الى القريب وهو بين بين اي وقع بين بيتي
 وبين اذ ان يقال هذا البيت بين بيتي اي بين الجيد وبين الردي اشار
 بهذا الحكم غير مختص بالعدد وان كان الاولي لفظ اثنين بنيا لفظا
 الثاني لما مر من التضمن ولعب الاول وحذف نونه قبل ما
 العاطف كان على صورة المضاق فحذف النون واعراب وفيه
 ان هذا منقوض بمنزلة عشرة كما لا يخفى وقيل اجراء الباقية
 مجري واحد وبهم الذين يقولون باعراب هذا والذان وان
 حذف النون لا يجازي المطا وينكس المحذوف وقال الفاضل العفصا
 ان الجزء الثاني منزل منزلة نون اثنان فكما لا يبنى اثنان مع
 النون لا يبنى مع مملو بمنزلة ويدل عليه عدم جواز اثنى عشر و
 جواز ثلثة عشر نحو جاني اثنى عشر رجلا وراي ثلثة عشر رجلا
 ومنه بان ثلثة عشر رجلا **وبعض الكتابات** لان بعضا معرب
 كذلان وفلانته وبن وبعضا ليس من هذا الباب كغير الفاعل
 فيعرف بالانواع معناه اللغوي وهو ان يعبر عن شيء معين بلفظ

لان انشبه المذكور عارض بسبب البناء
 فخرج الاصل الذي هو الاعراب

قال الفاضل العفصا من اوجب اللفظ وابعد
 عن التحكم في العرف بين اللذان واثنى عشر

غير صريح في الدلالة على الغرض من الادغام على الافيض وغيره فانما بعينه
 الكيفية عندها ويؤيد ذلك البعض كقولهم يعني في محتاجين الى التمييز
 ففرقوا بيني وبينهم في الاعراب تمييزا بينها اشار اليه بقوله يكون
 للاستفهام عن العدد فينصب ما بعده على التمييز جملة على غير العدد
 الوسط فان خبر الامور وسطها وحل على تمييز احد الطرفين في
 نحو كبر رجلا ويكون للجزئية عن العدد سميت بها وان كانت -
 لانشاء التكثير باعتبار ان متعلقا خبر تمييزا عنها معنى التكثير
 فيضاني اما بعد نحو كبر رجلا او رجالي لانه نقيض رتب او مثله فعمل
 عليه في الجزئية فميز العدد المضاف بعضه منزه وبعضه مجموع في عملها
 وفق للتحكم وبنائها كونها موضوعة وضع الحرف ولو كان الاستفهامية
 متضمنة بمعنى الحرف وحمل الجزئية عليها وكذا عطف على كون العدد
 وقديحي لغيره ايضا في حجب يوم كذا كناية عن يوم الجمعة مثلا فيجب
 ما بعده على التمييز كناية عن كبر الاستفهامية وبنائها كونها في الاصل ذا
 دخل عليها اكان التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كبر فيقرا
 على اصل بنائها نحو عندك اذ رها فان الامتحان وينبغي ان يذكر
 كاي فانه مبني ايضا بمعنى كبر الجزئية واصلها اكان التشبيه دخلت على
 فصلا المجموع لهما واحد ابنيها على السكون اخره نون ساكنة لا
 تنوين ولذا يكتب بالنون وكيت وزيت بفتح الداء ولا يستعمل
 الا مكررا في بواو العطف فيكون الورد شيئا للكتابة عبارتين على وجه

وهو احدى عشر اشعة
 وتسعين منها

التي

الاتحاد من معنى الاصل **والكناية** المتضمنة لمعنى ان الاستفهام كن و
 ما فيهما وجد البناء ظاهرا خيرا واي فانه ما هو بان لا متر
وبعض الظروف ليس بمعنى والمراد به الحد الزمان والمكان لا ما
 فيه الظرفية لعدم صحته في من ومنذ ذكره الفاضل العصام كونه خلا
 المتبادر وقال المصنف ذكرها الشرح ما بالظرف في الدلالة على الزمان
 ثم المراد به اعم من كونه حقيقيا او حكما فيشمل كيف الذي للحال
 والصفة واما ذكر الكاف وما عطف عليه فمن قبيل ذكر الشيء في باب
 ما يلبس نحو اسرقي لثمنه معنى حرف التعريف ولذا صار موقفا
 على الكثرة لاجتماع الكسبية وكونه اصلا في تركب الكسب وخط يفتح في
 وضع الطاء المشددة في اشهر اللغات وقد تخفف الطاء المضمومة
 وقد يفتح ابناء لثمة الطاء وقد يكون الطاء في هذه خمسة لغات
 كلها للوقت الماضي المنفي فعلة مثل ما رايته قط اي ابد وبناء المخففة
 كون وضعها وضع الحرف المشددة للحمل عليها وقيل لتضمنه معنى الحرف
 لانه معناه الى هذا الآن وقيل لشيء مما بالحق لانه مثل الماء المتوارق
 التني وعوض يفتح العين وضم الصاد في المشهور وقد جاء
 فتح الصاد العين وضم الصاد في المشهور وقد جاء فتح الصاد
 وكسرها ويو الزمان المستقبل المنفي فعلة نحو لا اراه عوض
 اي ابد وبنائه على الضم لكونه معطوفا على الاضافة كقبيل
 بدليل اعرابه معا نحو عوض العافضين اي ويرى الدارين ما يرى

قط قط قط
 الشدة والمخففة

عوض عوض عوض

على وجه الأرض ومنه ومنه وبنوهم لما وافقته ما آياها
 حرفين ولكونه مقطوعا عن الاضافة كقوله وانا بني الثاني على الفم
 والاجتماع الساكنين وبنو الاول على السكن لعدم اجتماعهما
 ان القى الساكن يفهم اخره للتابع اولان اصله منذ بدليل انه
 كونه به يصغر على منزه ويجمع على امتاز ثم يرفع على الاحتياج الى
 التبرك عاد الى اصله نحو هذا اليوم قد مضى من زمانه وقيل ان
 بناؤه كونه وضعه وضع الحرف ومنه يحول عليه وقال الفاضل
 العصام لو ثبت هذا التبرك ليس اصله والاكيف يكون اصلا
 في البناء سابقا عليه ولانه غالب في الاسم ومنه الحرف على
 ما حكاه الزجاج عن النجاة لان الحذف لا يلحق الحرف ولا التثنية
 في ذلك كما لا يخفى على من له ادنى استعداد واذ انبنى لزوم
 اضافة الى الجمله وما اضيف اليها فهي في الحقيقة مضاف الى
 مضمونها وهو غير مذكور صريحا فانه محذوف كافي الغايات و
 لم يبين على التضم لان الالف لا يحتمل واذ انبنى لاسر وكونه وضع
 وضع الحرف ولد انبنى على السكن مع ان مقتضى العلة الاولى الاو
 التضم ولما قال الفاضل العصام في شرح التاميم وهو لو وقع
 امر لو وقع غيره بحيث يكون وقوع الثاني مع الاول مقيد
 السبب يقتضي فيلزم من ذلك اتحاد زمانها وذهب السراج و
 ابو علي وابن جني وجماعة الى ان الزمان مدلوله وانه ظرف

اي في الحكم كون التخييف غالبة الاكس
 والاقل في الحرف

قال الفاضل العصام وبنائه وبنائه ما اخره
 الف بالاسم والالف المقاميه لا غير ما يشا
 ركة في علة البناء والالف لا غير بني معرب
 مقصود وبنو بني مبنية

حيث

حين ردهم الفحروف بصحة ما لم يدخل الجنة واجيب بانه مبني
 على البالغة وقوله يسوي انا يكون مثل لو تمحل الالف مثله في اللفظ
 او في عدم العمل او في الظرفية وقال ابن مالك انه معني اذ كانت
 ابن هشام بانه يحق بالماضي وما بالاضافة الى الجمله قوي القول
 بالظرفية ولعل ميل المصنف الى ذلك حيث قرنه معه وجد البناء مامر
 ومتى استغنى ما او شرط الزمان واني استغنى ما او شرط المكان
 وجه البناء وفيها تفضيها لايها وايان استغنى ما للزمان وكيف
 استغنى ما الى وجه البناء وفيها تفضيها لايها وان كان بعده امر
 فهو خير نحو كيف انت وان كان فعل غير ناسخ فمما كيف جئت
 وحيث للمكان المبرم ويضاف الى الجمله اكثر يا وجه البناء وفيه مامر
 اذا ولدي بلفظ مقصورة قال الفاضل لا وجه لبنائه بعينه عند وهو
 معرب بالاتفاق ثم قال الفاضل يعامله معاملة الفاعل والي ثبت
 مع الظاهر فيليب ياء مع الضمير غلبا وكي يسوي عن قوم لا
 وعلاك والاك ولا يضاف الى الضمير مقصود الاصل الالف كوي
 هذه التثنية ولدن بفتح اللام وضم الدال وكون النون وهو
 اللذان وقد يتصرف فيه بان كان العين للتخفيف كما في عضد
 فليكن الساكنان فيدفع بفتح او كسرة او نون او حذف في اشار
 اليه بقوله ولد بفتح اللام وكون الدال وقد يتصرف بنقل الضمة
 الى الفاء فيدفع الالتقاء بكسر النون او حذف فيقال لدن

انا ان لا يستعمل الا فيما هو حاضر قريب
 شك وعند يستعمل في بعد في حيز
 ذكره الفاضل
 لدن لدن لدن لدن لدن

اولد و ربما يتصرف فيه حذف النون من غير تركين الذال
 فيقال له بفتح اللام وضم الذال فهذه ثمانية لفات وعبارة الحق
 يحتملها على ما لا يخفى قال الفاضل العصام ولا يخفى اذا التلثة الاخر
 منبني على السكون لان اخرها النون الساكنة المحذوفة والمعتبرة
 في البناء على الاخر دون الوسط والقول بان الاخر غير امنه
 والمعتبر هو الذال مردود بان المحذوف له لا ينسب نعم يصح ذلك
 في بعض الدلالات غير وان وقع التقاء الساكنين بحذف
 الاخر لا نظير له كما جازهم على ذلك حذف النون في له بلا
 انتهى قيل بنيت لوضع بعضها ووضوح الحروف وحمل الباقي على رد
 التوضيح بان الواضحا ايقض وضع الحرف في مكان معرف انه يكون في
 التركيب منبني على ما ثبت بالحق في الواضحة وضع الحروف لا يصح
 لا يصلح ان يكون وجها للبناء والفاضل العصام ياد لا يجوز
 تفريق بناء الاصل على ما يحصل بالتصريف فيه فان وجوده بعد
 بنايته كما هو الظاهر وقال الفاضل لا يستلزمها لا يتبدل الذي هو
 معنى من قال الفاضل العصام والاخر بان يقال لتضمنه معنى من
 ويجعل دخول من تأكيدا فعلى هذا الحاجة الى تقدير من اذا
 لم يذكر كما قد مر في الراض والكان الذي بمعنى مثل نحو فيمكن عن
 كالسائر من اي اسنان مثل البرد الذائب للظاهرة وعلى معنى
 فوق نحو من عليه وعن بمعنى الجانب نحو من عليه عيني الامة صفة

لان الحذف بلا عدل واخذه
 لدفع الالتقاء او في

اي بعضها وهو ليدل الذي هو الاصل
 والباقي يجمع عليه

لثلاثة

لثلاثة الاخره والقرينة على اسمية دخول الحرف في الجمله الاستماع وهو
 على حرف الجر وغير اللازم من النوعين اربعة اقسام الاول ما ي
 لهم مطلقا قطع عن الاضافة بحذف المضاق اليه بلا عمن ان
 لو عوض عنه فكله لم يقطع عنها فيعرب وهو في غير الظرف كثير نحو
 قوله تعالى ولا تلهيهم به الا مثال وفي الظرف قليل نحو قوله وكنت قبلا
 الهادغص بالاداء الغرات والمعنى في الحالين واحد قال بعضهم المحذوف
 منوي في البني ومنسحق للرب وقال الرضخ الحق هو الاول منو يافيه
 المضاق اليه اذ لو كان منسيا كما في الظرف يعرب مع التوحي نحو
 رتب بعد كان حيرا من قبل ولم يسمع البني في غيره نحو قبل و
 بعد تحت وفوق وقدام وامام وخلف ووراء واخرا دون
 ومن على ومن على ولا يغير عليها بعناها نحو بين وشمال ولا
 غير وليس غير وحسب وجه البناء في جميع المشابهة بالحرف في
 الاحتياج الى المحذوف وعلى التضم حيل للنقصان باق في المكان
 والآن عطف على ما ولو قد مسكنا اولى لظهر وجه البناء فيه
 شبره بالحرف في عدم التصريف بنزع اللام وبالتشديد والجمع
 التصغير او تضمنه معنى الاشارة وحرف التعريف والظاهرة زائدة
 وعدوا من غير اللازم منبني على رأي من قال انه قد يعرب بقوله
 كما ما فلان لم يتغير الا الاصل من الان حذف نون من وكسر
 نون الان لدخول من عليه ورده بان هذا البس بقوي الاحتمال

على رأي ان جاز او صفة عند الوقت ودره الفخ
 بان جميع الاعلام كذلك مع انما لم يسمع

قال ابن الشيخ في شرح العقايد وفي هذا الدليل مشقة
 ظاهرة لا يخفى على المتأمل

اد شطاح حرف التعريف ان ينفذ
 على التكرار والآن لم يسمع
 جردا عنها

كون الكسر بناءً إلا ان الفتح اشهر واكثر وقال الدمامي وفيه نظر
ولعل وجهه ان هذا الاحتمال انما يعتد به لو ثبت الكسر بدون
حرف الجر ولم يشب والثاني المنادي وهو ما نودي بحرف
النداء لفظاً او تقديرًا نحو يا زيد ونحو يوفى اعرض عن هذا
هذا مثل يا الله ويسمى بلاء تعسف بخلاف تعريف ابن ابي
المورد للمضاف ولا المشابهة بالمعرفة قبل النداء او بعده فانه
مبنى على ما يرفع ذلك المنادي في خصوصية النداء لفظاً او تقديرًا
او كلاهما راجع الى ما الذي هو عبارة عن الحركة التي هي الضمة والحرف
الشامل للالف التثنية وادخل الجمع انما يبنى لوقوعه موقع المكان كما في
الاشمية ومثابرة افراد او تعرف في مثل ادعوه لكاهنه في
الخطاب الحرفية لفظاً ومعنى ذكره الامتياز وهو المشهور يستبعد
بعض الكل مع المشابهة بانه لا تعريف في كافي الخطاب الحرفية والاند
لا يكتفي في الشارحة واللبني النكرة الموقوفة قالوا في عدي ان بناء
ليقتضيه معنى الامر كقول واجب انما الميتين المضاف لمعارضة الافة
بشيء وحمل عليه شبه المضاف ولا المقول لغير معنى لان الامر
لمعين والمقول لغيره ليس بخطا في الحقيقة فلا يترك الامر وانما
يبنى على ما يرفع به للفوق حركة المنادي الموب وبين حركة البني
وحروفها كذا في الرضة هذا هو الاصل لا يعدل عنه ما لا يوجد للعدل
عنه داعي اشار اليه بقوله ان لا يلحق باخره الف التثنية

اما قبل النداء فيكون المناد ويرفع الى
المنادى باعتبار ما يؤول اليه واما بعده
فيكون التغير عن السند اليه المنادى
باعتبار ما كان منه

او التثنية بهذا الشرط انما يفيد في الواحد والالف مادام الغامض
لضم ما قبله ون التثنية والجمع اذ هما مثنيان على ما يرفع به نحو يا
هما الف او لا نحو يا زيدا ويا زيدا وناه لا تعلقه المضافات لوقوعه
الفصل بينهما بالنون يرتدك اليه الاقتصار على قوله وان لم يلحق باخره
الف يبنى على الفتح لان البناء على الفتح انما يتصور في الواحد وفيها
ولذا حصص المثال هناك به ولو غير في الف التثنية بناءً ما يرفع على ما
يرفع به لبيان حكمه ايضا ولك ان تريد بالآخر ما يرفع به في توين
الاخر لا يلحق باخره الف بل يلحق بالنون وهو ليس باخره
على هذا المعنى ولا باوله لام التثنية او التثنية او التثنية اذ فيه
لا يبقى البناء فصلا عن كونه على ما يرفع نحو يا زيد مثال للمعرفة
قبل النداء واللبني على الضمة ولم يلحق باخره الف ولا باوله لام
وياسلمون مثال للمعرفة ببعده واللبني على الف التثنية ولا لام
وياسلمون مثال للمعرفة ببعده واللبني على الواو بدونها وما يها هذا
في ايراد المثالين الاخيرين تنبيه على ان ليس المراد بالمرفوع ما
يقابل المثنى والجمع بل ما يعاقب المضاف وشبهه ويرتدك
اليه قوله ان كان المنادي مضافا او مشابها به اراد به ما انفصل
به شيء من تمامه مع قول له او نعت له جملة او ظرفا او معطوف عليه
على ان يكون اسما لشيء واحد او نكرة ينصب على انه مفعول به اي
يتولى على ما كان عليه من التنصب لفظاً او تقديرًا او كلاهما الذي هو الاصل

ولا يخفى ان الشرط الاول غير مفيد في حقيقة
على هذا المعنى ايضا ولا تغفل

لا يعدل عند الضم وغير لعدم الداعي ولان الاضافه تكون
 من خواص الاسم ترجح جانب التثنية وتجعل التثنية ضعيفة
 فلا يدري ان نصب المنادي يحصل الى اصله قبل ان يكون مناديا منصوبا
 ايضا ولان ان اردنا نصب لفظا او تقديره بشكل مثل يا قوم لا ينفع
 مال ولا بنون ويا مثل ما ينفعني ويا غير ما يضري شيئا على الفتح
 لان كلامه لم ينصب لفظا او تقديره بل بحال مع انه مضاف بفعل
 مقدر عند كسوبيه وهو الصحيح فاصل بعبادته ادعوا وانادي
 عبادته حذف فعلا ان شاء حذفوا واجبالرفع البس يكون
 خبرا ثم نصب عند حرف النداء ليدل عليه فيستأجر الوجوب لاستماع
 الجمع بين النائب والنوب وقيل لكثرة استعماله ولان حرف النداء
 عليه فانه نحو يا عباد الله ويا خير امن زيد مثال شبه المضاف
 وما من تمام معول له ومثال ما من تمام نعت لجملة او ظرف
 نحو يا حليم لا يعجل ويا خلة من ذات عرق بخلاف زيد الظرفين
 ومثال ما من تمام معطوف عليه على ان يكون هما الشيء واحد
 نحو يا ثلثه وثلثين عددا او علما بخلاف يا زيد وعمرو ويا رجلا
 لغير معنيين بل ان ارد من ثنائي اي رجل كان وان لم يلق باخره اي
 اخر المنادي المعروف للعرفه الف مذكور بني على الفتح لاقتضائه
 فتح ما قبله نحو يا زيدا وان اتصل باول لام مذكور عيجه
 لانها لام الجر للتحصيل دلالة انه محصور من بين امثاله بالاء

وبهذه

وبهذه اللام مفتوحة حملا على لك ولو عطف بغيرها نحو يا اكرم له
 والمشباهة كسرة المعطوف ولا يستعمل في الايالكون الشريفا
 اعرب معها الضعف مشابرة التي بدخول خاصة الاسم نحو يا زيد
 في مقام الاستغاثه او تعجبا والتمديدا ولذا لم يذكر المستغاث له
 لانه لو ذكر له عيجه اخو زيد والتمديدا لكان في التوابع كلها
 بل في بعضها وليس عيجه في ما هو جار فيه مطلقا بل في بعضها قيد عيجه
 التابع لاجري فيه هذا الحكم وصرح بالقيده فيما هو محتاج اليه فقال
وبالبدل من المنادي المبني على ما يرفع به مطلقا والمعطوف عليه
 المحلى عن اللام ان الحكم الاي لا يجري في غيره حكمه اي حكم كل واحد
 منها حكم المنادي المستقل الذي يرفع في النداء مطلقا وذلك
 لان البدل هو المقصود بالذكر الاول كالنوطه لذكره والمعطوف
 المحصور مناديا مستقلا في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء
 عليه فكانه يكثر كلامه فالاول نحو يا رجلا زيد في المرفوع المعرفه
 والثاني نحو يا زيد وعمرك ذلك ونحو يا زيدا وعمرا او واخا عمري
 المضاف ويا زيدا العاجلا او وطالعاجلا في شبهه ويا زيدا رجلا
 صالى او ورجلا صالى في النكرة انما لم يتعرض بها لبيان حكم غيرها
 من التوابع كي تعرض ابن الى ابي والبعضاوي لكونها كتوابع ركن
 المبني في كونها تابعة لمحل مستوعدا دون لفظه وقوله ثم تدفع حملا
 على لفظه ليس كما ينبغي ان يلزم ح ان لا يكون اعراب التابع من

او مشابها او مضافا او مشابها
 او مشابها او مضافا او مشابها

5

اصلا فلا يظن بالغزل حتى يحتاج الى التدكير يند ما نسخ الى ط
العبد الفقير والعلم بالحقيقة عند العليم الخبير والرابع المضاعف
المستصل به نوي جمع المؤنث نبي به كونه الاخر بمنزلة الوسط
ويحسكون حملا على الماضي او نون التأكيد حفيقة او
ثقبلة وانما نبي به كونه بمنزلة الجزء فلو دخل الاعراب قبلها
بضم دخول وسط الكلمة ولو دخل علمه فافى كلمة اخرى في

او معرفة مؤدا او مضافا
 او شبهة ~~معرفة~~
 انما هي المعرفة فيكون ما يكون مطابقا لما هو جواربه
 نفعي وانما هي النكف في الدار جواربه ولا امر ولا امر ولا في
 من ينكر قد ارضى بعد الدار جواربه ولا امر ولا في
 جاز في المعرفة
 انما هي المعرفة فلا امتناع ان لا امر
 وانما هي المفسول فلا ضعف عن
 الثاني ~~معرفة~~
 انما هي المعرفة

وانما بنى الماض على السكون لئلا يلزم اربع
حركات متواليات فيما هو الكلمة واحدة

عدم الاتحاد في الاول والاتصال
في الثاني

فان معنى الارجل طريقين في ظرفه لان
خلافه ضد المنادى المنع كما زيد
الظرفين فانها غير مقصودة بالنداء
لهذا لم يبين

اي معطوف اسمها المنع
وهو نصب

الوجه وبالثاني عن المفصلة مثلا لا غلام فيها ظريف فانه لا يجوز
بناؤها اصلا بل تعريفان رفعا ونصبا فانه يجوز بناؤها اي الضمة
المذكورة على الفتح حملا على الموصوف للاتحاد بينهما والاتصال وتوجه
النفي اليها حقيقة فكان لا بد بشرتها بخولا رجل طريق بالفتح ويجوز
اعرابها رفعا حملا على محلة البعيد ونصبا حملا على الفظه او محلة القريب
خولا رجل طريق بالرفع وظرفيا بالنصب واما معطوفة نكرة بلا
تكرير لا يرفع حملا على محلة البعيد وينصب حملا على محلة البعيد
ولا يجوز بناؤه لوجود الفصل بالعاطف ولذلك تعرض له
لان كلامه في جائز البناء وانما لم يتعرض في حكم سائر التوابع
ايضا لانه لا ينقص عنهم فيها غير انه نقل عن الاقلية ان ما عدا
هما كتوابع المنادي وقد وقع الفراع عن تسوية شرح اظهار
الامرار

بعون الملك العزيز الفقار على
يد اضعف الوري الشيخ ابراهيم
في الضحوة الكبرى في يوم الابعاء
سنة ست وثلاثون
مائة والف مرم

سيف الخط بعدى في الكتابين
وبنوا الكون في الزراب في البيت
من يعرف ان كتابه دعا بالانص
من العذاب

نَه دَكُلُو يَهْلُوَانَا اَوَّلَسَكْ جِهَانِكْ
عَاقِبَتِ اِيَكْ طَاشِ اَوَّلُورْ نِشَانِكْ

بِرَكْمَزْ كُنَا اَيْدُنْ كَيْشِي بِيَكْ كُونَا اَهْ اَتَلْ كَرْدْ
بِيَكْ كُنَا هِيَهْمْ وَاَرِ اِلَهِي بَرَكُونْ اِهِيَهْمْ يُوقْ بِنِيَهْمْ

وهو نصب
بلا فصل
البناء